المدرســـة الوطنيـــة العليـــا للعلـــوم السياسيـــة

قســـم الدراسات العسكرية والاستراتيجيـــة

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه أزمة دول الجوار

(ليبيا – تونس)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

زغود محمد بدرالدين

إشراف الاستاذ:

لخضاري منصور

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الجامعة	الصفة
أ.د/ سعود صالح	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/ لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ. غول حمزة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مصححا

السنة الجامعية: 2015-2016

تاريخ المناقشة: 25 شعبان 1437، الموافق لـ 30 ماي 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي *وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي

يَفْقَهُوا قَوْلِي

سورة طه، الآيات: 25-28

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

روح أمي الطاهرة

وإلى عائلتي التي صبرت معي من أجل إتمام هذا المشروع.

أبي وزوجته

زوجتي وأبنائي

إخوتي جميعا

محمد بدرالدين زغود

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر إلى الاستاذ منصور لخضاري لإشرافه على هذه المذكرة،

ونصائحه القيمة لضبط هذه المذكرة.

و أقدم جزيل الشكر لكل الأساتذة بالمدرسة العليا للعلوم السياسية

و شكرا خاصا لإدارة المدرسة وعلى رأسهم الاستاذ لقمان مغراوي

والأستاذ جنوحات حسين.

الملخص

في سنتي 2010 و2011 شهد العالم العربي ثورات شعبية أسقطت خلالها أنظمة سياسية دامت بعضها أكثر من أربعين سنة، غير أن سقوط الأنظمة وانتصار بعض الثورات لم تكن نهاية الأحداث، بل كانت بداية لسلسلة أزمات دخلت بتلك الدول إلى فوضى أمنية.

فهذه الفوضى الأمنية أصبحت تلوح لبعضهم بمصير الدول الفاشلة، وخاصة في صعوبة لملمة المؤسسات الرسمية وبالتحديد الأمنية منها.

فليبيا وتونس من أهم الدول التي تعاني أعراض الثورات العربية، حيث تعرضت الدولتان إلى فوضى أمنية، وتراجعا اقتصاديا وسياسيا.

والظاهر أن التهديدات التي نتجت عن أزمتي ليبيا وتونس لا تقتصر عليهما، بل أصبحت تتعدى الحدود وتنتقل إلى دول الجوار.

وبما أن الجزائر دولة تشارك ليبيا وتونس نفس الحدود، فالتهديدات الناتجة من الدولتين ليبيا وتونس، تجعل الدولة الجزائرية، تتجند بكل قواها، لمنع تسرب التهديدات إليها.

فلقد استعملت الجزائر استراتيجية أمنية حديثة لمواجهة التهديدات الناجمة عن أزمة دول الجوار، بآليات مختلفة، فكرية، عقائدية، تشريعية، قانونية، سياسية، دبلوماسية، عسكرية وأمنية، فكل هذه الآليات كانت تعمل لهدف واحد، وهو حماية الأمن الوطني والاقليمي للدولة.

Résumé

Au cours des deux années 2010 et 2011, le monde arabe avait connu des révolutions populaires qui ont eu pour conséquence la déchéance de régimes autoritaires, dont certains avaient monopolisé le pouvoir pendant plus de quarante ans.

Seulement, ses évènements ont marqué le début d'une série de conflits, créant ainsi le chaos au sein des Etats concernés.

Ce chaos sécuritaire qui règne dans les pays révoltés, pourrait faire passer ces derniers dans le rang d'Etat-faillis, surtout avec la difficulté de mettre sur les rails les institutions officielles, notamment, sécuritaire.

Deux pays à savoir la Lybie et la Tunisie, sont les deux Etats les plus symptomatiques des conséquences de ces révolutions. Ainsi, ils connaissent un désordre sécuritaire en plus d'une défaillance économique et politique.

Or, les menaces ayant découlée des crises libyennes et tunisiennes ne se limitent pas à leurs frontières respectives mais transitent vers les Etats frontières.

Etant donnée la proximité frontalière de l'Algérie avec ces deux Etats, cette dernière déploie tous les moyen nécessaire à la prévention de la pénétration des menaces sur son territoire.

L'Algérie a, donc, mis en place une stratégie sécuritaire moderne afin de contrer les menaces des Etats voisins, et ce, à travers différents mécanisme : intellectuels, doctrinaires, légales, législatifs, politiques, diplomatiques, militaires et sécuritaires. Tous ces instruments ont pour ultime objectif : celui de protéger la sécurité nationale et régionale de l'Algérie.

مـــــقدمـــــة

بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور نظام جديد يتزعمه قطب ليبرالي، أعطى انطباعا أن المستقبل للديمقراطيات، لافتا إلى أنّ العالم العربي كان يتوق إلى التغيير، فهو لا يعيش في عزلة عن العالم، إذن لا بدّ أن يدخل إلى النظام الجديد وينضم إلى نادي الديمقراطيات.

ففي أواخر 2010 خرجت شعوب العالم العربي تنادي بسقوط الدكتاتوريات وضمان الحريات بكل أنواعها والمشاركات السياسية، وكرامة العيش والحق في الغذاء والصحة، فكلها تجمعها كلمة "الديمقراطية"، وكل تلك الهتافات نادى بها شباب ثائرون في المطالبة لحكوماتهم وأنظمتهم لتحقيقها، و هكذا نشأ ما يسميه المتتبعون لشؤون العالم العربي "الربيع العربي" أو "الثورات العربية".

فاجتاحت الثورات العربية دولا في المنطقة العربية فأسقطت عددا من أنظمتها، وأنظمة أخرى مازالت تصارع للبقاء، ومع ذلك لم تصل هذه الثورات إلى نتائجها المرجوة، فقد عمت الفوضى تلك الدول ودخلت نفق اللا–أمن المظلم.

فمثلا تونس التي تعتبر مركز زلزال الثورات العربية الذي انفجر في 2010، يقع في محيط الجيوسياسي للجزائر، ليزيد هذا المحيط توترا بدخول ليبيا في فوضى الربيع العربي، فهذه الأزمات التي أدخلت ليبيا الفوضى الأمنية، بانتشار السلاح و الاقتتال الداخلي، وعدم القدرة على بناء مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية منها، والانفلات الأمني، من جهة، ومن جهة أخرى فتونس التي يهددها الإرهاب في استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، طال زمنها وبدأ يصعب حلها، وبدأ انعكاساتها تطل على دول الجوار، بتهديدات ربما هي قديمة في شكلها ولكنها جديدة في مضمونها.

لتجد الجزائر نفسها تواجه هذه التهديدات، بعد فترة وجيزة من عشرية في محاربة الإرهاب، وبخبرة أكستها ثوبا عالميا، فقد انتقل مفهوم الأمن في الجزائري من القديم الضيق في كونه مقتصر على العسكري، إلى مفهوم أشمل وأوسع وبأبعاده المختلفة.

وكونت رؤى في مواجهة الأزمات، أحدثت من خلالها آليات لمحاربة التهديدات القريبة أو بعيدة المدى، فأنشأت استراتيجية متكاملة لمواجهة الأزمات التي نتجت عقب سقوط نظامي تونس وليبيا، وتحت تأثير بما يسمى الربيع العربي، والذي أفرز أزمات تهدد مباشرة أمن ووحدة الجزائر.

فهذه الاستراتيجية هي أساس دراستنا، وسنحاول في هذه الدراسة ايضا معرفة ظروف واسباب ظاهرة الربيع العربي، وماهي الأزمات التي نتجت عنه، والتهديدات الناجمة عن تلك الأزمات.

1. أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تكمن في ابراز طبيعة التهديدات التي نتجت إثر الثورات العربية في كل من ليبيا وتونس، ومعرفة خصائصها التي تعدت حدود دول الأزمات لتتعدى إلى دول الجوار.

و يرتبط موضوع الدراسة بأسباب الأزمات الأمنية وحقيقة تكونها، ومدى خطورتها على بقاء مؤسسات الدولة، وأن كل الأزمات لها ترابط منطقي يغذي بعضه بعضا.

ومن أهمية هذا الموضوع، دراسة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية الحديثة، التي تطورت لتواكب الأحداث بسرعة، واحترافية عالية في احتواء الأزمات، باستراتيجية استباقية ووقائية.

وفي هذه الدراسة نتعرف على مدى فاعلية الآليات المختلفة، في دور تكاملي يخدم هدفا واحدا، وهو حماية الدولة داخليا وخارجيا من كل التهديدات بجميع اشكالها الصلبة واللينة.

وكذلك معرفة الآليات السياسية الدبلوماسية، والآليات الاقتصادية والاجتماعية، والآليات الفكرية والعقائدية، وأيضا الآليات العسكرية والأمنية، التي تعتمدها الجزائر في الوصول إلى أهدافها.

ففي هذه الدراسة نتعرف على أن للجزائر استراتيجية متكاملة في مواجهة الأزمات الاقليمية والعالمية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب اجتمعت من أجل اختيار موضوع "**الاستراتيجية الامنية الجزائرية تجاه أزمات دول الجوار**"، هذه الأسباب تتراوح بين موضوعية, وأخرى ذاتية.

فعن الأسباب الموضوعية:

- إبراز أن الأزمة الأمنية التي تعاني منها دول الجوار، تلقي بظلالها على الجزائر، بتهديدات قديمة في شكلها، جديدة في مضمونها.

- معرفة المضامين الجديدة لهذه التهديدات، ذات الصفات اللينة والصلبة.

- محاولة معرفة الاستراتيجية الجديدة، التي تعاملت بها الجزائر، لتجنيب البلاد تهديدات الربيع العربي، الذي هو على الحدود.

- محاولة معرفة كيف تطور مفهوم الأمن في الجزائر، من مفهوم تقليدي وعسكري بحت، إلى مفهوم شامل إلى الأمن المجتمعي والإنساني.

وعن الأسباب الذاتية:

- يعود السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع، كون الباحث يعيش احداث أزمات دول الجوار عن قرب، و من قاطني الحدود الشرقية للجزائر، لذلك فهو مقتنع أن التهديدات التي تأتي من دول الجوار ليست بالمستوى العادي، وأن الأخبار عن توقيف كميات وأنواع من أسلحة، تكفي وحدها لبث الرعب بين السكان.

فالباحث يحاول معرفة كيفية تأمين مناطق الحدود, والاستراتيجية التي تتبعها الجزائر لمواجهة التهديات.

3. إشكالية الدراســـة.

لذلك سوف نطرح إشكالية الدراسة، معتمدين على متغيرين، أولا مستقلا وهو الأزمات التي نتجت في دول الجوار وألقت بتهديداتها على الجزائر بمختلف أشكالها، باعتبارها متغيرا مستقلا.

ثانيا متغيرا تابعا، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، وهو المقصود بالدراسة في كيفية مواجهة الأزمات سواء الإستباقي, أو الآني أو حتى بعد الحدث.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هي الاستراتيجية الأمنية التي انتهجتها الجزائر لمواجهة التهديدات الناجمة عن أزمات الحراك العربي في دول الجوار.**

الأسئلة الفرعية:

✓ ماهي أسباب أزمات دول الجوار؟

✓ ما هي التهديدات الناجمة عن أزمات دول الجوار ؟

✓ ما هي الاستراتيجية المتبعة لمواجهة هذه التهديدات؟

4. الفرضيات:

الفرضية الرئيسة:

- استحدثت الجزائر استراتيجية أمنية شاملة متكاملة، في مواجهة التهديدات الجديدة الناجمة عن الأزمات الأمنية التي كانت حصيلة ثورتي ليبيا وتونس، هذه الاستراتيجية المتكاملة جنبت الجزائر السقوط في سلسلة الثورات العربية، وأن تأمن البلاد من التهديدات الصلبة العابرة للحدود.

الفرضيات الفرعية:

✓ الحراك العربي هو نتاج خلل اقتصادي وخلل سياسي في الدول العربية.

✓ الأزمات لها ارتباط حلقي تسلسلي، فالأزمة الاقتصادية تفضي إلى أزمة اجتماعية، لتنشأ على اثرهما أزمة سياسية، لتشتد فتصبح أزمة امنية، وفك ارتباط حلقة الأزمات، يبدأ بحل الأزمة السياسية.

✓ أمن واستقرار الجزائر مرهون بالأمن في دول الجوار.

5. حدود الدراسة:

- المجال المكاني: يشمل الاطار المكاني للدراسة:

. دولة الجزائر التي تطالها التهديدات.

. ودولتي ليبيا وتونس واللتان تتعرضان للتهديدات اللينة والصلبة معا.

. و طول الحدود الشرقية (الجزائر–ليبيا) و(الجزائر–تونس)، والتي تتعرض للتهديدات الصلبة.

- المجال الزمني: تركز هذه الدراسة على فترة ممتدة من 2011 إلى 2016، هذه الفترة التي شهدت تحولا خطيرا في منطقة شمال افريقيا ككل، والمغرب العربي خاصة، و تأثيرها على الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية أو العالمية.

ولأن الجزائر مستهدفة مباشرة من جراء هذه التغيرات، ارتأينا أن نختار هذه الفترة الحاسمة من تطور الاستراتيجية الأمنية الجزائرية ومواكبتها للأحداث.

6. أدبيات الدراسة:

يعد الأمن من أكثر المواضيع أكثر استقطابا، غير أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تعد حديثة لحداثة الأوضاع في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي.

- دراسة للدكتور **بوحنية قوي** سنة 2012، بعنوان" **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، وهو مقال منشور بمركز الدراسات الجزيرة، تناول الباحث فيه، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من جانبيها الدبلوماسي العسكري، لأزمة مالي وكيف عالجتها الجزائر، ليخرج في النهاية بهذه النتيجة:

"**في الختام يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية**".

لذلك ارتأينا ان ننطلق من حيث توقف الباحث، لنبدأ دراسة جديدة في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، تعطي رؤيا أوسع و أشمل للاستراتيجية الجزائرية الحديثة.

- كما جاءت دراسة أخرى هي مذكرة تخرج للطالب أحمد حشاني، تحت عنوان "**الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**". فقد تناولت هذه الدراسة التهديدات التي أفرزتها الأوضاع الأمنية في مالي وليبيا، و قد تناول في المبحث الأخير الآليات التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة تلك التهديدات القادمة من الحدود الجنوبية.

ولتتمة فائدة الدراسة ارتأينا أن تكون دراستنا امتداد لسابقتها، بأن تكون دراستنا في استراتيجية الجزائر الأمنية في مواجهة التهديدات الآتية من الحدود الشرقية.

7. مناهج الدراســـــة.

لقد استعملنا في هذه الدراسة منهجين متكاملين, الأول "**منهج دراسة الحالة**[1]" وهو منهج يعمد إلى جمع معلومات لوحدة من الوحدات التي تشكل الظاهرة، والتعمق في أسباب الظاهرة في الوحدة المدروسة قصد الوصول إلى تعميم علمي.

وفي دراستنا هذه، فإن دولتي ليبيا وتونس هما وحدتا الدراسة، وموضوع الدراسة هو ظاهرة التهديدات الناجمة عن الأزمات الأمنية التي ظهرت إثر الربيع العربي.

ومنهج ثاني، هو "**المنهج الاستقرائي**"[2]، وهو منهج يعتمد على جمع البيانات والمعلومات، قصد الوصول بها إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية، وفي دراستنا هنا، فقد كانت التقارير والمقالات والأخبار والنصوص التشريعية أهم المرتكزات المعلوماتية البحثية، ذلك ان موضوعنا قديم في إطاره بكونه يتحدث عن الأمن الجزائري، وجديد في طرحه لأنه يعالج ظاهرة التهديدات الأمنية، على اثر الربيع العربي، فجدة الطرح جعلتنا نبحث عن موضوعنا في وسائل الإعلام، بدل رفوف المكاتب.

---

1 – شلبي محمد, **المنجية في التحليل السياسي**, كتاب من نوع pdf , طبعة 1997, ص: 87.

2– عبد الباسط محمد حسن : **أصول البحث الاجتماعي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1982, ص:363.

8. تقسيم الدراســـــة:

تنطلق دراستنا من موضوع **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه أزمة دول الجوار(ليبيا وتونس)**، حيث قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول، فالفصل الأول خصصناه **كإطار نظري ومفاهيمي للدراسة**، قدمنا مبحثا، فيه مفاهيم وتعاريف للأمن، وأهم الأطر النظرية التي تتناول الأمن، و أن التهديدات الجديدة عامل رابط في مجال الاعتماد الأمني المتبادل، و مبحثا ثانيا، يتناول تعريف الاستراتيجية و تعريف العقيدة الامنية، و يعرج على العلاقة الوطيدة بينهما، ثم مبحثا ثالثا، يتناول الأزمات، مفهومها وكيف تتكون، وحقيقة الأزمة الأمنية وتشابكها مع الأزمات الأخرى.

وجاء الفصل الثاني بعنوان **أزمات دول الجوار (ليبيا وتونس)**, حيث تناول المبحث الأول الأسباب التي أدت إلى الحراك العربي بصورة عامة، بتصورات مختلفة لخلفيات الحراك، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى التصور الذي يرى أن الأمر مؤامرة ذكرناه، لأنه يشكل رأيا قويا وفيه مادة معلوماتية كبيرة، ثم بحث ثاني يختص بدراسة حالة تونس ليدرس أسباب قيام الثورة فيها، وكيف نشأة الأزمة الأمنية، ومبحث ثالث عن ليبيا ويتناول ظروف وأسباب قيام ثورتها، وكيف تحولت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى فوضى أمنية، تهددها وتهدد جيرانها.

و فصل ثالث، يبين هذه **التهديدات الأمنية الناتجة عن أزمات دول الجوار**، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة أنواع من التهديدات، فمبحث أول، يتناول تهديدات تمس أمن المجتمع ووحدته وتصرفاته، و مبحث ثاني، يتناول تهديدات تدخل الجزائر في مأزق أمني، وذلك لطول الأزمة واستمرارها، ومن الممكن ان تتطور ويتخطى خطوط الدفاع، ومبحث ثالث، يتناول التهديدات الصلبة القديمة العابرة للحدود ولكنها بوتيرة أكبر و بدرجات خطورة أعلى، الإرهاب والتهريب وتدفق اللاجئين.

وفصل رابع، فيه الآليات التي تواجه بها التهديدات المذكورة في الفصل الثالث، **الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمة دول الجوار**، وتناولنا فيه بما يقابل كل تهديد في

الفصل الثالث، ما يناسبه من آليات، فتناولنا في المبحث الأول، كيف استطاعت الجزائر أن تتجنب السقوط في مستنقع الربيع العربي، وذلك بفضل الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي حصنت المجتمع، وآليات سياسية واجتماعية حسنت من ظروف الاقليات والطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا، وآليات فكرية وعقائدية لتحصين الشباب من التطرف، ثم مبحث ثاني، يركز على الدبلوماسية الجزائرية ودورها في إيجاد حلول لهذه الأزمات، و مبحث ثالث، للمقاربة الأمنية الجزائري في المنطقة، مبنية على أساس التعاون الأمني، الاقليمي والعالمي لتعزيز الأمن والاستقرار.

9. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أو دراسة من صعوبات، وفي دراستنا هذه نلخصها في ما يلي:

- جدة الموضوع أكاديميا، مما يجعل البحث ميدانيا، أكثر منه نظري.
- الموضوع أمني، مما يجعلنا لا نحظى بالوثائق الرسمية للدول.
- لا يمكن الاعتماد على جهة واحدة في جلب المعلومات، لذلك فقد نوعنا دائرة مصادرنا، وهذا ما خلق في بعض الأحيان تضاربا في المعلومات.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمـــــــــــــهيد

يعتبر الأمن من أهم مواضيع الدراسات الجامعية في وقتنا الحاضر، ذلك انه مفهوم يتماشى مع البيئة الدولية المتغيرة، فببروز تحديات جديدة في مرحلة ما، تظهر تهديدات امنية جديدة كذلك، مما يضطر المتتبعين الأكاديميين، لإعطاء مفهوما جديدا للأمن، يواكب المرحلة.

وفي هذا الفصل نحاول معرفة مفهوم الامن وأهم المدارس التي تتناوله، ثم نحاول معرفة التهديدات الجديدة وأنها عامل من عوامل التعاون الأمني بين الدول، فالمفهوم الجديد للأمن أصبح يأخذ صفة الأمن الجماعي لمواجهة التهديدات.

ثم نتناول مفهوم الاستراتيجية، الذي هو عبارة عن مفهوم عسكري، انتقل حديثا إلى كل الميادين، وعلى رأسهم ميدان أمن الدولة، وباعتبار الاستراتيجية الشاملة يخدم مشروع الدولة التي تطمح له، فإننا حاولنا في الفصل وفي المبحث الثاني تعريف الاستراتيجية، وعلاقتها بالعقيدة الأمنية، لندرك انهما يشكلان تكاملا عمليا في تحقيق الأمن القومي.

وفي المبحث الثالث تطرقنا، إلى مفهوم الأزمات وخصصنا الأزمة الأمنية، ومعرفة كيف تتشكل هذه الأزمة التي نعتبرها في دراستنا هذه التهديد المراد دراسته، وكيفية مواجهته.

المبحث الأول : مفهوم الأمن و التهديدات الأمنية:

تـــعريف الأمـــن:

الأمن لــغة:

الأَمانُ والأَمانةُ بمعنى، وقد أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأَمان، والأَمْنُ ضدُّ الخوف. والأَمانـــــــــةُ: ضـــــــــدُّ الخِيانـــــــــة. والإيمـــــــــانُ: ضـــــــــدُّ الكفـــــــــر. والإيمان: بمعنى التصديق، ضدُّه التكذيب. يقال: آمَنَ به قومٌ وكذَّب به قومٌ، فأَما آمَنْتُه المتعدي فهو ضدُّ أَخَفْتُه.

وفي التنزيل العزيز: وآمَنَهم من خوف. ابن سيده: الأَمْنُ نقيض الخوف، أَمِن فلانٌ يأْمَنُ أَمْناً وأَمَناً؛ حكى هذه الزجاج، وأَمَنةً وأَماناً فهو أَمِنٌ.[1]

الأمن اصطلاحا:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم " الأمن" و شيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض و يستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته مصطلح الأمن فهو لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة منفصلا على العلاقات الدولية، تطبق عليه قواعد النظرية من وضع للفروض و تحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقيق العلمي و قواعد الاثبات و النفي و بالتالي الوصول إلى قانون بحكم ظاهرة الأمن، وبالرغم من حداثة المصطلح و الاختلافات بإمكانية حدوثه إلا أنه وضعت العديد من التعاريف للتحليل عليه من أهمها:

- تعريف دائرة المعارف البريطانية بأنه "حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

1 – موقع الباحث العربي, http:www.baheth.info

- و يعرفه هنري كيسنجر Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بأنه "تصرفات تسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

- ويعرفه روبرت ماكنمارا " يعني التطور والتنمية, سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

وفي اطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا إجرائيا للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية, ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية و العسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".[2]

أهم الأطر النظرية في مفهوم الأمن:

1. التصور التقليدي لمفهوم الأمن (الواقعية الكلاسيكية):

تتم عملية البناء المفاهيمي لمصطلح الأمن تبعا للبيئة الدولية و متغيراتها، كون العلاقات الدولية تعبر عن تلك العلاقات بين وحدات النظام الدولي، و بالتالي فقد ارتباط مفهوم الأمن بهذه الوحدة في حد ذاتها وعلى أقصى تقدير في خطوط تماسها مع الوحدات الأخرى.[3]

و عموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية, لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن و القوة العسكرية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأداة الرئيسية لتحقيق أمن الدول و صون سيادتها و حماية مصالح الدولة من أي عدوان خارجي على كيان الدولة، و هو ما دفع بـ **فرانك تريجر Frank Trger** إلى القول بأن جوهر العملية الأمنية هو " حماية القيم القومية الحيوية care value "[4].

2 – نسيمة طويل, **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا**, اطروحة دكتورا, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2010, ص:37.

3 – خالد عماري. **التنظير في الدراسات الامنية, لفترة مابعد الحرب الباردة**, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2007, ص:19.

4 – خالد معمري, نفس المرجع, ص: 20.

2. تصور لمفهوم الأمن لدى الواقعية الجديدة:

رأينا كيف أن الأمن في الواقعية التقليدية تمثل في الأمن العسكري الدولاتي الهادف إلى الحفاظ على سيادة الدولة و بقائها، لكن مع الواقعية الجديدة أضيف الاهتمام بالتهديدات الأمنية الاقتصادية والأمن الاقتصادي إلى جانب التهديدات العسكرية والأمن العسكرية.

فمع انتشار المد التحرري في النصف الثاني من القرن العشرين، و حصول الكثير من الدول المستعمَرَة على استقلالها، و جدت هذه الدول نفسها في مواجهة تهديدات جديدة في غياب الأمن الاقتصادي، اذ أصبحت في حالة تبعية للدول المتقدمة، و هو ما ينقص من سيادتها، بالإضافة إلى ظهور أزمات اقتصادية مثل أزمة 1987 عقب انهيار أسعار البترول واستعمال سلاح الحصار الاقتصادي الذي اثبت فعاليته كوسيلة من وسائل الحرب وظهور تهديدات جديدة لا يمكن حسمها بالحرب كالتضخيم والانفجار السكاني، لذلك يرى **ايقون بار** أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل بين دوله، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف من أمن الدول الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التركيز على الجانب العسكري في التعامل مع المأزق الامني غير واقعي فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية بيئية وحتى ثقافية كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدول كالمنظمات الإرهابية والشركات المتعددة الجنسيات.[5]

3. تصور الأمن عند مدرسة كوبنهاجن (الأمن الاجتماعي):

مدرسة كوبنهاجن هي واحدة من الاتجاهات الفكرية تزامن ظهورها مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، و قد حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهوما يتجاوز الطرح التقليدي وهو الأمن المجتمعي، انطلاقا من دراسة الوضع الدولي عقب سلسلة التطورات التي شهدها هذا الوضع.

5 – بوبية نبيل, **الأمن منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**, رسالة شهادة ماجستير, جامعة الدول العربية, القاهرة, 2009, ص:47.س

اذ أن ظروف الفترة استدعت إعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة، و هي تهديدات تمس بالدرجة الأولى المجتمع، الذي يعاني ظاهرة الانفصال و الانقسام، جسدتها يوغسلافيا و دول أوربا الشرقية وبعض الدول التي تتميز بالتباين العرقي الاثني في آسيا و إفريقيا.

فمع التغير الحاصل في طبيعة الحروب من حروب خارجية إلى حروب داخلية تقع داخل الدولة الواحدة وتغير نوع التهديدات بدا جليا عجز النظرة التقليدية للأمن في التعامل مع هذا الوضع الدولي وظهرت على اثره دراسات أمنية الهدف منها تجاوز النظرة التقليدية للأمن من بينها مدرسة كوبنهاجن هذه الأخيرة اهتمت بالأمن المجتمعي، وركزت على التهديدات والمخاطر الأمنية في هذا المجال على الصراعات العرفية الاثنية كتهديد مباشرة لبقاء الدولة نتيجة للتصفية العرقية التي يتعرض لها ألبان كوسوفو على يد الصرب في دولة يوغسلافيا سابقا، وقد كان ينظر إلى الصراعات العرقية و الاثنية على انها ظاهرة تخص مجتمعات دول العالم الثلث بسبب هشاشة الاستقرار السياسي وحالة التخلف التي تعيشها إلا مع الأزمة في البلقان أصبح ينظر إليها كتهديد يواجه جميع الدول.[6]

4. التصور الأمني عند المدرسة النقدية (الأمن الانساني):

يشمل الأمن الإنساني حماية الحريات الأساسية و صون كرامة الانسان، و يتضمن عدة أبعاد و هي سياسية و اجتماعية و بيئية و اقتصادية و ثقافية و عسكرية، تضمن بقاء النوع الانساني ضمن نمط حياة مقبولة.

و مهددات الأمن الانساني تتمثل في الدول العاجزة، و العنف و الصراعات، كما يضاف إليها الفقر والمجاعة.

و يرى **اكسورتي لويد** أن الوضع الدولي الراهن ساهم بشكل كبير في تغيير المفهوم التقليدي للأمن، فالأمن الانساني يوجه الاهتمام إلى البشر و بيئتهم و ينص الاهتمام بموجبه على الفرد كالتركيز على

6 – بوية نبيل, المرجع السابق, ص:49.

الأوضاع التي يعيش فيها حيث تتوفر حاجاته الأساسية، و يجد الكرامة الانسانية التي تشمل المشاركة ذات القيمة في مجتمعاته و جعل الانساني أمن عالمي.[7]

جدول رقم 01: الفرق بين التصورات السابقة للأمن:

نوع الأمن / مؤشر المقارنة	**الأمن الدولتي -الواقعية- الكلاسيكية و الجديدة**	**الأمن المجتمعي -مدرسة كوبنهاجن-**	**الأمن الإنساني -المدرسة النقدية-**
الأمن لمن؟	الدولة	المجموعات و الأقليات و الدولة	الإنسان
الامن في مواجه أي مخاطر	المأزق الأمني (التهديد العسكري)	المأزق المجتمعي (عسكري اقتصادي و اجتماعي)	تشمل كل التهديد التي لها علاقة بعدم تلبية حاجات الأفراد)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة – المجتمع	المجموعات الأخرى – الدول – الحرب – الصراع المسلح – الفقر – البطالة.
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد. التسلح و توازن القوى. تدخل القوى العظمى لوضع ضوابط على سلوك الدول في اطار أمن جماعي. توظيف القوة الاقتصادية لفرض حصار. فرض عقوبات اقتصادية على الدول	تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام الأطراف المتنازعة على ايقاف العنف. العمل على الدروب الثلاثة: الدبلوماسية و التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق سلام دائم.	التنمية المستدامة. تفعيل المشاركة السياسية. الضوابط المؤسساتية و الديمقراطية. استخدام القوة بشكل جماعي في حالة وقوع انتهاكا لحقوق الانسان.

المصدر: http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

7 – بوبية نبيل, المرجع السابق, ص:50.

التهديدات الجديدة كعامل ربط في مجال الاعتماد الأمني التبادل:

من المتفق عليه أن الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائية التهديدات والانكشافات، فالدولة في سبيل تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لهذين العاملين، و إن الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها القومي.

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة التي اتسع استخدامها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والتي انبثق عن تغيرات أخرى كـ"الاعتمادات المتبادلة الجديدة"، "التفاعلات السلبية" ، "التهديدات العابرة"، "التهديدات غير العسكرية من طبيعة إستراتيجية" والتي تشترك كلها في أنها تصف وتعرف ظواهر تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية.

وتلتقي التهديدات الجديدة مع التهديدات التقليدية في مفهوم التهديد الذي يشير إلى " أفعال تحمل خطرا ضد القيم تحتم اللجوء إلى العقاب"، بيد أن تسمية هذه التهديدات بـ" الجديدة" ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض كالإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة السرية هي ظواهر قديمة وظهرت في عقود سابقة لعشرية التسعينات، لكن ما يضفي طابع الجدة عليها هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مقارنة بالتهديدات القديمة.

أهم ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية وعابرة للحدود (عابرة للأوطان)، اذ لم تعد محددة جغرافيا بفعل المد العولمي، و محصلة هذا أنها أعطت بعدا عالميا وقوّت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمون الدول قادت إلى الحديث عن " أمن عالمي" لكن هذا لا ينفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدد في:

1. أنها من طبيعة غير عسكرية و شهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هددت الدول الصناعية بالأساس التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية.

2. انها تصدر عن فواعل غير دولاتية، (غير حكومية) مما يصعب تحديد مصادرها.

3. انها تؤثر على أمن جميع الفواعل و المرجعيات (الأقاليم, الدول, المجتمعات, الأفراد).

4. أنها مرتبطة بالجنوب (و آتية من الجنوب), بعد زوال الخطر القادم من الشرق.

5. انها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا, فإن كان التهديد عادة معرفا و يلحق ضررا مباشرا, فإن الخطر عى خلافه "ضبابي" ملتبس غير قابل للقياس و مشكوك فيه.

و يمكن التمييز بين نوعين من التهديدات الجديدة:

1. ظواهر ذات طبيعة سوسيو–اقتصادية و تضم النمو الديمغرافي والهجرة والتهديدات المضرة بالبيئة.

2. أساليب عملياتية مخلة بالاستقرار (عوامل لا استقرار) ويمكن ان نضيف في هذه الخانة يوجد أربع تهديدات جديدة؛ الارهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات و انتشار أسلحة الدمار الشامل.[8]

8 – حسام حمزة, **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**, مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2006, ص:50.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية و العقيدة الأمنية:

مـــــــفهوم الإستراتيجيـــــة:

اصل كلمة استراتيجية (strategy) مشتق من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratigo) والتي تعني فن القيادة، و من مشتقاتها أيضا (stratagen) والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.[9]

و الملاحظ أن كلمة استراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، و كان اللفظ المستخدم لوصف ادارة الحرب هو (فن الفروسية) وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الاسم ألفه (كريستين دي بزات) في القرن الرابع عشر.

و إذا كان تعبير الاستراتيجية (strategy) قد اشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة فإن استخداماتها المعاصرة قد تعددت و شملت العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي كأن يقال الموقع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي، و قد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي بأنه استراتيجي، و يطلق على بعض الأسلحة المتطورة،[10] كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلا، و قد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية.[11]

و أما اصطلاحان فإن التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري، فمن وجهة نظر (كلاوزفيتز) فهي"استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب"، أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من أجلها، هذا يعني أن على الاستراتيجية أن تحدد للعمل الحربي هدفا يتلاءم مع غرض الحرب، و هذا

9 – فهمي عبد القادر محمد, **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**, دار مجدلاوي للنشر و التوزيع, عمان, 2010, ص:16

10 – نفس المرجع, ص:16

11– نفس المرجع, ص:18

يفرض على الاستراتيجية أن تضع خطة الحرب وأن تحدد وفقا لهدفها أي هدف حرب، جملة أعمال أو تحركات تقود إلى تحقيقه.

أما (فوندر جولتز) فعرف الاستراتيجية بأنها (نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب).

وأما (ليدل هارت) فقد عرف الاستراتيجية بكونها (فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسية) أو بعبارة أخرى (طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية).

و عرفها (ريمون أرون) بأنها (قيادة مجمل العمليات العسكرية لتحقيق الاهداف السياسية).

و قد عرفها (مولتيكه) بأنها (عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف).[12]

إذن يؤخذ على التعريفات التي تقدمنا بذكرها، بأنها تضيق من نطاق مفهوم الاستراتيجية وتربطه بالمعارك والحروب، ومن ثم تبدو الحرب كأنها الأسلوب الوحيد لتحقيق أهداف الاستراتيجية للدولة، بمعنى آخر، أن هذه التعريفات تختزل مفهوم الاستراتيجية وتقتصر على الجانب العسكري، و تجعل من تعبير الاستراتيجية تعبيرا يستخدم للدلالة على الاستراتيجية العسكرية التي تعني في جوهرها استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها، و بالتالي، فإن هذه التعريفات لا تمثل في الحقيقة إلا جانبا واحدا من جوانب الاستراتيجية بمفاهيمها و معانيها الأشمل، و بإدراك هذه الحقيقية حاول المعاصرون من منظري الفكر الاستراتيجي تجاوز اوجه القصور بفهم ما الذي تعنيه الاستراتيجية.

و يعتبر الجنرال (اندريه بوفر) واحدا من بين ابرز من عرف الاستراتيجية تعريفا يقترب إلى ما تعنيه في حقيقتها، فلقد عرفها على أنها (فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسية)، فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة إلى تحقيقه بـ (القوة العسكرية).

12 – نفس المرجع السابق, ص:19

بمعنى، انه لم يقصد أن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة، و إنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها؛ السياسية، الاقتصادية، العسكرية ...الخ، ويبدو أن (بوفر) أراد بالقوة هنا التدليل على قدرة الدولة على انجاز الفعل المؤثر خارجيا عن طريق تظافر كل العوامل التي تساهم في بنائها، مادية كانت أو معنوية، فالقوة وفق هذا التعريف يراد به جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة, بما فيها القدرات العسكرية، حيث يكون بإمكانها تحقيق هدف السياسية.

يقود هذا المفهوم لتطور المعنى الغرضي لوجود الدولة، وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها، إلى أن تمتد عملية التخطيط إلى مجالات متعددة، بمعنى، أن الدولة أخذت ترسم استراتيجيتها لا على أساس افتراضات العسكرية حيث تقتضي ضرورة الحرب، إنما في ضوء احتياجاتها ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعات والعسكرية، و بشكل تؤلف فيه هذه الاستراتيجية كلا لا يتجزأ، و بالتالي أصبحت الاستراتيجية ذات طبيعة شمولية، أو لنقل اصبحت الاستراتيجية قومية المعنى و المضمون.[13]

العـــــقيدة الأمنيـــــة:

أصل كلمة عقيدة (doctrine) لاتيني وهو (doctrina) و يعني عملية تعليم نظرية أو منهجا، وتعرف "العقيدة" على أنها جموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسير الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم و السياسة، كتعرف العقيدة على أنها جملة من الآراء, المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءا من عملياتهم التعليمية والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعية السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية.

13 – فهمي عبد القادر محمد, نفس المرجع السابق, ص:23

و كثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما يناسب إلى مفكر (مثل العقيدة الليبرالية)، و تأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا شكلت نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشته.[14]

أما "العقيدة الأمنية" فتعرف على أنها مجموعة القواعد و المبادئ والنظم العقائدية المنظمة، والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الامني (تعاوني–غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي، و التي تحدد نظرة و قراءة قادتها لبيئتها الأمنية، كيفيات استخدام القوة القومية بكافة امتلاكها (اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو غيرها)، كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، و أخيرا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية, دبلوماسية, أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة و أهدافها على أرض الواقع.

و تسمح العقيدة الأمنية بما تحويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، و في المقابل، تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى، و تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارج، و من هنا نشأت العلاقة بين العقيدة و السياسة الخارجية.

ويلاحظ تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدول على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم و تحديد ما يحظى منها بالأولوية، كم تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أنها على المديات القريبة والمتوسطة و البعيدة' و يمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.[15]

14 – حسام حمزة, **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**, مذكرة شهادة ماجستير, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2011, ص:38

15 – حسام حمزة, المرجع السابق, ص:38.

الإستراتيجية الأمنية و علاقتها بالعقيدة الأمنية:

تتحدد الاستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية, الجغرافيا, الثقافة السياسية, القدرات العسكرية, الحاجات الاقتصادية, رأي النخبة, رأي الشعب (في الديمقراطيات), بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنية و نظرتهم لمصالح الدولة. و تعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي و الإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الاستراتيجية الأمنية العامة للدولة و قد تتطابق أحيانا في بعض الدول، ولكن الأرجح و غالبا أن الاستراتيجية الأمنية هي تطبيق واسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع، بنحو تكون فيه أداتها لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق الامن ومواجهة التهديد.[16]

و لما كان الأمن بكافة أبعاده شرطا أساسيا لوجود الدولة و بقائها، واضطلاعها بوظائفها و عاملا حاسما في تحقيق رفاهية المجتمع والمواطنين، لذلك كانت و مازالت الاستراتيجية الأمنية على رأس سلم الأولويات بالنسبة لأي حكومة من الحكومات.

و الاستراتيجية الأمنية هي فن ممارسة العقيدة الأمنية، وأنها عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة و مواطنيها، كما يمكن أن تسمى بـ"خطة" أو "سياسة" أو " تصور" أو "نظام".

و تضطلع الاستراتيجية الأمنية بدور آني و مستقبلي، فهي تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة و تضع الأسس الارشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة وفرص وقوعها. وعادة ما تعتبر الاستراتيجية الأمنية العامة كلية، أي أشمل من السياسات الامنية الثانوية والجزئية التي يتناولها الأمن القومي باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزة محددة، مثل تقويم أداء المؤسسات العسكرية والاستراتيجية، أو تحصره في قضايا معينة مثل أزمة حدودية، أو مشكلة اثنية، أو أي قضية أمنية تشكل جزءا من الأمن القومي للدولة ولا تشمله كله، وتسعى الاستراتيجية الأمنية عادة إلى الدفاع عن إقليم الدولة، وتفادي كل

16 – حسام حمزة, المرجع السابق, ص:44.

ما هو قادر على إلحاق الضرر بمصالحها الجوهرية، أو تقويض نظام حكومتها بكافة فروعها، عبر سياسات الدفاع، بالتحالفات أو حتى الحياد، إلى جانب اضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين، وكافة شرائح الشعب، عبر حمايتهم من التهديدات، هذا و تسعى الاستراتيجية الأمنية الحديثة – عبر استشرافها للمستقبل– إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر و التهديدات من خلال الإجراءات الوقائية.[17]

و الاستراتيجية الأمنية تضم و توحد مجموعة من السياسات العامة الأخرى، فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وما انجر عنها من تحول في مفهوم جعله من المستقبل حصر الاستراتيجية الأمنية في الجانب الدفاعي العسكري الضيق وأصبحت الدول مطالبة – عند صياغتها للاستراتيجية الأمنية– بالأخذ بالحسبان احتياجات أفرادها الحقيقية للأمن، لا أن تواصل تقدم الردود التقليدية التي كانت شائعة سابقا، لكننا نشير الى ان الامر يعود لكل دولة في تحديد مفهوم سياستها الأمنية، كما تتبنى بعض الدول تعريفا ضيقا للاستراتيجية الامنية يكون مرادفا للسياسة الدفاعية وفي المقابل تتبنى دول أخرى تعريفا أعم يشمل كافة القضايا الأمنية. [18]

17 – نفس المرجع, ص:62.

18– حسام حمزة, , نفس المرجع السابق, ص:62

المبحث الثالث: الأزمات الأمنية مفهومها و أسباب نشأتها:

مفـــهوم الأزمـــــة:

يمكن تعريف الأزمة على أنها موقف أو حدث أو مجموعة أحداث متوقعة أو غير متوقعة، تتسم بالخطورة أو العمق و اتساع التأثير، مما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على الأوضاع، بالطرق والأساليب والإمكانيات المعتادة، بسبب تتسارع الأحداث و جدتها و مجهولية التطورات و الارتباك و تزايد الخسائر المادية و المعنوية والأثر السلبي على المصالح الأساسية و توازنها في الكيان الذي حدثت فيه.

و لذلك فإنها تستلزم تغيير النمط المعتاد في اتخاذ القرارات والأداء الإداري، بسبب التعقيد والتشابك والارتباك، ومفاجأة الأحداث والتطورات والصدمة والضغط الشديد على متخذ القرار وعلى المنفذين.[19]

وجاء في العجم الوجيز (1999): الازمة لغة: هي الضيق و الشدة, و لفعل أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عضا شديدا، فمثلا يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة اي اشتد قحطها والأزمة طبقا لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل او نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد أيضا أزمة سياسية أو اقتصادية، ويستمر قاموس المورد في القول بأن الأزمة هي مرحلة في العمل القصصي او المسرحي تضارب فيها العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب.

و يعرف قاموس "وستر" الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، و كلمة ازمة باللغة العربية الدارجة، تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد او المنظمة أو الدولة، وبالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل، ويقاس مفهومها في اللغة

19 – الشهراني سعد بن علي, **ادارة عمليات الأزمات الأمنية**, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, 2005, ص:18.

الانجليزية الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر.[20]

و جاء في مجلة الجندي المسلم، 2003 العدد 113، في تعريف الأزمة اصطلاحا فهو كما يلي:

1. الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن و يمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع و غالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.
2. الأزمة حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه موافق جديدة – سلبية كانت أو ايجابية– توتر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.
3. الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية.
4. الأزمة فترة حرجة, أو حالة غير مستقرة تنظر حدوث تغيير حاسم.
5. الأزمة خبرة متعلقة بمعوق غير مألوف.

لقد ركزت التعاريف السابقة و هي شمولية، على أن الأزمة ظرف انتقالي او حالة مؤثرة او مواقف عصيبة في فترات حرجة و نقاط تحول مفاجيء تهدد كيان المنشأة أو الدولة، و لكن بعض التعريفات تستدعي الوقوف على عدة جوانب تتعلق بماهية الأزمة و خصائصها، وانتقال المصطلح إلى مختلف العلوم الانسانية بناء عليه تعددت تعاريف الأزمة وفق خصائصها و أنواعها فقد تكون الأزمة داخلية أو خارجية او تكون في مجال الصراع الدولي، أو في مجال الاقتصادي أو العسكري أو الاجتماعي و ذلك إلى آخر المجالات المتعددة لمناحي الحياة المختلفة.

ففي مجالات الأزمات الدولية عرفها "وليام كونت" بقوله (ان الأزمات بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما يحدث).[21]

20 – الرويلي علي بن هلهول, **إدارة الأزمات**, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, اللحلقة العلمية الخاص بمنسوبي وزارة الخارجية, 2011,ص:4.
21 – خطاب عبدالعزيز عبد المنعم, **إدارة الازمات الأمنية**, القاهرة, 2003, ص:7.

وفي مجال الأزمات الداخلية، هي حدث مفاجئ يهدد حالة الآن، والمصلحة القومية، وتتم مواجهة في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة ويعرفها الأستاذ الدكتور صلاح الدين فوزي بأنها حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات أي في ظل أزمة في الوقت وأزمة في المعلومات المتاحة.[22]

أما الأزمة من الناحية الاجتماعية، فهي تعرف على أنها خلل، و عدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي، في ظل حالات من التوتر و القلق والشعور بالعجز لدى الأفراد، و عدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية و اجتماعية، و ظهور قيم و معايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة.[23]

و عرفت الأزمة في التخصصات الإدارية، بأنها نوع من التوتر والحيرة لدى المسؤولية داخل المؤسسة وأثر ذلك على الجوانب الإدارية وأداء العاملين وكيان المؤسسة وإستراتيجية بقائها وعلاقتها بالجمهور والأهداف التي ترتب عليها.[24]

أما الأزمة السياسية، فهي المتعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول و ترتبط أيضا بعنصر التهديدات للمصالح الدولية، والأمن الوطني للدول، كما أن الأزمة العسكرية ناتجة عن صراع مسلح تستخدم فيه القوات المسلحة مع دول أخرى، أو التهديد باستخدامها، بخلق نوعا من التوتر والأخطار التي تهدد المصالح الوطنية، أما الأزمة التي على مستوى الوطني، وهي الأزمة الشاملة والتي تعصف بالأمن الداخلي و الخارجي، و تهدد كيان الدولة بالكامل، كاحتلال دولة، أو التهديد باحتلالها، كأزمة الكويت من قبل العراق وأزمة الشرق الأوسط في احتلال دولة فلسطين من قبل إسرائيل.

22 – خطاب عبدالعزيز عبد المنعم, نفس المرجع السابق, ص:8

23 – موسوعة المجالي القومية المخصصة (2001), **مواجهة الأزمة الأخلاقية و السلوكية**, عدد 27.ص:737-740

24 – السيد سعيد, **ادارة الأزمات و الكوارث**, دار العلوم للنشر, القاهرة, ط1, 2006,ص:31.

وهذا يؤدي بنا إلى صياغة تعريفا للأزمة على النحو التالي: هي حالة مفاجئة ناتجة من تغيير مفاجأ تسبب به كارثة أو حادثة او طارئ مفاجأ يخلق حالة من التوتر و الإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد و المجتمع و المنشأة و الدولة.[25]

مفـــهوم الأزمة الأمـــــنية:

يقصد بالأزمة الأمنية، الموقف أو الحدث او مجموعة الأحداث التي تخل بالأمن الوطني و السلم الاجتماعي، حيث تتسارع الأحداث، مما يهدد بتزايد الخسائر المادية والمعنوية والفعلية والمحتملة، ومما يستدعي استنفار كافة الأجهزة والسلطات، والجهود والإمكانات، خصوصا المؤسسات السياسية والأجهزة الامنية، للسيطرة على الوضع وانهاء المشكلة في اسرع وقت وبأقل التكاليف والخسائر.

و من هذا التعريف يمكن الاستنتاج أن من خصائص الأزمات الأمنية الكبرى ما يلي:

1. أنها تهدد الامن الوطني أو أحد مقوماته، بدرجة أو بأخرى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
2. أن الخسائر المادية أو المعنوية أو كليهما، الفعلية أو المحتملة، هي خسائر كبيرة أو متزايدة.
3. أنها تستقطب اهتمام السلطة السياسية و المجتمع و تستدعي المواجهة و استخدام كافة الوسائل، بما فيها الوسائل العتيقة عندما يستدعي الأمر ذلك، لإنهائها في أسرع وقت و بأقل التكاليف.

و كل أزمة كبرى هي بدرجة أو بأخرى، أزمة أمنية بطبعها، فلكل أزمة أبعاد أمنية، لا يمكن تجاهلها أو اغفالها، و يصدق هذا على وجه الخصوص، بالنسبة للأزمات السياسية والاقتصادية، وربما البعد الأمني لأزمة معينة يشكل أزمة أمنية موازية، فرضتها الأزمة الأم.

و قد تكون الأزمة الامنية من النوع المستمر، مثل الأزمات التي تواجهها الدول والمجتمعات في أعقاب الاختلالات الأمنية، و الأعمال الإرهابية مثل الخطف والتفجيرات والاغتيالات، وأثناء الحروب

25 – الرويلي علي بن هلهول, المرجع السابق: ص:8.

الأهلية و العدوان الخارجي، والأزمات الإقليمية والدولية ذات الأبعاد الداخلية والدولية، بما يجعل الصراع بين القوى الصانعة للأزمة و القوى المواجهة لها، صراعا مستمرا.

و للأزمة الأمنية، بشكل عام، نفس خصائص ومراحل الأزمات الأخرى، إلا أنها تختلف في وسائل المواجهة، فالأزمات الأمنية قد تستدعي استخدام القوة والمواجهة العنيفة.

والأزمات الأمنية التي تهمنا هنا، هي الأزمات التي تمثل تحديا للسلطة ووجودها والتي تشكل تهديدا للأمن و النظام العام، أو قد يؤدي إلى سفك الدماء وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، و يؤثر سلبا في الطمأنينة العامة ووتيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الخارجية.

و بالرغم من أن أعظم أدبيات الأزمات والكوارث تميز بين الأزمة والكارثة، إلا أنه في المنظور الأمني، تعتبر الكارثة أزمة أمنية بدرجة أو بأخرى، و الكارثة طبيعة كانت أو غير طبيعية، لها آثارها الأمنية الأسوأ من حيث رد فعل المجتمع والرأي العام المحلي و الدولي، على نوعية الأداء الحكومي قبل أو أثناء الكارثة.

أو من حيث استغلال بعض الفئات المنحرفة لظروف الكارثة و النتيجة هي أن هناك أزمة أمنية متوقعة تنشأ مع كل كارثة، ولذلك يمكن القول ان كل كارثة يجب أن ينظر لها على أنها أزمة أمنية بدرجة أو بأخرى.[26]

و قد تنشأ الأزمات الأمنية لأسباب متعددة، يأتي من مقدمتها الأسباب السياسية، فقد أصبح من المألوف في الكتابات التي تتناول تعريف الارهاب أن له صفة سياسية، بمعنى أن أسبابه أو أهدافه أو كليهما مع سياسية في الأساس، كما يتردد أن الإرهاب هو سلاح الضعيف في موازين القوى.[27]

و أنه إحدى أدوات و مظاهر الصراع السياسي الوطني (الداخلي)، والاقليمي والدولي, ولا شك أن الظاهرة الارهابية تمثل النسبة الكبرى من الأزمات الأمنية، فإذا أضفنا الأسباب السياسية الداخلية مثل

26 – الشهراني سعد بن علي, نفس مرجع السابق, ص:26.

27 – نفس المرجع, ص:27.

الصراع على السلطة، أو مقاومة السلطات والحكومات من الحركات و التيارات التي تضغط للتغيير السياسي أو الانفصال. فإن الأسباب السياسية للأزمات الأمنية تبدو واضحة ولا تحتاج إلى كثير من الجدل، فالأزمة السياسية هي دائما أزمة أمنية بدرجة أو بأخرى, و أي أزمة أمنية لها أسبابها و دوافعها وآثرها و ابعادها السياسية.[28]

أسباب نشأة الأزمات الأمنية و تشابكها:

معلوم أن الأسباب السياسية لا تنفصل في أحيان كثيرة عن الأسباب الاقتصادية، بحكم تلازم السياسة والاقتصاد، ولذلك فإن الأسباب السياسية و الاقتصادية قد تتداخل إلى حد كبير، مما يجعل التفريق بينهما إما صعبا أو غير ذي موضوع أو كليهما، و مع ذلك فإن لكثير من الأزمات الأمنية جذورها و أسبابها الاقتصادية، ربما قبل أن تصبح أزمة سياسة، و من أمثلة ذلك الاضرابات العمالية وأزمات البطالة والاحتجاجات البيئية، أو الأزمات الناشئة بسبب الفقر و سوء توزيع الدخول أو عدم توفر الموارد الغذائية، وفي المستقبل يتوقع أن يكون عدم توفر المياه، أحد أسباب الأزمات الأمنية.[29]

و قد تنشأ الأزمات بسبب الانحرافات الفكرية، حتى تتشكل تيارات وحركات لها فكرها المنحرف الذي يمجد العنف، وينظر له كأساس للانتقام من فئات معينة أو كأساس للاحتجاج على المجتمع وقيمه وعقائده وتنظيماته الاجتماعية ومحاولة تقوضها، وبناء المجتمع على أساس قيمي وعقائدي وفكري.[30]

كما قد تكمن أسباب بعض الأزمات، في البيئة الاجتماعية، فمعلوم أن المجتمعات تختلف في تكوينها وفي تجانسها و تماسكها و تركيبها العرفية و المذهبية و الطبقية و العمرية، وقد تنشأ الأزمات الأمنية بسبب تنافر الفئات الاجتماعية المختلفة، أو بسبب عداء تاريخي، أو انحياز السلطات لفئة دون أخرى، او بسبب الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يقع على فئات اجتماعية معينة.[31]

28 – الشهراني سعد بن علي, نفس المرجع السابق, ص:28.

29 – نفس المرجع, ص:27.

30 – نفس المرجع,, ص:27.

31 – نفس المرجع,, ص:28.

و تتنوع الأزمة حسب أسبابها وحجمها ودائرة تأثيرها وحدتها والبعد السياسي الذي تأخذه، وقد يكون منشأ الأزمات الأمنية داخليا بحتا، فيلجأ بعض الافراد أو تنظيمات إلى تأزيم الأوضاع، وتحدي السلطات من خلال عمليات ارهابية، مثل الخطف والاغتيالات والتدمير والتفجيرات والاعتصامات وقطع الطريق والنهب والسرقات الكبرى غيرها من الوسائل غير المشروعة، في تحد سافر للمجتمع و السلطة، بصرف النظر عن مشروعية المطالب و نوع المواجهة التي تستدعيها.

و قد يكون هناك أسباب حقيقية للتظلم، و قد يكون الحل سياسيا أكثر من كونه أمنيا، إلا أن الوسائل المستخدمة من قبل الفئات المتضررة، يجب أن تكون دائما وسائل مشروعة، لا تعتمد على تحدي الولاة الشرعية، ولا بارتكاب القتل و التدمير و ما شابهها.[32]

و الأزمات الأمنية الداخلية، هي أزمة طرفاها الرئيسان الحكومة وأفراد او فئات اجتماعية أو تنظيمات معينة، حسب طبيعة الأزمة وأسبابها السياسية او الاقتصادية أو الاجتماعية, و قد تستغل هذه الأزمات من قوى أخرى كامنة في المجتمع أو من أطراف خارجية، سواء كانت هذه الأطراف أفرادا او منظمات أو حكومات.

ومن الأفضل التعامل مع هذه الأزمات في مراحل النشوء والكمون واستباق الأحداث بحلول وقائية وسياسية حتى لا تستفحل ولا تستغل كما سبق الإشارة إليه، و قد تنشأ الازمات الامنية لأسباب خارجية مثل الازمات الامنية المرتبطة بالصراعات والحروب الإقليمية والدولية، التي يكون لها انعكاسات داخلية، و من هنا نشأ مفهوم " الجبهة الداخلية" الذي يهدف إلى حماية المجتمع من الآثار السلبية لهذه الانعكاسات اضافة إلى أن التماسك الداخلي مطلوب لدعم السياسات و الاستراتيجية الخارجية للدولة.[33]

32 – الشهراني سعد بن علي, نفس المرجع السابق, ص:27.

33 – نفس المرجع, ص:29.

خلاصـــــــة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تعريف الأمن، وتوصلنا إلى أن الأمن هو قدرة الدولة على تجنيد قدراتها و قوتها الداخلية و الخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها و طمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي.

ثم تناولنا الاستراتيجية على أنها ذات طبيعة شمولية، حيث أنها تعد في ضوء احتياجات الدولة و متطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعات والعسكرية، وبشكل تكون فيه هذه الاستراتيجية كلا لا يتجزأ، وأصبحت تمثل استراتيجية قومية المعنى و المضمون.

ثم تناولنا الأزمة بتعريفها، و أنواعها، و كيف تتشكل، وركزنا في دراستنا على الأزمة الأمنية باعتبارها أنها الجزء الأهم الذي تنحدر منه التهديدات التي تواجه الجزائر، ومعرفة كيفية مواجهتها، و التغلب على آثارها.

الفصل الثاني:

أزمات دول الجوار

ليبيا وتونس

تمهـــيد:

مع بداية ظهور الحراك العربي 2010-2011، تساءل الكثير من المهتمين بالشأن العربي، عن سر هذا الحراك، وهل هو نمطي في كل الدول العربية أم هي حالات نشاز ببعض الدول؟

في هذا الفصل نحاول معرفة ظروف قيام الحراك العربي، والأسباب التي من أجلها قامت ثورتي تونس و ليبيا، بالتحديد.

كما نتناول في هذا الفصل، الأزمة الأمنية عقب سقوط الأنظمة في تونس وليبيا، وكيف أثرت سلبا على الأنظمة الثورية التي جاءت على انقاض الثورة مباشرة، وكيف ظهرت ظواهر خطيرة في تلك البلدان، زادت من أزمتها كالإرهاب وتجارة السلاح والحرب الأهلية والهجرة غير الشرعية، مما زادت في عمق الأزمة، وتتعدي خطورتها إلى دول الجوار.

المبحث الأول : ظروف و أسباب اندلاع الحراك العربي:

التصور الاقتصادي و الاجتماعي لظروف اندلاع الحراك العربي:

إن التصور بتدهور الحالة الاقتصادية للدول العربية قد ظهر مبكرا في بداية الألفية الثالثة، حيث نشرت يومية الوسط البحرينية مقالا سنة 2005، تعرض فيه احصائيات البطالة في العالم العربي، وتوقعت أن عدد القوة العاملة بلغ 104 مليون شخص، وسيقفز إلى 146 مليون شخص سنة 2010،[1] أي أن المطلوب من حكومات الوطن العربي، أن يوفروا قرابة 40 مليون منصب شغل خلال سنة 2010.

و بالضرورة فإن عدم توفر العمل لهذه الأعداد الكبيرة من طالبي التوظيف، سيخلق أزمة كبيرة في الدول العربية، وتقدم الجريدة مقترحات وتوصيات لكيفية معالجة هذا الوضع الخطير.

و لكن مع حلول سنة 2008، ظهرت الأزمة المالية العالمية بانعكاساتها على معظم اقتصاديات دول العالم، ومن بينها الدول العربية فقد اثرت عليها سلبا، وإن كان هناك تفاوت بالنسبة للدول العربية من حيث التأثر، فالدول الخليجية ذات الدخل الكبير لم تتأثر بصورة كبيرة، بالرغم من خسارتها 2,4 ترليون دولار، بينما باقي الدول العربية فقد كان تأثيرها متفاوتا، حسب حجم العلاقات الاقتصادية المالية بينها وبين العالم الخارجي[2].

و هذا ما خلق تذبذبا في رؤيا بعض الدول العربية التنموية، فالتقرير العربي الذي نشر سنة 2010 يشرح بوضوح تأثير هذه الأزمة على برامج التنمية، التي كانت تأمل أن تصل إلى الحد من البطالة والدفع بعجلة التوظيف لملايين من خريجي الجامعات سنويا، والذي يقدر 4 ملايين.[3]

---

1 – جريدة الوسط البحرينية **الدول العربية مطالبة بخلق 100 مليون فرصة عمل**, العدد: 933, الأحد 27 مارس 2005م الموافق 16 صفر 1426هـ انظر الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/print/455061.html

2 – حشاد نبيل, **الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العربي2**, المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية بالقاهرة موقع الجزيرة نت, تاريخ النشر 13-10-2008 انظر الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/10/13

3– التقرير العربي الثالث حول **الأهداف التنموية للألفية 2010 آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**. انظر الرابط: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf

وفي مقال للأستاذة **مروة صبحي منصر** في شرحها لكتاب " فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي" للكاتب **اسحاق ديوان**، في دراسته، بعنوان "فهم الثورة في الشرق الأوسط: الدور المركزي للطبقة الوسطي"، عن أسباب الثورات العربية، حيث ذكر فيها سببين رئيسيين: الأول الطبقات العليا المتصلة جيدا بالنخبة السياسية التي امتازت بفرص اقتصادية وسياسية، بينما هناك طبقة وسطى شبابية ذات طاقة لم تحظى بفرص اقتصادية (كالتشغيل وفرص الاستثمار)، أو بفرص سياسية(المشاركة في الحكم ديمقراطيا)، مما قادهم لحالة الانفجار الثوري، وقد استخدم ديوان في تحليله بيانات، من مسح القيم العالمي World Value Survey من أجل تعزيز تحليله عن كيفية حدوث الثورة المصرية.[4]

التصور السياسي في ظروف اندلاع الحراك العربي:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، بدأت الشعوب الواقعة في منطقة الدول العربية، ترى الفرق بين ماهي فيه و بين الدول الرأسمالية، و استبشر فوكوياما بعالم تسود فيه الأفكار الرأسمالية وسقوط الجمهوريات الشمولية والحكومات التسلطية العسكرية في العالم، ولاشك أن (معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية، يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي.)[5].

وقد قدمت الكاتبة **مروة صبحي** دراسة لـ فاضل قباب التي حملت عنوان "صنع الثورة التونسية"،[6] تبين تحليلا ثاقبا حول الثورة في تونس، والاسباب الحقيقية في اندلاع تلك الثورة، حيث ركز على نقطتين، الأولى المركزية المتزايدة للفساد، و الثانية الاستياء الشعبي من النخبة المتحكمة وانهيار العقد الاجتماعي.

4 – منتصر مروة صبحي, **فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي**, مقال منشور بتاريخ 28 يونيو 2015, بمجلة السياسية الدولية الاليكترونية, انظر الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5384.aspx.

5 ا– لزاملي ماجد احمد , **ثورات الربيع العربي الأسباب و النتائج**, مقال منشور 2013, بمجلة الحوار المتمدن الاليكترونية, انظر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361363

6 – منتصر مروة صبحي, نفس المرجع السابق.

إن من أكثر الأسباب التي أججت الحراك العربي هي تلك الممارسات التي تقوم بها الأنظمة إزاء شعوبها, ومن تلك الممارسات ما جمعها الدكتور العثماني كما يلي[7]:

أولا: الانغلاق السياسي، من قمع للحريات وسيطرة شبه تامة لحزب الدولة على المشهد السياسي، إضافة إلى التزوير المستمر للانتخابات، والتضييق على الأحزاب السياسية الجادة وفبركة الخرائط الانتخابية، وعلى المستوى المدني، نجد التضييق على حرية التجمع، وحرية تشكيل الهيئات والجمعيات، وتدخل الدولة في مؤسسات المجتمع المدني، وفرض مسئولين عليها.

ثانيا: الظلم الأمني، من الاعتقالات التعسفية، والاختطاف خارج القانون، والتعذيب في مخافر الشرطة، وفي المعتقلات العلنية والسرية، وكبت الأنفاس، وفي كثير من الأحيان يستعمل القضاء وسيلة للانتقام، ويتلاعب به وبأحكامه لتدمير الخصوم السياسيين، وفي أقصى الحالات فقد أضحت هذه الدول أسيرة الأجهزة الأمنية، فهي تتدخل في كل الأمور الإدارية للدولة، ومنها اصدار القرارات السياسية والأمنية، وأيضا الاقتصادية.

ثالثا: الظلم الاجتماعي، من انتشار الفقر والتفاوت بين الفئات الاجتماعية وغلاء الأسعار واحتكار الثروات، وأصبحت بعض الأسر والجهات المحظوظة تتوسع ثرواتها بشكل كبير على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب، المغلوب على أمره .

رابعا: الإحساس بالإذلال، فكثير من تصرفات الأنظمة المذكورة تنم عن احتقار للمواطن، ومس بكرامة الفرد، واحتقار للمجتمع في ثقافته وعقيدته، ويدخل في ذلك منع الناس من القيام بشعائرهم الدينية بحرية، مثل اعتبار صلاة الفجر في المسجد تهمة، يتم التحقيق فيها لدى الأمن، ومنع المرأة من ارتداء اللباس الشجاب، كما يدخل فيه مساهمة السلطة المصرية في الحرب على غزة والإصرار على حصارها ومنع المساعدات عنها، وهذه المكونات اجتمعت وتفاعلت كلها وأدت إلى الانفجار.

---

7 – العثماني سعد الدين . **المفكرون, الثورات العربية لماذا**, مقال, موقع مركز نما للبحوث و الدراسات,
انظر الرابط: http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

والسلطات الحاكمة في دول الحراك العربي، حاولت استغلال طبقات موالية على حساب طبقات المجتمع الأخرى، في محاولة للحفاظ على السلطة، فيذكر **باتريك هاني**[8] أن ما فجر الثورات العربية هي ثلاثة عوامل مجتمعة، تركيز السلطة، ويعني بها أن السلطة مركزية، وأن النخب الحاكم لا تترك مجالا لباقي الشعب في المشاركة في قرارات الدولة، وهذا ما نسميه بالشمولية، والعامل الثاني هو تركيز الثروة، ويعني استئثار الطبقة العليا بثروات الدولة، بالتسخير أو بالاستحواذ أو بالصفقات المشبوهة، وهذا ما نسميه بالمحسوبية، والعامل الثالث هو الحزب الأوحد، الذي يستفرد بالسلطة، وهنا تخلق السلطة لنفسها طبقة حماية بينها وبين الطبقة الوسطى والدنيا، وهذا ما يخلق الاغتراب في الطبقة الوسطى، ليرى أن ثمرة تفاعل تلك العوامل هي الانتفاضات التي شهدها العالم العربي.

و يرجع **راشد الغنوشي**[9] سبب الثورات العربية، لكون أن هناك قطيعة بين النخبة الممسكة بمفاصل الثروة والسلطة والإعلام، وبين المجتمع الذي كان يعاني جميع صنوف الظلم والاستبداد.

تصور المؤامرة و افتعال الحراك العربي:

تعيش الأنظمة التسلطية و الشمولية على فكرة أن الدول الرأسمالية و الليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى دائما للتحكم في دول العالم الثالث اقتصاديا و سياسيا، و هذا ما يعرف بنظرية التبعية وأن هذه الدول الاستعمارية، تحاول مجددا زعزعت منطقة الشرق الأوسط، لخدمة مصالحها السياسية و الاقتصادية، ففي مقال للكاتب **محمد طاهر** [10] في موقع قناة RTarabic يشرح فيه كيف تسعى بعض الدول لتقسيم منطقة الشرق الأوسط، حيث يقول (سوقت واشنطن لمصطلح الشرق الأوسط

8 – باتريك هاني. **المفكرون, الثورات العربية لماذا,** موقع مركز نما للبحوث و الدراسات, انظر الرابط:
http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

9 – الغنوشي راشد. **المفكرون, الثورات العربية لماذا,** موقع مركز نماء للبحوث و الدراسات,
انظر الرابط: http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

10 – محمد الطاهر, **أوهام الربيع العربي و خريطة الشرق الاوسط الجديد**, مقال بموقع قناة RT بالعربية, منشور بتاريخ 1-1-2016
https://arabic.rt.com/news/806024

الجديد بذريعة تغيير ما يُعرف بالشرق الأوسط الكبير بوضعه الراهن الذي يقال إن حدوده المفتعلة وغير الطبيعية، تقادمت ولم تعد تصلح للمستقبل).

وقد ذكر أن الاستراتيجيين الغربيين، قد طرحوا خريطة سنة 2006، وهم في تطبيقها فعليا، بداية مع ظهور الانتفاضات العربية 2010، فالخبير العسكري الاستراتيجي الأمريكي، **رالف بيترس** نشر مقالا بعنوان " الحدود الدموية.. كيف يمكن رؤية الشرق الأوسط بشكل أفضل" نُشرت في العدد السادس من المجلة العسكرية الأمريكية (Armed Forces Journal) ، تضمنت خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط مفصلة على أساس عرقي ومذهبي، ويذكر **رالف بيترس** أن هذه العملية التغييرية لابد أن تخلف وراءها حمامات من الدم لا يمكن تفاديها.

و ذكر **أنور عبدالله الرواحنة،** [11]الباحث في إدارة النزاعات و رسم السياسات في مقال له في المجلة الاليكترونية **هافينقتون عربي**، يذكر فيه أن مشروع الأوسط الكبير بدأ في عهد المحافظين الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية، في عهد جورج بوش، قصد ضمان الهيمنة الأمريكية على العالم وذلك بالسيطرة على العالم العربي والاسلامي، غير أنه أكد ان المشروع قد تأجل لأسباب، من بينها أن الثورات العربية جاءت في عكس توقعاتها، كالإطاحة بعدد من الرؤساء، وبروز الحركات الاسلامية كبدائل للأنظمة القديمة، وتنامي وتيرة العداء ضد الوليات المتحدة الأمريكية، مما أثار تخوفها، وهذا من اسباب مجيء اوباما للحكم، لتحسين صورة الولايات المتحدة الامريكية، وهذا كله سبب تأخر مشروع الشرق الاوسط الكبير.

11- الرواحنة أنور عبدالله, **بداية نهاية الشرق الأوسط الجديد**. مقال بمجلة هوفيتغتن بوست عربي, منشور بتاريخ 6-1-2016
انظر الرابط: http://www.huffpostarabi.com/anwar-rawahna/-_3410_b_8920620.html

المبحـــــث الثاني: الأزمـــــــة التونسيـــة:

الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية للثورة التونسية:

تعتبر الثورة التونسية أول الحراك العربي، و نقطة بداية تغير المنطقة برمتها، و لا شك أن البداية المعروفة كانت في مدينة بن بوزيد جنوب تونس، و ترتبط بدايتها بإهانة مواطن من طرف أمن المدينة، والحادثة كانت عبارة عن خلفية اقتصادي و اجتماعية ترجع إلى سياسيات قديمة، فقد ذكر الكاتب **وليد حدوق**[12] في كتابه "ثورة تونس، أن السبب الرئيس وراء ثورة تونس، هي تلك السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عهد بورقيبة وصولا إلى عهد بن علي، ونلخص ما جاء عنده كما يلي:

- كارتفاع نسبة البطالة و هشاشة التشغيل، وعدم استيعاب الأعداد الهائلة من حاملي الشهادات الجامعية.

- اختلال التوازن بين المناطق الساحلية (التي تعتمد اقتصاد سياحي وجلب الاستثمارات) من جهة، والولايات الداخلية من جهة أخرى (التي تعتمد على الفلاحة وخاصة التقليدية).

- اقتران الاستبداد السياسي بالفساد المالي، وعمليات الخصخصة المشبوهة لمصلحة العائلات المتنفذة سياسيا.

- غياب الشفافية والرقابة الديمقراطية القائمة على دور المؤسسات وهياكل المجتمع المدني.

- العمل على احتواء مختلف الفاعلين الاقتصاديين في البلاد، عبر هيمنة الحزب الحاكم سابقا على دواليب الدولة وهياكلها الاقتصادية.

- استعمال الجباية للضغط السياسي على الطبقة الوسطى وغض النظر عن التهرب الضريبي مقابل الانخراط في دوائر النظام.

---

12 – حدوق وليد, **الثورة التونسية, قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية**, من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر, 2012, ص: 88, 2011,

و أما العامل الخطير الذي ساهم في اشعال الانتفاضة التونسية، فهي البطالة النخبوية،[13] فقد ذكرت الأستاذة **عائشة التايب**[14] في كتاب ثورة تونس، أن عدد البطالين في تونس بلغ سنة 2008 نحو 522,4 ألف عاطل وذلك بنسبة 14,2 في المائة، وأما حملة الشهادات العليا فقد ارتفع عددهم خلال سنة 2008 ليبلغ 127,8 و ذلك مقابل 102,3 ألف سنة 2007.

والملفت أن الانتفاضة التونسية، والتي يذهب الأغلب في أنها كانت نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعانيها الطبقة الوسطى، والتي مثلها العاطلين عن العمل ذوي الشهادات العليا، وعلى رأسهم "البوعزيزي"، الذي أحرق نفسه ليشعل سلسلة من الثورات أتت خمس دول عربية.

الخلفيـــــات السياسية لثورة تونس:

يرجع البعض في قيام الثورة التونسية لكون النظام فيها تسلطي، وقد كانت لهذا النظام مراحل عمل فيها على تقوية مركزه الاقتصادي والسياسي، وذلك بسن القوانين الجائرة التي تسمح له بذلك، فقد ذكر الكاتب **لطفي طرشونة**[15]، في كتاب ثورة تونس، أهم مظاهر تسلط النظام التونسي، منذ نشأته في 1959، وحتى سقوطه سنة 2011، نوجزها في نقاط:

- منذ دستور 1959، وضع المؤسسون نظاما رئاسويا، وجعل منه محور النظام السياسي في الدولة.
- جمع السلط المتعددة في شخص الرئيس، باعتباره رئيسا للدولة، ورئيسا للإدارة، ورئيسا للجيش، ويعين الوزير الأول ورئيس الحكومة، وأعضاء حكومته وينهي مهامها، وهو الذي يتحكم في المسار الدستوري، وهو الناطق الرسمي باسم الدين الإسلام.

13 – **البطالة النخبوي** :هي بطالة ذوي الشهادات العليا و المتخرجين من الجامعة.

14 – التايب عائشة, **الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس**, من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات,2011, ص: 88.

15 – طرشونة لطفي, **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي**, من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات,2011, ص: 88.

- تصفية الأعداء السياسيين، و إلغاء التعددية الحزبية، و فرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام، وعلى مؤسسات المجتمع المدني، وتطويعها لخدمة السلطة التنفيذية، بحجة الاستقرار السياسي ومتطلبات المرحلة.

- التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية لفرض السيطرة والبقاء في السلطة.

- تطوير مقاربة أمنية (جزائية–تجريمي) لحل الأزمات السياسية، و روع المعارضين بالارتكاز على أجهزة البوليس السياسي والمحاكمات، بتهمة الجرائم الإرهابية.

- ضيق في مجال ممارسة الحريات العامة وحقوق الإنسان.

- ترويج للفساد السياسي والمالي و الرشوة و المحسوبية.

- تقليص الحدود بين المال الخاص و الأموال العمومية، وبين الشأن العام والمصالح والنزوات العائلية.

و بالرغم من أن الحاكم من الأوساط الشعبية قبل توليهم الحكم، فإن هذه القوانين ما يجعله يتسلط، ففي مقال للكاتب **بقضان التقي**[16]، بجريدة المستقبل ذكر (ان حقيقة الأمر ان بن علي، كغيره من حكام العالم الثالث، ينحدر من أصول شعبية تونسية، ولكن بمجرد بداية الصعود في مراتب السلطة، فإن التفاعل مع الشعب، يبدأ في التناقص تدريجياً، الى أن ينقطع تماماً، وتقتصر معلومات وأخبار الشعب على ما تنقله إليه حاشية الحاكم، وأجهزة الاستخبارات).

حاول النظام في تونس تغطية العجز الاقتصادي الذي يعاني منه، بسياسية أمنية قوية، ظهرت آثارها في استياء شعبي، حيث اندلعت شرارة الانتفاضة بضرب الأمن للبوعزيزي، وتجريده من عربته التجارية، كعبارة عن إذلال الطبقة الدنيا والمتوسطة من طرف الطبقة العليا، وكانتقام من ذلك، طالب المحتجون بالعزل السياسي للطبقة العليا، المتمثلة في منتسبي الحزب الدستوري الحاكم، ومحاكمة رموز النظام السابق، وهذا ما يدفع بكثير من المحللين بالقول أن الثورة التونسية هي سياسية قبل ان تكون اقتصادية.

16 – يقضان التقي, **عوامل قيام الثورات العربية**, مقال بجريدة المستقبل ,العدد 4349, صفحة 20, بتاريخ : 23آيار 2012,

ظهور الأزمة الأمنية في تونس:

إن الثورات كالزلزال، لها عوامل لحدوث الفعل، و نتائج بعد الفعل، من خراب و تشوش رؤى و ظهور ردَّات فعل اجتماعية وسياسية، ففي **تقرير أمني تونسي**،[17] ذكر فيه أن وتيرة التهريب من وإلى ليبيا والجزائر قد زادت بعد سقوط نظام بن علي ونظام القذافي في ليبيا، حيث ازداد تهريب السلع الخطيرة كالسلاح والمخدرات، مما أعطى القدرة للجماعات المسلحة لتنفيذ عمليات ارهابية.

وفي الحقيقة، هذا ما حصل بالفعل، ففي **تقرير لمركز الدراسات للجزيرة**،[18] أن الأزمة الأمنية في تونس بدأت باغتيال الزعيمين المعارضين للترويكا، شكري بلعيد ومحمد البراهمي، في شتاء وصيف عام 2013، وحسب التقرير فإن الأزمة الأمنية كانت عقب أزمة اقتصادية واجتماعية في سياق عملية انتقال ديمقراطي

وقد تتالت عدة عمليات ارهابية بعدها، مما جعل الأزمة الأمنية تطغى على الأزمات الأخرى، إلى الحدِّ الذي يجعلها تبدو منذ هجوم باردو، كأنها أصل الأزمة، في حين أن باقي الأزمات لا تتجاوز كونها مجرد تجليات لها.

وحسب التقرير فإن أسباب الأزمة يعود إلى:

- تغير العقيدة الأمنية التونسية بفعل تغير النظام، مما خلق له تشويشا في أداء المهام.
- عدم التعود على تعدد مراكز النفوذ، الذي أرساه دستور ما بعد الثورة، بخلاف مركزية القرار في السابق.
- ظاهرة العنف تعتبر جديدة في الساحة التونسية، ونقص التجربة لدى المؤسسة الأمنية، تركها تواجهه بحرفية منقوصة.

17 – تقرير الحدود التونسية . **بين الجهاد و التهريب**, موقع مجموعة الازمة العالمي, 10-12-2013, انظر الرابط:
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions

18 تقرير مركز الجزيرة للدراسات, **الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة**, 15-07- 2015, انظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2015/07/2015

- قدرة الجماعات المسلحة على استباق ردة الفعل الأمنية، والتعامل معها لتجاوزها وإيقاع أكبر أذى ممكن، وتنويع الأهداف.
- قرب الساحة الليبية من تونس، الذي يذكي الأزمة التونسية بالسلاح.
- انكسار العلاقة بين الدولة وقسم من التونسيين، ما يجعل هذا القسم أكثر استعدادًا لاستيعاب أدبيات العنف والمرور إلى التنفيذ.
- في استبيان لمنطقة فقيرة بتونس، جاهر 5 % من فئة الشباب بتأييدهم تنظيم الدولة في ليبيا، وأن نصف هذا العدد أبدى استعدادا للانضمام بالتنظيم اذا سمحت له الفرصة.
- ضعف التعاون الدولي مع تونس في المجال الأمني بمواجهة العنف.

ويضيف التقرير أن السلطات التونسية الحالية قد قامت بحزمة من الإجراءات، في محاولة لاحتواء الأزمة، ولكن يظهر أن هذه الاجراءات أصبحت تستهدف حقوق الانسان، والحريات العامة، وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد.

وتتمثل هذه الإجراءات ما يلي:

- إغلاق ثمانين مسجدًا من "المساجد الخارجة عن السيطرة، واستهداف المدارس القرآنية.
- حماية الوحدات الفندقية وتتبع الأحزاب والجمعيات المخالفة للدستور والقوانين.
- دعوة جيش الاحتياط لدعم المجهود الأمن.
- بناء جدار عازل على الحدود التونسية الليبية "لمنع تدفق السلاح والمقاتلين.
- تكثيف المداهمات لتتبع العناصر المشبوهة.

إن الأزمة الأمنية التي ظهرت بعد الثورة التونسية، هي في الحقيقة نتاج الأزمات الاجتماعية والسياسية المتراكمة، و مما زاد في توسع الأزمة الأمنية وإطالة أمدها هو بقاء العوامل التي أفرزتها من تدني الاقتصاد التونسي إلى المجال السياسي الذي يعرف تذبذبا وصراعات بين التيارات الحزبية، و سوء إدارة الوضع الأمني من طرف السلطة الحاكمة لعدم احترافيتها.

المبحـــــث الثالث: الأزمـــــة الليبيـــــة

الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الليبية:

ليبيا من الدول الغنية نفطيا، و مع قلة عدد سكانها الذي لم يتجاوز ستة ملايين نسمة، فإن هذه الثروة كانت لتجعل من الشعب الليبي من أقوى الشعوب في كل المجالات، غير أن هذا لم يحصل، و دخل من لم يكن في دائرة السلطة الحاكمة، وهم أكثرية الشعب، في مشاكل اقتصادية واجتماعية، جعلت منهم يستاؤون من الوضع القائم، ففي تقرير **لـ محمد جهان،**[19] حول الأوضاع العامة في ليبيا، وقد ذكر أهم الأساليب التي أهدرت المال الليبي في عهد القذافي:

- خطط تنمية وهمية ومشاريع لا تقوم على أبسط الأسس العلمية.
- مخصصات كبيرة جداً صُرفت على الأجهزة الأمنية والعسكرية الخاصة بحماية النظام.
- تمويل مشاريع سياسية لزعزعة الاستقرار في المنطقة وتعقب المعارضين للقذافي في الدول الأخرى.
- الاستثمارات الخارجية في عدد كبير من الدول، مجهولة المقر والعائدات.
- دعم دول وجهات إقليمية ودولية مشبوهة.

كما يذكر التقرير أن مع بلوغ 2011، كانت ليبيا ذات البنية التحتية الأساسية، في حالة انهيار, كالتعليم والصحة و غيرهما، وقد ادى سوء التصرف إلى تراجع الاقتصاد الليبي بشكل كبير.

و جاء في تقرير الحقوق الاقتصادية للمواطن الليبي خلال الثلاثة عقود الماضية، للكاتب **السنوسي البسيكري،**[20] أن نوعية النظام الاشتراكي المتبع في ليبيا، هو الذي أدى في النهاية إلى انهياره، حيث عدد مظاهره كما يلي:

---

19 – جهان علي محمد, **تقرير حول الأوضاع العامة في ليبيا حتى 2014**, مجلة البناء و العدالة, بتاريخ 2 آذار 2015. انظر الرابط: http://www.ab.ly/magazine-articles/item/2014-532.html

20 البسيكري السنوسي, **الحقوق الاقتصادية للمواطن الليبي خلال العقود الثلاثة الماضية**, مجلة مفهوم الاليكترونية العدد 14, تاريخ النشر 2005, انظر الرابط: http://www.mafhoum.com/press/8E239htm18.

- تحتكر الدولة مختلف أوجه الإنتاج والتوزيع وتضييق مساحة الحرية الاقتصادية إلى درجة كبير.
- منع التملك لأكثر من بيت واحد للأفراد ومركوب واحد.
- ادانة الادخار الشخصي واعتبار المال المدخر فائضا عن حاجة المدخِر ويصبح حقا للغير.
- الربح مظهر من مظاهر الاستغلال وأكل لأموال الكادحين.

ويتابع التقرير أن هذه السياسة الاقتصادية اسفرت عن:

- تعثر النشاط الاقتصادي.
- وضيقت دائرة الحرية الاقتصادية.
- تكدس القوة العاملة في مؤسسات وشركات التابعة للدولة.
- وتضخم مخصصات المرتبات في الميزانية العامة، لتبلغ ما يزيد عن 40% من إجمالي الموازنة السنوية.

ويضيف التقرير، " أن مسيرة التنمية الاقتصادية منيت بفشل كبير، وانحرف مسار الاقتصاد الليبي عن التنمية، ليسقط في مصيدة الأزمة الحادة، وذلك بعدما انتهجت الدولة المنهج الاشتراكي، الذي أفضى إلى تأميم معظم الأنشطة الاقتصادية، التابعة للقطاع الخاص، وتفويض القطاع العام لإدارة النشاط الاقتصادي.

فالانتكاسة الاقتصادية أخذت مظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة، شملت الانخفاض الكبير في معدل النمو، والارتفاع الحاد لحجم المديونية، والالتزامات المستحقة للشركات الأجنبية والوطنية، والنقص الشديد في السيولة، وانحصار نشاط المؤسسات المالية، وزيادة الدين المحلي وما تبعه من اختلال في ميزان المدفوعات.

هذا بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية والخدماتية وتدني مستوى كفاءتها الإنتاجية، نتيجة لنقص التمويل، وضعف الإدارة وعجز الرقابة، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه التراكمات ازدياد الضغوط التضخمية، وانخفاض القيمة الحقيقة للعملة المحلية، وشيوع البطالة، وتدني الأجور وتأخرها،

والتي تمثل مصدر الرزق الأساسي لمعظم شرائح المجتمع الليبي، مما انعكس على التدهور الواضح في مستوى معيشة الأفراد". [21]

لقد كان العامل الاقتصادي والاجتماعي أساسيا في تأجيج الشعب الليبي، ضد نظام القذافي، فالسياسية الاشتراكية المتبعة، زادت من معاناة الشعب، وخاصة الطبقة الوسطى التي تتطلع لحياة كريمة، والتي كانت استجابتها للانتفاضة والثورة قوية، دلت على رغبة دفينة في التغيير، ودلت كذلك على كره عميق لنظام دام أكثر من 40 سنة.

الخلفيات السياسية لثورة الليبية:

في مقال للدكتور **خالد حنفي علي**،[22] بعنوان "القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود"، حيث ركز في مقاله على سببين للثورة الليبية، السبب الأول هو القذافي نفسه، و السبب الثاني هو نظام الحكم الذي اختاره لشعبه:

ونستطيع أن نلخص ما جاء في المقال، ما يلي:

- قيام نظام الجماهرية 1977, والمتمثل في نظام المؤتمرات (الجماهيري), واللجان الشعبية(السلطة التنفيذية), واللجان الثورية(الرقابة وحماية الثورة أمنيا).
- غياب الأحزاب و الانتخابات والدستور,
- عدم خضوع القذافي للمحاسبة، لأنه في مقام القائد "مرشد الثورة"، وليس كرئيس.
- ممارسة سياسة الإقصاء ضد كل من يرفض "نظرية القذافي".
- تركيز عوائد التنمية على المركز في طرابلس وسرت، بينما أهملت بنغازي في الشرق وفزان في الجنوب، وهو ما خلف احتقانا بين القبائل الممثلة لهذه المناطق.

21- البسيكري السنوسي, نفس المرجع السابق.

22 - حنفي خالد علي. **القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود**, مقال منشور في مجلة اليكترونية ,

انظر الرابط: http://www.sis.gov.eg/Newvr/10/34.htm

- انسداد سياسي هيكلي، إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسة كما كانت تبتغي.

- إزاحة كل المعارضين في مجلس قيادة الثورة الذين قادوا الانقلاب العسكري، وأبرزهم الرائد عبد السلام جلود كما تم اغتيال بشير الهوادي وعوض حمزة، ولقي المصير نفسه عمر المحيشي، كما انشق عبد المنعم الهوني عن النظام.

- توريث السياسة والأمن، إذ أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة، عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد.

- استثمار التنوع القبلي في السيطرة على الدولة.

- إضعاف المؤسسة العسكرية، إذ عمد القذافي على مدار عقود حكمه، على إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع.

لابد أن من أسباب انتفاضة الشعبي الليبي على نظام القذافي، هو ذاك الشعور الذي أحست به كل الشعوب تحت الحكم الاشتراكي بعد تفكك "الاتحاد السوفياتي"، فمقارنة بسيطة لما تملك ليبيا من قدرات نفطية، بنظيراتها من دول الخليج، جعل الشعب الليبي يعلم ان السبب الكبير في مأساته هو النظام السياسي في حد ذاته، لذلك فقد اختار الثورة مع أول فرصة أتيحت له سنة2011 .

ظهور الأزمة الأمنية في ليبيا:

على اثر ثورة 17 يناير 2011 الليبية وإسقاط نظام القذافي، دخلت ليبيا مباشرة أزمة أمنية لم تشهدها دول شمال إفريقيا مثلها من قبل، فقد دخلت في حرب أهلية بين قبائل ومناطق وجماعات، و نجم عن هذه الحرب آثارا سيئة في الداخل الليبي وخارجها، وخاصة الدول المحيطة بها كالجزائر وتونس ومصر وحتى

دول شمال البحر الابيض المتوسط، فقد أورد **على أحمد جهان**، في "تقرير حول الأوضاع ليبيا"، [23] (أن من نتائج الثورة على ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي:

1. تدمير الموجود من المشاريع الاقتصادية بعد الحرب.
2. حالة عدم الاستقرار.
3. تعمد إقفال الموانئ والحقول النفطية، وهي المورد الأساس للاقتصاد الليبي.
4. محاربة بعض الدول للاقتصاد الليبي، عن طريق المنظمات والأسواق الدولية.
5. نشاط حركة التهريب للسلع المدعومة، وتدفق المخدرات على البلاد.
6. تضخم الملاك الوظيفي وزيادة المرتبات.
7. التصرف في الميزانية، وإصدار القرارات، وتوقيع العقود في مرحلة انتقالية، يفترض أن تكون مرحلة تسيير بأقل قدر)[24].

إن حالة دخول الفوضى الأمنية في ليبيا، كانت حاصل عدة عوامل تراكمية، من النظام إلى المحتجين الذين تحولوا مباشرة إلى عسكريين مقاتلين، إلى سقوط المؤسسات الأمنية مباشرة بعد سقوط النظام بأكمله، ففي تقرير للمؤتمر الليبي الذي قام مباشرة بعد سقوط نظام القذافي للدكتور **عاشور شوايل**[25]، بعنوان "تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا", نلخص أهم النقاط التي جاءت فيه كم يلي:

- انهيار المنظومة الأمنية في شرق البلاد، بعد أيام فقط من بدأ الثورة، مما ترك فراغا أمنيا.
- استيلاء الشعب على مخازن السلاح، (الخفيف – المتوسط – الثقيل والمتطور)، وحدوث انفلات أمني.

23 – جهان علي محمد, مرجع سبق ذكره.

24 – نفس المرجع.

25– شوايل عاشور, **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا**, ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط 22 –23 كانون الثاني /يناير 2014. م رابط تحميل الورقة:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc

- ظهور تشكيلات مسلحة، بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، فقد بلغ عددها في بنغازي فقط 45، وفي العاصمة طرابلس 100.

- تحول بعض المجموعات إلى جهوية، وأخرى تتبع أيديولوجيات متطرفة، أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال.

- تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية، وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة، بادعاء المحافظة على الأمن.

- إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني، تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر

- إنشاء أجسام موازية لكتائب الجيش، تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية، ولعدم وجود هيكلية واضحة للجيش في بداية ثورة 17 فبراير.

- تهيكل تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح، ونقله إلى دول الجوار، كمصر وتونس والجزائر.

- نشطت المجموعات المتشددة إسلامياً لدول جوار ليبيا، وأصبحت الأراضي الليبية منطقة دعم وتدريب لهذه المجموعات.

- تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة، من (تجارة السلاح – المخدرات – الهجرة الغير شرعية)، ما أثر سلباً على دولة ليبيا ودول الجوار والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

الأزمة الأمنية الليبية هي محصلة ثورة يناير 2011، فبسقوط نظام القذافي سقطت المؤسسات الرسمية، وبسقوط المؤسسات الأمنية و السياسية والإدارية في البلاد، نتج انفلات امني بعد توفر الأسلحة للشعب والعامة، ودخلت ليبيا حربا أهلية متعددة الأطراف والجهات المختلفة التوجهات الجهوية والأيدولوجية.

خلاصـــــــة الفصل:

نستطيع أن نجمع خلاصة هذا الفصل في:

أن سبب الحراك العربي كان مجموع عوامل مشتركة، اقتصادية واجتماعية و سياسية، و تدخلات خارجية، غير أن بداية الازمة فعليا كان منذ الأزمة المالية العالمية 2008، فقد سرعت من حدوث الأزمات المتلاحقة بداية من الأزمات الاقتصادية الداخلية للدول العربية وخاصة الدول ذات الحكم الجمهوري، لذلك فهناك ظروف أنشأت هذه الحراك, و هي:

1. الظروف الاقتصادية: انتجت الظروف الصعبة في الدول العربية، عجزا في الموازنات المالية، وفتح باب البطالة ليصل إلى 30 بالمائة في بعض الدول، و ظهور نوع من البطالة الحديثة التي تتمثل في في البطالين ذوي الشهادات الجامعية، و الذين مثلوا وقودا لهذا الحراك.

2. الظروف الاجتماعية: ومنها حالة الفقر التي تعاني منها الشعوب العربية في الدخل والإسكان، وفي بعض الحالات التفاوت الطبقي بين مواطني نفس الدولة.

3. الظروف السياسية: وتتمثل في استغلال النظم الحاكمة لموارد الدولة في تقوية مراكزها، و تسخير الأجهزة الأمنية للحفاظ على مواقعهم، و معاقبة المعارضين بالقتل والسجن والنفي.

4. الظروف الخاصة: فشخصية الحكام في تلك الدول، تتوهم القيادة المطلقة، والعصمة من الأخطاء، و تخوين المعارضين، والتمسك بالحكم لمدد طويلة، تتعدى اربعين سنة, ومحاولة توريث الحكم.

فمجموع تلك الظروف، و بمعية إيعازات التدخلات الخارجية، ظهر ما يسمى بالربيع العربي والذي بدوره انبثق منه أزمة أمنية في داخل تلك الدول، سواء من ناحية فشل مؤسسات الدولة، في احتواء الفوضى الناجمة بعد سقوط الأنظمة، أو حتى انحلال المؤسسات الأمنية في حد ذاتها، وقد تفشت الفوضى الأمنية لتهدد دول الجوار، مما اضطر بهذه الدول لتحدد تلك المخاطر والتهديدات و بناء استراتيجية لمواجهة ما يحصل من انفلات أمني.

الفصل الثالث:

التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمات ليبيا وتونس

تمـهيـــــد:

عقب الحراك الشعبي والثورات في بعض الدول العربية، وسقوط أنظمة سياسية، تناولت مراكز البحوث والدراسات في العالم العربي والغربي، أسباب هذا الحراك، والميكانزيم الذي حرك الشعوب ضد حكامها، وحسب دراستنا في الفصل السابق، فإن الباحثين تناولوا الأسباب من ثلاثة أوجهٍ؛ أسباب اقتصادية و أسباب سياسية وأيادي خارجية، غير أن الثورات خلفت على اثرها أزمة أمنية حادة، وأصبحت تهدد كيانها الدولتي، وأمن دول الجوار.

والجزائر كدولة لها جوار لليبية وتونس، اللتين تعانيان من أزمة أمنية حادة، اثر ثورتين أطاحت بنظاميهما، وشهدتا بعد ذلك انفلاتا امنيا غير مسبوق، وأصبح بالضرورة يهدد الجزائر بشتى الأنواع.

في هذا الفصل، نتناول اهم التهديدات التي ظهرت على اثر الأزمات الأمنية في دول الجوار؛ تونس وليبيا، وإن كانت بعض هذه التهديدات معروفة سابقا، فإن بعد الأزمة الأمنية أخذت طابعا جديدا وشكلا آخر، فماهي أهم التهديدات التي تهدد الدولة الجزائرية، وتستهدف أمنها ووحدتها واستقرارها؟

المبحث الأول : تهديدات تمس أمن المجتمع (الأمن المجتمعي)

عـــــدوى الثورات العربيـــــة:

إن أول تهديد للأنظمة العربية ككل، هو انتقال عدوى ثورات الربيع العربي إلى دولهم، وخاصة تلك الدول التي تقع على حدود مراكز الأزمات، ذلك أن تسلسل وانتقال الثورات الشعبية من بلد إلى بلد يطرح في ميدان العلوم السياسية، على أساس نظرية الدومينو التي طرحت سنة 1950، في مواجهة المد الشيوعي المتنامي بآسيا، و لشرط تحقق نظرية الدومينو، هو توافر عوامل مشتركة بين الدول التي تسري عليها النظرية، كما اشتركت دول شرق آسيا، في العرق والديانة والظروف والاقتصادية والاجتماعية والأمية وانعدام الحياة السياسية وديكتاتور على رأس كل سلطة.[1]

فنظرية الدومينو أو نظرية التتابع، هي عبارة عن أطروحة جيوسياسية، تؤكد على أن ظهور أحداث معينة أو قيم ايديولوجية معينة في دولة ما، يمكن أن يؤدي أوتوماتيكيا إلى تفشي الأحداث نفسها والقيم الإيديولوجية في الدول المجاورة للدولة، في إطار علاقة تأثير وتتابع وتسارع وتيرة الانتشار بطريقة فائقة لا يمكن الحد منها أو احتوائها.[2]

وقد جاء في مقال للدكتورين, **د .محمد علي حمود** و **د .سعد السعيدي**، بعنوان تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي[3]، أن الربيع العربي ما هو إلا سلسلة من الأحداث، تعاقبت الواحدة تلو الاخرى، بداية من ثورة تونس باعتبارها الحجر الأولى في مصفوفة الدومينو، ثم تلتها مصر ثم اليمن ثم ليبيا ثم سوريا، وهذه الظاهرة في العلوم السياسية تعرف بنظرية الدومينو، والنظرية تعتمد

1 – مدونةا قرأ, **عودة نظرية الديمنو** ,انظر الرابط: https://ahmedadly.wordpress.com/2011/05/19/442/

2– صخري سفيان, **الجزائر والثورات العربية ونظرية الدومينو الخرافة الإعلامية المستهلكة**, جريدة الخبر بتاريخ 29-05-2014,انظر الرابط: **http://www.djazairess.com/elkhabar/544502**

3 – محمد علي حمود و .سعد السعيدي, **تطبيقات نظرية النخبة و نظرية الدومنيو في بلدان الربيع العربي**, مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية, عدد 17, 2013, انظر الرابط: http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/Kjl/article/view/3448/2847

على التشابه الكبير بين الدول التي نستطيع أن نطبق فيها تلك النظرية، فالعناصر المشتركة في دول العربي كانت كما ذكر الأستاذ فاضل العماني ما مختصره[4]:

- اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة.
- غياب الحريات والحقوق وتداول السلطة والتعددية السياسية.
- معدلات البطالة والفقر وضعف الأجور في أدنى معدلاتها، في مقابل غلاء وارتفاع المعيشة في العالم العربي.
- تنامي حالة الطبقية الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها.
- تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي، المبنية على أساسها الليبرالي.
- التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية كتويتر والفيسبوك والواتس آب.
- تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر، لدى الشعوب والمجتمعات العربية، بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات.
- حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (15-40) في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز الملهمة.
- تنامي حالة الفرز والمقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية.
- غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف.

ففي بداية 2011، طرح بعض من الكتاب و المتتبعين للأوضاع في البلدان العربية، نظرية الدومينو على أنها تفسير منطقي و مقبول لما يحصل من أوضاع في المنطقة العربية،[5]كما أرجع بعضهم الكثير

4 – العماني فاضل, **الأسباب العشرة للربيع العربي**, النسخة الاليكترونية من صحيفة الرياض اليومية, انظر الرابط:
http://www.alriyadh.com/990393

من الحوادث التاريخية والحروب إلى نظرية الدومينو، كالحرب العالمية الثانية وسقوط بولندا كأول حجر الدومينو في المصفوفة الأوربية،[6] فانتقال التوترات والفوضى الأمنية ممكن، حسب نظرية الدومينو، التي كانت صادقة في مواضع تاريخية سابقة، وقد اعتمدت الولايات المتحدة عليها في احتواء المد الشيوعي سابقا، و اسقاط الانظمة وتحريرها من التكتل الروسي حاليا في أوربا الشرقية[7]، وتطبيقها لتقسيم الشرق الاوسط حاليا[8]، منذ احتلال العراق 2003.[9]

فهل الجزائر بعيدة عن نظرية الدومينو؟

يذهب بعض المحللين السياسيين أن الجزائر ليست في مصفوفة الربيع العربي، لكونها تعتبر محورا أساسيا و شريكا مهما للوليات المتحدة الأمريكية، ونظرا لأن الجزائر تحتل مركزا جيوستراتيجيا في منطقة شمال افريقيا، فإن الخارجية الأمريكية ترى في الجزائر شريكا في مواجهة التحديات الراهنة في تلك المنطقة، لذلك فإن الولايات المتحدة ستسعى في الحفاظ على الاستقرار الداخلي من خلال تشجيع النخب الحاكمة، على التوزيع العادل للثروة، وإجراءات من الممكن أن تساعد السلطة في البقاء، وبالمقابل تحافظ على المصالح الأمريكية في المنطقة[10].

بينما اعتبر البعض الآخر من المحللين نظرية الدومينو صادقة، وان اعتبارها تهديدا استلزم السلطة الجزائرية أخذ الحيطة و الحذر، و انشاء استراتيجية واقعية لمواجهة هذا التهديد المؤكد[11].

---

5 – السرجاني خالد , **هل هي نظرية الدومينو**. جريد البيان . بتاريخ1 مارس 2011, انظر الرابط:
:http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-03-01-1.1393957

6 – عادل نورالدين, **نظرية الدومينو**, موقع جريدة مصري, انظر الرابط_ http://www.egypty.com/archiv/maqal/maqal6.asp

7 – ملحم حسن, **عندما تتساقط أحجار الدومينو في البلقان**, جريدة البيان, انظر الرابط:
http://www.albayan.ae/opinions/1998-03-16-1.1022009

8 – اوري نيرتقوم. **الخارجية الأمريكية: "نظرية الدومينو" لا تصلح في العالم العربي** ,مقالات مترجمة .مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية, 16آذار/مارس 2003, انظر الرابط: https://www.madarcenter.org

9 –ا لمحسن عبدالكريم صالح , **نظرية الدومينو: الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**, الشبكة العربية العالمية لخميس, 19 أيار 2011, انظر الرابط: http://www.globalarabnetwork.com/opinion/4159-2011-05-19-22-46-09

10 – خشيب جلال, **الجزائر في مهب التحولات الدولية و الاقليمية**, ,منشور بتاريخ 16-11-2012, الحوار المتمدن,
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=331338

11 جريدة صوت الأحرار, **معركة 'الرعب القادم من الشرق**, بتاريخ: 02 – 03 – 2011,: http://www.djazairess.com/alahrar/21338

استغلال الأقليات في الصراعات و الحروب:

تعتبر الأقليات بأنواعها في الوطن العربي ظاهرة قديمة، غير أن الجامع بين معظم الأقليات، أنها تحمل أنظمتها السياسية مسؤولية تعمق الخلافات بينها وبين الجماعات المختلفة فيها، وقيامها باتباع أسلوب سلطوي في استيعاب أقلياتها، وفرض الاندماج عليها بالقوة.[12]

وكما حصل في السودان من انقسام فإن الأقليات قد تصبح عبرة لأقطار عربية أخرى تستهين بالتنوع والتعدد داخل بلدانها ليصبح مصدر قلاقل وتوتر.[13]

فيقول الباحث **فكتور سحاب**، "إن الاستعمار الغربي حمل لنا معه مشكلة الاقليات وبذور النظم الطائفية التي تفتت مجتمعنا العربي.[14]

وفي دراسة، بعنوان أقليات في خطر، لمؤلفه تيد روبرت جار, صدرت عام 1955، قال فيها "إننا لا نتناول الأقليات على أنها جزء من الأمة أو الدولة التي تعيش فيها، وأنه يمكن علاج مشكلاتها في ذلك الإطار، بل تدرسها كجماعات طائفية عرقية نشطة سياسياً، تواجه تبايناً ثقافياً واقتصادياً وسياسياً ودينياً حاداً وجوهرياً بينها وبين الجماعة الأكبر، لكنها مع ذلك قادرة على الوصول الاستقلال بذاتها إذا ما توفرت لها الوسائل والإمكانات، وإذا ما رفعت الوعي الطائفي لدى أفرادها، وكثفت عملها التعبوي نحو الانفصال وقيام دولتها المبتغاة. وتزعم تلك الدراسة –صراحة– أنه يتعين إعطاء الأقليات في العالم العربي استقلالها عن الدولة الوطني".[15]

12 – حنفي عبد العظيم محمود . **حول ظاهرة الأقليات في الوطن العربي**, جريدة منبر الحرية الاليكترونية, ، 20–10– 2010. انظر الرابط:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2516

13 – نفس المرجع.

14 –فرسخ عوني. **مساعي استغلال اقليات الوطن العربي**, مجلة الوعي العربي, 3–2–2016, انظر الرابط:
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=19528

15 الباهلي محمد، **الأقليات: معاناة أم استغلال؟**, جريدة الحياة, بتاريخ 24–12–2010. انظر الرابط:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56584<

و قد كان لهذا التدخل صورا عدة فبعض الدول تذرعت بهذه النظرية كمبرر للتدخل في النزاعات الداخلية للدول المتدخل فيها خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية و ما بعدها.[16]

خريطة رقم 01: الأقليات العرقية في المغرب العربي[17]

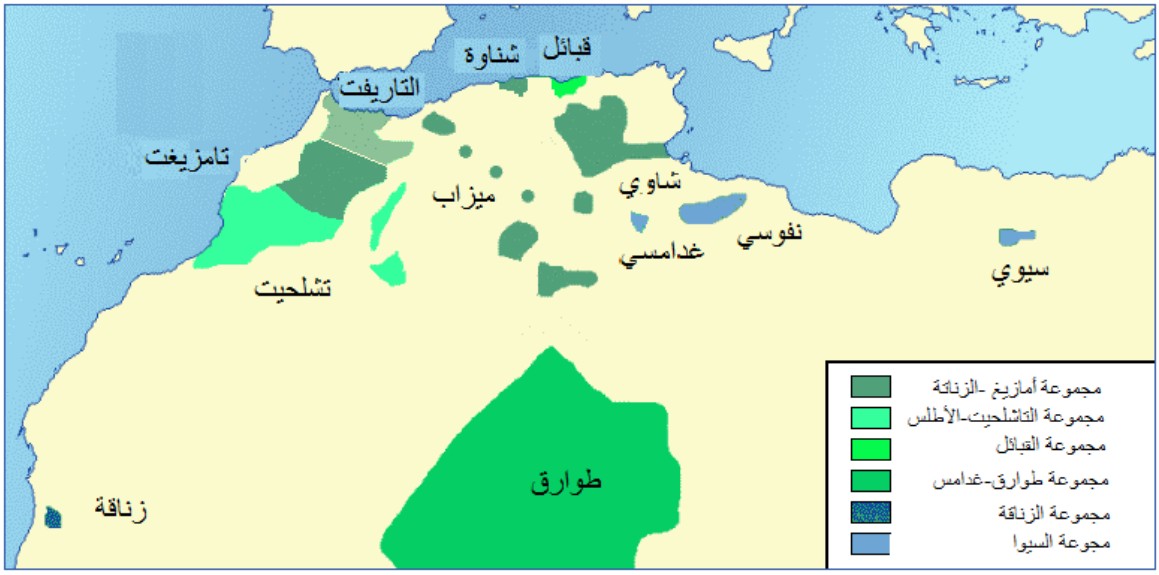

المصدر: ساسة بوست انظر الرابط http://www.sasapost.com/ethnic-groups-map / ترجمة الخريطة من طرف الباحث

.

لذلك فإن المجتمع يسهل استغلاله بإثارة النعرات العرقية، ففي الجزائر، نستشهد بثلاث حوادث استغلت لزعزعة الأمن ونشر الفوضى:

1. حوادث غرداية: شغلت حوادث غرداية الكثير من الصحف والسياسيين الداخليين وحتى الخارجيين، فمنهم من يصرح أن فتنة غرداية هدفها اضعاف الجزائر وهيبتها وسط البلدان والدول الاخرى،[18] ويقول **عبد الباقي صلاي**, في مقال بجريدة البصائر "أستطيع أن أؤكد على أن أزمة غرداية وإن كانت فتنة بمعايير ما يقال هنا وهناك، إلا أنها تبقى بمنأى عن أي محاولة تفكيكية من قبل أطراف تبحث في رقعة

16- الجنزوري عبد العظيم. **مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية و العلاقات الدولية المعاصرة** .الكتاب الأول(مبادئ القانون الدولي الاسلامي والقانون الدولي العام)،ط1، (مكتبة الآلات الحديثة :أسيوط ، مصر)،ص:38.

17 – علاء الدين السيد, **خريطة أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي, جريدة ساسة بوست الاليكترونية**, انظر الرابط: http://www.sasapost.com/ethnic-groups-map/

18 – حافي وجيدة, **غرداية والفتن**, موقع صوت الشمال, انظر الرابط: http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=38872 ,

غرداية لانطلاقة الشرارة الأولى نحو زعزعة استقرار البلاد"،[19] هذا وقد وصلت في تصريحات بعض المسؤولين أن ما يحدث في غرداية، هو بداية لزعزعة أمن البلاد، كم جاء على لسان وزير الأختام طيب لوح "كل محاولة أو عمل إجرامي أو علاقة مشبوهة من أجل المساس بأمن واستقرار البلاد، سيتم التصدي لها بقوة وحزم".[20]

وقد نشرت بعض القنوات العالمية "فرنس24"، حوارا مع أحد الرؤوس الداعين للتدخل الأجنبي لمناصرة الأقليات في الجزائر، ويطالب المجتمع الدولي وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة، بـ"ضرورة إيفاد لجنة تحقيق دولية لفتح تحقيق شامل وعميق "بعيدا عن ممثلي السلطة الجزائرية"، للوقوف على الجرائم التي ترتكب من طرف مصالح الأمن في حق الأقلية الميزابية بغرداية، متهما النظام بالوقوف وراء أحداث العنف التي تعيشها المنطقة منذ سنوات".[21]

2. فصل الصحراء الجزائري: كان هذا مشروعا فرنسيا طرحه ديغول ابان الاستعمار، ومن وراء هذا المشروع أهداف اقتصادية، كثروات النفط والغاز، وأهداف استراتيجية وعسكرية لموقع الصحراء المطل على افريقيا ويعتبر عمقا استراتيجيا احتياطيا لفرنسا، وهدف سياسي لأن الصحراء تتموقع وسط العديد من الدول، فيخلق لها فرصة للمناورة السياسية.[22]

منذ 2013 بدأت الاحتجاجات تجتاح الجنوب، باسم البطالة وانصاف الجنوب، حيث ظهرت ما يسمى باللّجنة الوطنية للدّفاع عن حقوق البطّالين، وجماعة معارضة جنيف، واللّجنة الشعبية لمناهضة الغاز الصخري، وتنسيقية الانتقال الديمقراطي، والتحق بهذه الجموع لجان مناهضة الغاز الصخري بمدينة عين صالح، ففي مسيرة (مليونية الكرامة 2013 شكّلت ورقلة معقل الاحتجاجات بالجنوب، بعد أن

19- صلاي عبد الباقي, **لن يحلم عرابو الفتن بفتنة في غرداية..**,جريدة البصائر, بتاريخ: 25 أفريل 01 ماي 2016. عدد805, انظر الرابط: http://www1.albassair.org/modules.php?name=News&file=article&sid=4377

20 – جريدة الشروق الجزائرية, انظر الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/249814.html

21- **حوار مع فخار كمال الدين**. انظر الرابط https://www.youtube.com/watch?v=W898VXyJzsA

22 عواريب لخضر, **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء**, مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية, جامعة ورقلة ,اصدار2012. رابط التنزيل: http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6122/1/S0708.pdf

اندلعت شرارتها الأولى في فيفري 2013، إثر احتجاج البطالين أمام الوكالة الوطنية للتّشغيل، أين قام خرّيجو الجامعات بإحراق شهاداتهم الجامعية، واللافت هو إعادة تنشيط احتجاجات ضدّ الغاز الصخري عبر مليونية اليوم، رغم توصل المحتجّين إلى اتّفاق مع قائد الناحية العسكرية السادسة لفضّ الاعتصام، كمّا تؤكّد الأرقام من جهة ثانية كيف تحوّلت ورقلة في ظرف سنة إلى قاعدة خلفية لاحتجاجات الجنوب، أين تشير المعطيات إلى احتلال الولاية المرتبة الثالثة وطنيا من حيث الاحتجاجات، وسجّلت سنة 2014 لوحدها ما يفوق عن 547 احتجاج بالولاية، تتمركّز أغلبها ببلديات ورقلة، الرويسات، حاسي مسعود وتقرت).[23]

بل ذهب بعض المعارضين السياسيين إلى أن الاحتجاجات في الجنوب ما هي إلا بداية الثورة ضد النظام الحاكم في الجزائر، فقد جاء حوار في جريدة قدس بريس مع المعارض العربي زيتوت" أن مظاهرة أبناء الجنوب اليوم الخميس (3|14) في ورقلة يمثل بداية لمسار جديد سينتهي باندلاع ثورة عارمة.[24]

وبعد تلك الاحتجاجات أعلن رئيس حكومة الجزائر عبد المالك سلال أن بلاده مستهدفة في زعزعة أمنها واستقرارها.[25]

3. حركة الأمازيغ الانفصالية(ماك):هي حركة في منطقة القبائل، يتزعمها فرحات مهني تدعو إلى انفصال منطقة القبائل عن الجزائر، فتعتمد هذه الحركة إلى احراج السلطات الجزائرية، والضغط عليها بدعوة الامم المتحدة للتدخل،[26]ودعوة فرنسا للتدخل لحماية المنطقة القبائلية ،على أنها امتداد ثقافي لفرنسا(انظر الحوار الذي اجرته قناة فرنس24 مع فرحات مهني) .[27]

23 – حاجي فاطمة الزهراء, **في الذكرى الثانية لـ مليونية كرامة البطالين. نحو مليونية كرامة ضدّ الغاز الصخري**, جريدة المحور **بتاريخ** 15-03-2015. انظر الرابط: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/19221.html

24– الموقع الرسمي للعربي زيتوت, انظر الرابط /http://www.mohamedzitout.com/2013/03

25 – جريدة رأي اليوم, انظر الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=168373

26 – جريدة الجزائر الجديدة, **تفاصيل مخططات "حركة الماك الشيطانية " لإحراج السلطة يوم زيارة هولاند**,بتاريخ: 2012/11/27, http://www.djazairess.com/eldjadida/21526

27 – موقع يوتوب فرنس24 https://www.youtube.com/watch?v=VSN_iUJsyTM,

و لوصف الشكوك التي حول تحركات هذه الحركة، يقول أستاذ علم الاجتماع السياسي **محمد طيبي:** (أن ما يثار حول "انفصال منطقة القبائل"، يدخل ضمن استراتيجية بعض الدول من أجل شغل الجزائر في مسائل داخلية، وتهيئة الأجواء لتوتر داخلي يقوده أعداء الداخل، معتبرا أن "الماك" صناعة مخابر استخباراتية "مغربية– فرنسية"، وفي ذات السياق يعتبر المختص الاجتماعي أن هذه المسألة قد تكون محكا للوطنية في منطقة القبائل، على وجه الخصوص وفي الجزائر على وجه العموم)[28]

لقد ذكرنا ثلاثة مواضع، أين تستطيع الأيادي أجنبية توظيف العرقية والجهوية، لتقويض استقرار أمن ووحدة الجزائر.[29]

نشـــر الفكـــر المتطرف لزعزعة الاستقرار (داعش نموذجا):

هل ينتقل الفكر المتطرف من فرد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر؟ هذا ما تناوله **الدكتور محمد الحاج سالم**، في معرض نقده لكتاب الفكر المتطرف للمؤلف **جيرالد برونر**، وقد أورد طبقات لانتقال الأفكار المتطرفة كما يلي:[30]

– متطرفّون ذوو معتقدات منخفضة الانتقال بين الذوات ومنخفضة الاعتلال الاجتماعي (مثل هواة التجميع القهري للعاديّات، المولعون بالأطباق الطائرة، الأصوليّون الدينيّون غير التوسعيّين الذين قد تؤدّي قناعاتهم إلى تعريض حياتهم للخطر ولكن ليس حياة الآخرين).

– ومتطرّفون ذوو معتقدات قابلة للانتقال بين الذوات ومعتلّة اجتماعيّاً)حركات عنيفة، ولكنّها "مفهومة" من قبل الكثيرين، مثل حركات المقاومة الوطنيّة المتطرّفة، حركة حقوق الحيوان، الخ).

---

28 – جريدة صوت الاحرار, **سياسيون: "الماك" صناعة استخباراتية مغربية– فرنسية**. انظر الرابط:
http://sawtalahrar.net/index.php/component/k2/316

29 – جريدة الفجر الجزائرية, **الموساد تدعم تنظيمات إرهابية بالجزائر وتقف وراء حركة "الماك" وزعيمها فرحات مهني**, انظر الرابط:
http://www.al-fadjr.com/ar/national/310730.html

30 – سالم محمد الحاج , **عرض نقدي لكتاب جيرالد برونر**, موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث, انظر الرابط:
http://www.mominoun.com/articles

– وأخيراً، متطرّفون ذوو معتقدات منخفضة الانتقال بين الذوات وشديدة الاعتلال الاجتماعي (أعضاء النِّحَل الذين ينتحرون جماعيّاً، الإرهابيّون الانتحاريّون؛ أي العنيفون "غير المفهومين").

ففي أخبار متنوعة تناقلتها الجرائد اليومية، تأكد وجود خلايا تتعاطف أو تعمل مع تنظيم الدولة الاسلامية،[31] وقد حددها جهاز أمني متخصص بحوالي 900 متعاطف مع تنظيم الدولة الاسلامية.[32]

ذلك أن تنظيم الدولة الاسلامية، يسعى إلى هدم الحدود بين الدول الاسلامية، و انشاء الخلافة الاسلامية، كما اشار أبو محمد العدناني، الناطق باسم تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام الى ان المسلحين قاموا بإزاله الحدود التي وصفها بـ"الصنم"، معتبرا أنها فرقت بين الدول الإسلامية و"مزقت الخلافة. ".وقال العدناني:"بعد إزالة هذه الحدود، حدود الذل وكسر هذا الصنم، صنم الوطنية، إلا خلافة على منهاج النبوة إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا، وعد الله.[33]". وعلى حسب الخريطة التي نشرتها ديلي ميل البريطانية فان الجزائر تقع في مشروع الخلافة لتنظيم الدولة الاسلامية.[34]

وقد أصدر تنظيم الدولة الإسلامية شريطا يهدد فيه الجزائر بعمليات ارهابية، و حرب لا هوادة فيها، ومدح المتحدث في الشريط، المجموعات التابعة للتنظيم في الجزائر.[35]

31 – جريدة رأي اليوم, **ألف متعاطف "إلكترونيا" مع "الدولة الاسلامية" في الجزائر**,2015-08-24 , انظر الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=306054

32– جريدة الشروق التونسية, **جهاز أمني متخصص:ألف متعاطف إلكترونيا مع «داعش» في الجزائر**,26-08-2015, انظر الرابط: http://www.alchourouk.com/127147/675/1

33 – موقع الدث نيوز, **داعش" تعلن كسر الحدود وبدء المرحلة النهائية الاقامة الخلافة**, انظر الرابط http://www.alhadathnews.net/archives/127437

34 – مفكزة الاسلام , انظر الرابط http://islammemo.cc/akhbar/arab/2014/10/08/211308.html

35 – موقع يوتوب, انظر الرابط https://www.youtube.com/watch?v=Y98Csm5lgGA..

المبحث الثاني: التهديدات المفضية لاستمرار الأزمة (الفشل ألدولتي)

استمرار الأزمة الاقتصادية:

لقد قامت ثورة تونس2010، كما رأينا في الفصل الثاني لظروف اقتصادية أولا، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية الهشة للنظام ساعد في تعجيل سقوط نظام بن علي، و بعد خمس سنوات، من حادثة البوعزيز, يرى الخبير الاقتصادي **محمد النوري**، أن الوضع الاقتصادي في تونس ما بعد الثورة لم يستجب لتطلعات الشباب الذي خرج أيام الثورة مطالباً بالتشغيل والتنمية.[36]

و المنحنى الذي تسير عليه العجلة الاقتصادية يكاد يكون كارثيا، فقد ذكر النوري أّن "المؤشرات الاقتصادية تراجعت باستمرار، إلى مستوى ينذر بمخاطر حقيقية، مع معدل نمو يقارب الصفر، ومؤشرات اقتصادية كالتضخم والعجز في الموازنات وارتفاع نسب البطالة".[37]

ويرى بعض الخبراء، أن الضعف الاقتصادي قد تعمم في جميع الميادين، فقد أشار الخبير الاقتصادي **راضي المؤدب**، إلى أنّ "ما يمكن ملاحظته بعد خمس سنوات من الثورة هو ضعف المؤشرات الاقتصادية والمالية العمومية في تونس، أكثر مما كانت عليه حتى قبل الثورة"[38].

وحينما نقارن أرقام الوضع التونسي سنة 2010، مع أرقام الوضع سنة 2015، ندرك كيف أن الأزمة الاقتصادية التونسية قد اتجهت من السيء إلى الأسوأ، فقد صدر عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس، تقريرا جاء فيه "شهدت نسبة البطالة ارتفاعاً في السنوات الخمس الماضية، من 13٪ خلال عام 2011، إلى 15٪ حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي(2015)".

وعلى مستوى الدين، بلغت نسبة الدين العام في عام 2010 نحو 40.3٪، من الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع إلى حدود 52.7٪ في عام 2015، وفق إحصائيات وزارة المالية التونسية.

---

36 – تقرير: **الإقتصاد التونسي في 2015 أسوء منه قبل الثورة. المصدر الأصلي** : وكالة الأنضول, موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/14

37 – نفس المرجع.

38– نفس المرجع.

وبحسب إحصائيات صادرة عن البنك المركزي التونسي، ارتفع العجز التجاري في الميزانية التونسية، من 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011، إلى 7.9٪ خلال الشهور الـ11 الأولى من 2015.[39]

و أما في الشأن الليبي فنوجز ما جاء تقرير البنك الدولي،[40] الصادر بتاريخ 2015/09/30:

- سبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي، إلى تفاقم الصراعات السياسية، والمسلحة الداخلية، التي أعاقت إنتاج النفط وصادراته في ليبيا، وهي عوامل دفعت الاقتصاد الليبي إلى حالة من الركود منذ عام 2013.

- انخفاض إنتاج ليبيا من النفط إلى 0.5 مليون برميل يوميا في المتوسط في عام 2014، (نزولا من مليون برميل يوميا في عام 2013، وقدرة إنتاجية ممكنة تبلغ 1.6مليون برميل يوميا).

- هذه المؤشرات تنتج عنها انكماش الاقتصاد خلال عامين متتاليين إلى خفض إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى النصف (من 82 مليار دولار في عام 2012 إلى 41.2 مليار دولار في عام 2014)، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل، (من 12800 دولار في عام 2012 إلى 6600 دولار في عام 2014)، ومازال الاقتصاد الحقيقي يعاني في عام 2015، بسبب الاضطرابات التي عطلت عمل قطاع النفط، غير أنه ونتيجة للانخفاض الشديد في الإنتاج في النصف الأول من عام 2014، ازداد إنتاج النفط 30% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 ليصل إلى 0.41 مليون برميل يوميا في المتوسط، ولا يمثل هذا المستوى من الإنتاج سوى ربع قدرات الإنتاج التي تبلغ 1.6 مليون برميل يوميا.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع 2.9% في عام 2015، وعلى الرغم من المنظومة العامة لدعم أسعار المستهلكين، قفز معدل التضخم 7.6 % في الربع الأول من عام 2015، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (14.3%)[41].

39- نفس المرجع السابق.

40- تقرير البنك الدولي, انظر الرابط http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview

41 - نفس المرجع.

كما أن الصراع السياسي الليبي يخفي وراءه صراع اقتصادي، ذلك أن التحكم في آبار البترول والسيطرة عليها يؤدي إلى السيطرة البلاد.[42]

استمـــرار الأزمة السياســـــة:

1-الوضع السياسي التونسي بعد الثورة:

إن الوضع السياسي الذي مرت به تونس بعد الثورة، قد انتج أزمة ارتدت أثرها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فقد ذكر المحلل السياسي **صلاح الدين الجورشي** ليونايتد برس انترناشونال، بأن "لعبة المصالح الحزبية باتت تطغى على مواقف الأطراف السياسية، رغم إدراك الجميع بأن ذلك سيكون له انعكاسات سلبية، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية".[43]

تتجلي الأزمة السياسية في تونس، بأحزاب تتنافس على السلطة، وغير قادرة حقيقة على السيطرة على الأوضاع، وخاصة في المواجهة بين الاتحاد العام للشغل التونسي وحركة النهضة، بداية من سنة 2012.[44]

و جاء في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يلخص المشهد السياسي التونسي، حيث جاء ما ملخصه:[45]

اسباب الأزمة في تونس بعد الثورة في 2011 و تواصلها إلى غاية 2015، عبارة على تراكمات مرحلة انتقالية و بناء دولة ديمقراطية وليدة، و بناء فكر ديمقراطي بدل الفكر الديكتاتوري، وبناء كذلك تعددية بدل الاحادية الحزبية التي كانت سائدة، وثقافة الكرامة والحقوق بدل السياسة القمعية التي كانت

42 – مصدق حسن, **الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات**, جريدة العرب, انظر الرابط: http://www.alarab.co.uk/?id=56059

43 – جريدة الوسط, **تقرير الوضع السياسي في تونس يدور في حلقة مفرغة والمجهول يتهدد البلاد**, يوليو 2014, انظر الرابط: http://www.alwasatnews.c om/news/827932.html

44 – ايمان أحمد عبدالحليم, , **مأزق المرحلة الاقتصادية في تونس**, جريدة الأهرام انظر الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx

45 – الجمعاوي أنور, **المشهد السياسي التونسي**, المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات, انظر الرابط: http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f4-0a19cfcf1fcb.pdf

سائدة، و هذا ما يسمى ببناء الدولة، غير ان مع ظهور تيارات متنوعة وفي بعض الاحيان مختلفة، لتنتج على الساحة السياسية مشهد الاستقطاب الثنائي بين المعارضة و السلطة، و من بين أهم المسببات للأزمة في تونس ما يلي:

- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية.
- التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي.
- التنازع في صوغ الدستور.
- الاختلاف حول روابط حماية الثورة.
- الدور الملتبس لاتحاد الثورة.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- الخطاب الاعلامي التحريضي.
- تنامي ظاهرة العنف السياسي.
- تداعيات الوضع في مصر.

ويبقى المشهد السياسي التونسي، يبحث عن توافق بين المعارضة والسلطة الحاكمة، للخروج من ازمة طالت مدتها، أفرزت عنها أزمات بدأت تصعب التحكم فيها، و خاصة لدول الجوار.

و من باب آخر فإن ضعف السلطة السياسية في تونس، هو الذي ينشأ عنه تيارات سياسية حادة، فقد جاء في جريدة ميدل آست الاليكترونية مقالا بعنوان " تونس تحارب جهاديين جددا تغذّوا من ضعف الدولة والفراغ"[46].

46 – ميدل ايست أون لاين, **تونس تحارب جهاديين جددا تغذّوا من ضعف الدولة والفراغ**, 03-07-2015, انظر الرابط:

http://middle-east-online.com/?id=203246

2-الوضع السياسي الليبي بعد الثورة:

جاء القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2015, تحت رقم 2238, حيث اعتبرت أن الوضع في ليبيا ما زال غامضا، وملخص ما جاء في التقرير عن الوضع السياسي ما يلي:[47]

-اتهام الأمين العام للقادة الليبيين بتعطيل الحوار و الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة في تسوية الخلافات بين الأطراف المتنازعة.

- واتهم أن القادة السياسيين يخوفون من أراد الدخول في الحوار الوطني.

- الوضع الإنساني المتدني ملح للدخول الفوري في حوار.

وفي تلخيص للوضع السياسي في ليبيا:

- عدم وجود مشروع موحد ليبي, بل مشاريع متضاربة.[48]

- تراجع الحس الوطني لمصلحة الحس الجهوي، والقبلي.[49]

- انقسام الساحة الليبية إلى مناطق نفوذ سياسية بين عدة أطراف[50]:

- الحكومة المؤقتة برآسة عبدالله الثني ويحظى بتأييد المؤتمر الوطني بطبرق .
- حكومة المؤتمر الوطني بطرابلس و يرأسها عمر الحاسي.
- وحدات مسلحة وميليشيات اللواء خليفة حفتر وعملية الكرامة.
- الزنتان والصواعق والقعقاع.
- ميليشيات فجر ليبيا.
- مجلس شورى ثوار بنغازي,

47 - قرار الأمم المتحدة لسنة 2015 2238, الرابط التالي:
https://unsmil.unmissions.org/Portals/unsmil-arabic/Documents/SGReport26February2014AR.pdf

48- جريدة الأهرام, **مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهن**, انظر الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4887.aspx,

49- نفس المرجع.

50 - بي بي سي عربي, **من أطراف النزاع في ليبيا**, انظر الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709_libya_key_players

- الجماعات الجهادية.
- تنظيم الدولة الإسلامية
- مجلس شورى شباب الإسلام.
- درع ليبيا.
- جماعات أخرى مساندة للمؤتمر الوطني العام.
- المفتي الأكبر الصادق الغرياني.

هذا الاستقطاب السياسي، انتج وضعا أمنيا مريعا، وخاصة في ظل انتشار 22مليون قطعة سلاح في الشوارع، وهي كمية كافية لتسليح أكثر من سبع دول إفريقي، وحدود مترامية غير محروسة متروكة عرضة لتجار الاسلحة والجماعات المتطرفة.[51]

استمـــرار الفوضى الأمنيـــــــة :

1. تدهور الوضع الأمني في تونس:

بعد سقوط نظام بن علي، كان تعداد الجيش 45 ألف، وتعداد أفراد أجهزة الأمن 100ألف، والتي كانت شبه غائبة اثناء الانفلات الأمني، الذي عقب هروب بن علي، من اعمال النهب والحرق والتخريب والسرقة والاعتداء والاستيلاء على املاك الغير، وتدفق آلاف من المهاجرين السريين التونسيين إلى الجنوب ايطاليا,[52]

و لقد امتازت الأعمال الإرهابية، بوتيرة تصاعدية على مدى السنين بعد الثورة، وقد رصدت مجلة أفريكان مانجر تلك العمليات كمايلي[53]:

51- جريدة الأهرام, **مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهن**, انظر الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4887.aspx

52 - وكالة الأنباء الجزائرية, بتاريخ 17 - 02 - 2011, انظر الرابط: http://www.djazairess.com/aps/105612

53- أفريكان ماناجر, بتاريخ 16 - 06 - 2015, انظر ارابط: https://www.turess.com/africanmanager/45243

- عملية تبادل اطلاق نار، الروحية بولاية سليانة، في 18ماي 2011، قتل فيها مسلحان و 2 أمنيين.
- عملية قتل ضابط القصرين، في 10 ديسمبر 2012.
- 15عملية ارهابية لسنة 2013، متفرقة عبر القطر التونسي، اسفرت عن قتل 20 عون أمن و12 ارهابي.
- 14 عملية لسنة 2014، قتل فيها 25 فردا من أمنيين وعسكريين، و 5 مدنيين.
- 21 عملية ارهابية لسنة 2015، من ابرزها عملية شاطئ سوسة، وعملية متحف باردو اللتان استهدفتا السواح الأجانب، وخلفت هذه الأعمال الارهابية: 29 قتيلا من الأمنيين والعسكريين، و25 ارهابيا, و 2 مدنيين و 62 أجنبي جلهم سياح.[54]

هذه الأعمال المتزايدة عبر السنين ما بعد الثورة تنبأ أن الوضع الأمني في تونس يهدد الاستقرار العام، وأن تونس في مرحلة صعبة.

2. تدهور الوضع الأمني في ليبيا:

شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، تدهورا خطيرا في الوضع الأمني، فقد جاء في التقرير العالمي 2014: لليبيا، الذي تعده منظمة هيومن رايت ووتش,[55] ما ملخصه:

- حكومتان تتنافسان على الشرعية والمؤسسات الحكومية.
- اشتباكات مسلحة بين الاطراف الموالية للحكومتين، و قصف الفصائل المتحاربة للمناطق المدنية دون تمييز، واحتجاز الناس بشكل تعسفي.
- افلات القوات المشاركة في الصراع من العقاب، بسبب أعمال مثل الاعتقال التعسفي، والتعذيب والقتل خارج القانون، والهجمات العشوائية، والاختطاف والاخفاء، وتهجير الناس بالقوة من بيوتهم.

54 – مجلة الجوهرة fm, **حصيلة الأحداث الأمنية والإرهابية سنة 2015**, ,انظر الرابط: http://www.jawharafm.net

55 – التقرير العالمي 2016: ليبيا, انظر الرابط: https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285661

- مواصلة الجماعات المسلحة التي أعلنت ولاءها لتنظيم "الدولة الإسلامية" المتطرف (المعروف أيضا بـ "داعش")، ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها القتل غير القانوني والإعدامات بإجراءات موجزة، ونجحت في توسيع وكسب السيطرة على بلدات في وسط البلاد، بما فيها سرت.

- وصول أكثر من 143500 شخص إلى إيطاليا، عبر قوارب من شمال أفريقيا، أغلبها قادمة من ليبيا.

- توفي 3100 على الأقل، وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط، في قوارب واهية قدمتها لهم شبكات مهربين مجرمين.

و جاء في تقرير آخر للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا أن[56]:

- الأسلحة تشكل المصدر الأول للعنف، والعقبة الأولى أمام إعادة إعمار البلاد.

- بعض الإحصائيات تشير إلى اختفاء نحو 23 مليون قطعة سلاح في ليبيا، يُرجح أنها وقعت في أيدي المواطنين.

- أن الأسلحة تستمر في إذكاء نار المواجهة المسلحة بين الليبيين، وزيادة تعقيد الحل السلمي للخروج من الأزم،. كما أنها تغذي الانفلات الأمني واستمرارية الأزمة.

56 – المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا, **تقرير:انتشار السلاح في ليبيا، تحدٍ كبير يبدو التغلب عليه بعيد المنال**, انظر الرابط: http://www.panapress.com-630440687

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية (الصلبة) العابرة للحدود:

نشاطات المجموعات الإرهابية عبر الحدود:

تشترك الجزائر مع ليبيا بطول حدود مقداره 982 كم،[57] ومع تونس حدودا بطول 965 [58]كم، و مع مرور الدولتين بمرحلة أزمة أمنية فإن الحدود تعتبر هدفا للجماعات الارهابية.

1.الحدود التونسية (جبل الشعانبي):

منذ 10ديسمبر 2012، بدأ الاهتمام الفعلي بهذه المنطقة على اعتبارها منطقة ذات نشاط ارهابي، اين تمركزت جماعات مسلحة بهذا الجبل، والذي هو محاذي للشريط الحدودي مع الجزائر، وحسب وزارة الداخلية التونسية، فإن تلك المجموعات تنتمي لكتيبة عقبة بن نافع، التابعة لتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[59]

وقد وردت في بعض الصحف المختلفة أخبار تسلل المجموعات المسلحة إلى التراب الجزائري، نذكر منها:.

. قناة فرنس24 05/08/2013 : الجيش الجزائري يقتل مسلحين تسللوا من تونس[60](ثلاثة مسلحين).[61]

. أرابسك تونس، 2014.14.03 : تقرير اخباري ان الجيش الجزائري، قتل اليوم الجمعة، 7 ارهابيين تسللوا من جبل الشعانبي الى التراب الجزائري.[62]

.الخبر الجزائرية، يونيو 2014: جزائريون شاركوا في محاولة اغتيال وزير الداخلية التونسي، بحيث جاء في هذا الخبر، أن المتهمين الإرهابيين ينتمون إلى "خلية" خطيرة تنشط ضمن كتيبة "عقبة بن نافع"،

57 – ويكبيديا, **الجزائر**, معلومات عامة, انظر الرابط : https://ar.wikipedia.org/wik1

58 – نفس المراجع.

59 – سكاي نيوز ,**الشعانبي.. جبل "الموت" في تونس** http://www.skynewsarabia.com/web/article/664468

60– فرنس24, **تشييع جنديين تونسيين**, انظر الرابط http://www.france24.com/ar/2013080

61 – قناة المنار, **الجيش الجزائري يقتل ثلاثة مسلحين**, http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=556631

62 – رابسك تونس, **الجيش الجزائري يقتل 7 ارهابيين** انظر الرابط http://www.arabesque.tn

التي تتحصن بجبل الشعانبي، ولها اتصالات مع "كتيبة إرهابية جزائرية"، مرتبطة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.[63]

. جريدة الشروق التونسية، 2015-01-03 : جاء في خبر اعترافات الإرهابي فريد البرهومي، كيف تتم عملية التنقل بين الشقين التونسي والجزائري، والامداد بالسلاح والمؤونة.[64]

. جريدة الفجر الجزائرية، 03-05-2016: منع تسلّل 30 إرهابيا من تونس في أقل من أسبوع.[65]

لذلك فإن الجزائر تعتبر جبل الشعانبي بتونس، من الأماكن التي تشكل تهديدا على الأمن الوطني.[66]

2. الحـــــــدود الليبية:

بعد سقوط نظام القذافي، وانتشار السلاح بليبيا، ظهرت المجموعات المسلحة، ولعل أهم حدث تأثرت به الجزائر من جراء ذلك هو عملية تيقنتورين،[67] في 16جانفي 2013، بـ (تيقنتورين-عين أميناس-ايليزي- الجزائر)، حيث تم مهاجمة مصنع للغاز بجنوب شرق الجزائر، من قبل 32 إرهابي، وتم السيطرة على المنشئة خلال ساعتين بعد تصفية حارس جزائري و موظفين فرنسي و بريطاني،.وقد تم الإعلان عن وجود 41 رهينة، بيهم 35 رهينة من جنسيات أوروبية، وفي اليوم الموالي 17جانفي 2013، تم الإعلان عن بدأ عملية عسكرية من قبل الجيش الجزائري، باستخدام القصف المروحي، انتهت بمقتل15 إرهابي و 35 رهينة أجنبي.

هذا الحادث يعطي دلالة على خطورة وحساسية قرب الحدود الليبية من موارد النفط الأساسية الجزائرية.

63- انظر الرابط, http://www.elkhabar.com/press/article/46256/#sthash.Xso15XVE.dpbs

64- انظر الرابط: http://www.alchourouk.com

65 -انظر الرابط: http://www.al-fadjr.com/ar/national/306110.html

66 -انظر الرابط: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/29445.html

67 -انظر الرابط: /http://defense-arab.com/vb/threads/64555

وفي خبر بجريدة النصر، يوم 19 – 03 –2016: [68] الجيش يحبط محاولة اعتداء إرهابي على منشأة نفطية بالمنيعة، و هذا الخبر يعزز الفكرة أن العمق الجزائري والذي يحوي كل الثروة النفطية الوطنية في خطر الاعتداءات الارهابية، القادمة من الحدود.

تهريب الأسلحة الحربية عبر الحدود الشرقيـــة:

الحدود الجزائرية من غربها إلى شرقها، وعلى طول جنوبها، تعرف حركة تهريب تجارية كبيرة، ففي تجارة الوقود تخسر الجزائر سنويا مليار دولار،[69]وفي تهريب المخدرات وصلت إلى 80 طن محجوزات لسنة 2014.[70]

وقد تتعدى التجارة عبر الحدود إلى المخاوف الأمنية، مثل تجارة السلاح عبر الحدود، التي انتشرت بشكل رهيب بعد 2011 (أي حركة التهريب بعد أحداث الربيع العربي)، وهذه أهم الاحداث التي نشرتها وزارة الدفاع الجزائرية[71] على موقعها، تبين حجم المخاطر والتهديدات القادمة من الحدود الشرقية:

1. 2016.04.17، الوادي، وكشف عن مخبأ يحتوي على كمية ضخمة من الأسلحة، بمنطقة كوينين، تتكون من 127 قطعة سلاح حربي، من مختلف الأنواع، وكمية كبيرة من الذخيرة و 21 وسيلة اتصال.

2. 2016.04.15، برج باجي مختار، كشف مخبأ يحتوي على مقذوف و(1000) طلقة من عيار (7,62 x54) وقنبلة يدوية و(56) كيلوغرام من مواد متفجرة.

3. 2016.04.11، أدرار، كشف مخبأ يحتوي على كمية ضخمة من الأسلحة (43 سلاح حربي) والذخيرة.

68 –انظر الرابط: http://www.djazairess.com/annasr/139569

69 –انظر الرابط http://www.alarabiya.net/ar/aswaq

70 –وكالة الانباء الجزائرية, http://www.aps.dz

71 –موقع وزارة الدفاع الجزائرية, انظر الرابط: http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined

4. 2016.04.06، الوادين حصيلة الأسلحة الثقيلة والذخيرة التي تم كشفها من طرف مفرزة للجيش الوطني الشعبي، إثر عملية بحث وتفتيش بمنطقة بئر الذر، بولاية الوادي، يوم 05 أفريل 2016، إلى حجز هاون عيار 60 ميليمتر، وبندقية رشاشة عيار 14,5 ميليمتر، وأخرى عيار 12,7 ميليمتر، وأربعة وأربعون (44) مقذوفا خاص بالهاون، و(1116) طلقة عيار 14,5 ميليمتر، و(2444) طلقة عيار 12,7 ميليمتر.

5. 2016.03.21، الوادي، استرجاع ثمانية (08) مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف، وثلاث (03) بنادق رشاشة FMPK، ومسدسين آليين، وعشر (10) قنابل يدوية، وحزام ناسف، وكمية هامة من الذخيرة من مختلف العيارات، (3485 طلقة) و(46) مخزن ذخيرة، و(04) وسائل اتصال، و(06) نظارات ميدان، ومركبتين رباعيتي الدفع.

6. 2016.03.12، الوادي، حصيلة عملية يوم 10 مارس 2016 بقمار ولاية الوادي، تم استرجاع بندقية رشاش FMPK ، و(17) حشوة دافعة للقاذف الصاروخي RPG-7 ، ومخزن ذخيرة لمسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف.

7. 2016.03.11، الوادي، استرجاع (06) منظومات صواريخ مضادة للطيران، و(20) مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف، و(03) قاذفات صواريخ RPG-7، وبندقيتين (02) رشاشتين RPK، وبندقيتين (02) قناصتين، ومسدسين (02) آليين، و(16) قذيفة خاصة بالقاذف الصاروخي RPG-7، وأربعة (04) قنابل يدوية، وحزامين (02)ناسفين، و(383) طلقة من مختلف العيارات، و(97) مخزن ذخيرة، ومركبة رباعية الدفع، ونظارتي (02) ميدان، وجهازي (02) تحديد المواقع، وهواتف وأغراض أخرى.

8. 2016.03.09، برج باجي المختار، كشف مخبأ أسلحة يحتوي على ثلاث (03) بنادق رشاشة من نوع(PKT) ، وخمسة (05) صواريخ RPG-7، وأكثر من (14000) طلقة من مختلف العيارات.

9. 2016.02.28، تمنراست، كشف مخبأ أسلحة يحتوي على أربع (04) بنادق رشاشة من نوع FM، وثلاث (03) مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف، وبندقية قناصة، وكمية معتبرة من الذخيرة من مختلف العيارات تقدر بـ(1715) طلقة.

هذه الذخائر الحربية الثقيلة، التي تم الكشف عنها في مناطق محاذية للحدود التونسية والليبية، وفي مدة شهرين فقط (مارس و أفريل)، من السنة الجارية 2016، تظهر مدى التهديد الخطير الذي تتعرض له الجزائر من ناحية الحدود الشرقية، و هذا التهديد الذي يمس بأمن واستقرار الدولة ويهدد كيانها، كان نتيجة حتمية لسقوط أنظمة دول الجوار وانتشار للسلاح فيها، وخاصة الحربية الخفيفة والثقيلة.

تدخـــــل قوات أجنبية في ليبيا وتونس:

لاشك أن الأزمة الأمنية التي تعاني منها كل من ليبيا و تونس لها أثر سيء على الأمن الاقليمي والعالمي، وحسب الدراسة التي نقوم بها، فإن الأزمة آخذة في التطور والخروج عن سيطرة المؤسسات الحاكمة والأمنية في دول الأزمة، لذلك فالتدخل من طرف الدول الغربية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تلوح في وسائل الإعلام و المحافل الرسمية العالمية والمحلية بالتدخل، ومن أمثلة ذلك ما أورده وزير دفاع تونس، فرحات الحرشاني، الذي أكد أنه يتم إعداد إطار قانوني، لتواجد بواخر عسكرية وقوات أجنبية وتقنيين في تونس، وهي الخطوة التي ستثير حفيظة الجزائر[72].

كما باشرت الدول الغربية في الاستعداد للتدخل الميداني بليبيا بحجة محاربة "داعش ليبيا"، وحسب بعض المصادر، فإن بريطانيا تستعد لإرسال نحو 1000 جندي من القوات الخاصة.[73]

72- جريدة الفجر الجزائرية, **قوات أجنبية وطائرات دون طيار على حدود الجزائر الشرقية** ,بتاريخ:05-05-2016, انظر الرابط http://www.al-fadjr.com/ar/national/328562.html

73- جريدة الفجر الجزائرية, **انتشار "سري" لقوات أمريكية – إيطالية على حدود الجزائر الشرقية**, بتاريخ: 19-12-2015, انظر الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/321941

و ستساهم في بعثة عسكرية تقودها إيطاليا قوامها 6 آلاف جندي، تحت غطاء تدريب ودعم قوات الأمن الليبية.

هذه الأخبار تزيد من قلق السلطات الأمنية باعتباره تهديدا يمس بسلامة التراب الجزائري، فقد أعربت القيادة الجزائرية على الاستنفار التام على الحدود الشرقية.

فقد استنفرت قيادة الجيش الجزائري، ثلاثة فروع في الجيش، وفرعين في أجهزة الأمن، بسبب تزايد احتمالات تدخل عسكري جوي من دول غربية، ضد تنظيم الدولة في ليبيا، وقال مصدر أمني رفيع إن الرئيس بوتفليقة التقى قيادات عسكرية وأمنية في الأسبوع الأول من شهر فيفري، وناقش الاجتماع تأثيرات الحرب الجديدة المتوقعة في ليبيا على الأمن الوطني.[74]

وحسب بعض المحللين، فإن من أهم الأسباب التي تجعل السلطات الجزائرية تتخوف من التدخل الأجنبي في دول الجوار ما يلي:

- مخاوف من أي ارتدادات لأي عمل عسكري ضد معاقل تنظيم "داعش" في ليبيا.[75]

- أية ضربة قد تدفع عناصر التنظيم للتقدّم نحو الجزائر بحثاً عن مناطق آمنة والهروب، وهو ما معناه أنه سيتم جر الجزائر نحو معركة ستكون البلاد في بدايتها خاسرة، ونحو حرب رفضتها في البداية.[76]

- موجات محتملة للاجئين، قد تدفعهم ظروف الحرب في بلادهم للعبور إلى الجزائر.[77]

لذلك فالجزائر تدعوا بخلاف مصر إلى عدم التدخل العسكري سواء في ليبيا أو في تونس, لأن ذلك يعتبر استمرار للفوضى الأمنية, والزج بدول الجوار كالجزائر في حرب رفضتها من أول يوم.

74 – جريدة الخبر, **طبول الحرب تُقرع على حدود الجزائر**,14-02-2016, انظر الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/10049

75 – جريدة العربي الجديد, **الجزائر تتحوّط للتدخّل في ليبيا**,بتاريخ, 06-02-2016, انظر الرابط
:https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/5

76– نفس المرجع.

77 – عربي21, **تتخوف الجزائر من امتلاك تنظيم الدولة بليبيا أسلحة متطورة**,14-02-2016, انظر الرابط:
http://arabi21.com/story/887724

خلاصـــــــة الفصل:

تنوعت التهديدات الناجمة عن أزمات دول الجوار (تونس وليبيا) إلى مجموعات ثلاث:

-المجموعة الأولى تهديدات تمس المجتمع الجزائري ووحدته وتفكيره ومفهومه للأحداث، وهذا ما نصنفه (الأمن المجتمعي).

-المجموعة الثانية تهديدات تدخل الجزائر (مأزقا أمنيا)، واستعدادات مادية وبشرية كبيرةن وذلك لاستمرار الأزمة الأمنية لعدة سنوات في تلك الدول، فطول عمر الأزمة يعتبر في حد ذاته تهديدا، فمعرفة أسباب طول الأزمة واستمرارها, يساعد على حلها وانتفاء تهديداتها الناجمة عنها.

-المجموعة الثالثة من التهديدات، هي العابرة للحدود، كالجماعات المسلحة المتطرفة الخطرة، وتهريب الأسلحة الحربية الخفيفة والثقيلة، وتدفق اللاجئين على الحدود، على خلفية اندلاع حرب في دول الجوار لاحتمال تدخل قوات أجنبية.

فلقد استطاعت الجزائر لحد الآن، أن تأمن حدودها من التهديدات العابرة للحدود، واستطاعت أن تأمن المجتمع من التهديدات الفكرية والعقائدية التي تدعو للتقسيم والتفرقة والثورة على النظام، وهي الآن تحاول في المحافل الدولية والاقليمية أن تقصر من عمر الأزمة في دول الجوار.

فماهي الاستراتيجية والآليات التي اتبعتها الجزائر لتجنب التهديدات الناجمة عن أزمة دول الجوار؟

الفصل الرابع:

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمتي ليبيا وتونس

تمهيد:

يعتبر الحراك العربي الذي أفرز ثورات عنيفة، و سقوط مؤسسات السلطة في دول الجوار (ليبيا وتونس)، وانتشار السلاح والفوضى الأمنية، وبروز الجماعات المسلحة، و لم يقتصر التهديد الأمني داخل الدول المعنية، بل اصبحت عابرة للحدود ولتصل الأسلحة لدول الجوار ومن بينها الجزائر، و مع تمتع الجزائر بخبرة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، حصيلة عشرين سنة، فهي تحاول أن تتصدى لهذه التهديدات الخطيرة، كتهريب الأسلحة وتحركات الجماعات المسلحة، والأفكار الداعية إلى اسقاط النظام، وعقائد منحرفة تدعو إلى زرع الفوضى واللا_أمن داخل البلاد.

لذلك فقد وضعت الجزائر آليات مختلفة الجوانب، لمعظم تلك التهديدات، فتهديدات فكرية لينة وتهديدات صلبة، وأخرى تتمثل في طول الأزمة بدولتي الجوار، فطول الازمة يعتبر من أكبر التهديدات الأمنية، التي تدخل الجزائر مأزقا أمنيا.

في هذا الفصل، نحاول الكشف عن أهم الآليات التي اتبعتها الجزائر في مواجهة التهديدات الناجمة عن الأزمة الأمنية، التي تمر بها كل ليبيا وتونس، وهل نجحت الجزائر بهذه الاستراتيجية، في حفظ الأمن والاستقرار داخل البلاد؟ وهل استطاعت هذه الاستراتيجية أن تجنب الجزائر موجة الثورات التي اجتاحت الكثير من دول العالم العربي؟

المبحث الأول: حفظ الأمن الاجتماعي بحفظ الجبهة الداخلية من التهديدات اللينة:

الإصلاحـــات السياسية والاقتصادية:

لقد كانت الاصلاحات الجزائرية السياسية والاقتصادية على مرحلتين، قبل الحراك العربي واثنائه:

1. إصلاحات ما قبل 2010: واجهت الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، فترة عصيبة سياسيا واقتصاديا، وواجهت أزمة أمنية كادت تذهب بالدولة الجزائرية، غير أنه بحلول 1999، وانتخاب اول رئيس مدني، الذي جاء بحزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية ساعدت الجزائر أن تأمن من انتقال ثورات الربيع العربي اليها،[1] ففي قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى، بجزيرة سي آيلند بولاية جورجيا الأمريكية، سنة 2004، والتي شاركت الجزائر في جلساتها، نشرت على اثرها"مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر"[2]، أهم ما جاء فيها، الاشادة بالإجراءات التي تقوم بها السلطات الجزائرية من أجل تحقيق الحكم الراشد وأهدافه، وأهم الاجراءات التي ذكرت ما يلي:

أ- السياسية:

- سياسية الوئام المدني في استعادة الأمن، وفيها العودة إلى قيم التسامح و الحوار.
- تكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، وعزم السلطات العمومية على إبرازها و نشرها.
- الدخول في عهد المشروعية الديمقراطية للسلطات العمومية، والتي ابرزتها الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002، والانتخابات الرئاسية.
- رفع القيود على إنشاء و نشر الصحف، وانعدام الرقابة على محتواها، مما أدى إلى تكاثر النشريات وتنوع في التعبير.

1- انظر أيضا, **تقرير بريطاني**, الجزائر24, 01-02-2016, http://aljazair24.com/national/27120.html

2- موقع رئاسة الجمهورية: **مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر**, 09-07-2004, انظر الرابط:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM

– ترقية و حماية حقوق الإنسان، يضمنهما جهاز شامل يتكون من آليات برلمانية و قضائية وجمعوية.

– المعالجة الشفافة لملف المفقودين خلال الأزمة.

– تشجيع المجموعات الإرهابية الناشطة داخل البلاد على الرجوع عن غيها.

– ترقية مصالحة وطنية شاملة، يحفظ بها المجتمع الجزائري وحدته الوطنية، في كنف اختلاف المشارب السياسية، ويرافق عصرنة البلاد، بعيدا عن كل غلو و تطرف.

ب– الاقتصادية:

– مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، وقد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد.

– فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، و تقديم التشجيع لهما.

– يمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50%، من حجم واردات البلاد، وما يقارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات.

2. الاصلاحات ما بعد 2010: جاء في مقال للدكتور **بوحنية قوي**، أن الإصلاحات الجزائرية التي أعلن عنها رسميا سنة2011، لإصلاح قانون الجماعات المحلية، وقد اتبعت سنة 2012 بستة اصلاحات هي:[3]

– إصلاح نظام الانتخابات.

– قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية "لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية.

– قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والتي بموجبه أصبحت الجزائر أول دولة عربية في تمثيل المرأة برلمانيا.

3– بوحنية قوي, **(الجزائر– المغرب – موريتانيا) في ظل الربيع العربي**, المجلة الافريقية للعلوم السياسية, انظر الرابط:
http://maspolitiques.com/ar/index.php/component/content/article/11–publicatons/268–mag

- قانون الأحزاب السياسية.

- قانون الإعلام.

- قانون الجمعيات.

3. انعكاسات الاصلاحات على مستوى البطالة: لا شك أن الاصلاحات السياسية والاقتصادية مست بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سوق الشغل في الجزائر، وفي مايلي احصائيات البطالة في الجزائر منذ 1999 إلى غاية 2010:[4]

- نسبة البطالة 30 بالمئة في سنة 1999، لتتقلص إلى 3ر11 بالمئة سنة 2008، ثم إلى 2ر10 سنة 2009.

- تميزت الفترة الممتدة من 1999 و 2007، بخلق أزيد من 4 ملايين منصب شغل دائم ومؤقت.

- واحصائيات 2010، تبين أن أصحاب المستوى المتوسط بلغ تعدادهم 415 ألف بطالا، فيما بلغ عدد أصحاب المستوى الجامعي الذين يعانون من البطالة 255 ألف بطالا، وعدد ذوي المستوى الثانوي 226 ألف مقابل 140 ألف من ذوي المستوى الابتدائي، فيما قدر عدد البطالين الذين ليس لهم أي مستوى تعليمي 57 ألف شخص.[5]

دسترة الأمازيغية والاعتراف بالهوية:

1- التعديلات على دستور 1996: لقد جاء في التعديلات الواردة على دستور 1996، المؤرخة بـ 10 أبريل 2002, ما يلي: [6]

4 -**إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**,نشر في الحواريوم 09 – 01 – 2010,انظر الرابط
http://www.djazairess.com/elhiwar/23588

5- نفس المرجع.

6- عمار عباس, **القانون الدستوري الجزائري**, مدونة الدكتور, عمار عباس , انظر الرابط:
http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1996_6108.html

" المادة 3 مكرر: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، وتعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني".

هذه المادة التي تسعى إلى" نزع ورقة كانت تستعمل لضرب الوحدة الوطنية"، هذه الوحدة يراها أيضا قيس شريف المختص في القانوني الدستوري، وأحد أبناء منطقة القبائل، الذي استضافه أويحيى في إطار المشاورات، مهددة بفعل تنامي دعوات الانفصاليين في منطقة القبائل، بقيادة فرحات مهني، وما يجري في غرداية.[7]

2- وثيقة القصر والاعتراف بالأمازيغية: في شهر سبتمبر 2001، دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الأمازيغ، من خلال "تنسيقية العروش،" – إلى تسليم عريضة مطالب، وهذا ما كان، وفي 3أكتوبر من نفس العام دعا الوزير الأول – رئيس الوزراء – علي بن فليس ممثلي "العروش".[8]

ولقد جاءت المطالب الأربعة التي تم الاتفاق عليها كما يلي:[9]

- اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية إلى جانب العربية.
- رحيل وحدات الدرك الوطني عن المنطقة.
- تسليم مهمة الأمن إلى المنتخبين المحليين.
- حل المجالس المنتخبة في المنطقة، لأن تنظيم العروش يعتبرها غير شرعية.

وبالفعل فقد أصدر أمرا رئاسيا في مارس/ آذار 2003 بإدراج اللغة الأمازيغية لغة وطنية في الدستور[10].

7- جريدة الخبر الجزائرية, **أحزاب السلطة ينقلبون أنصارا للأمازيغية**, 29-07-2014, انظر الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/50445/#sthash.Eq79de6A.dpbs

8- **البربر.. البحث عن الهوية الثقافية أولاً**, الحوار المتمدن-العدد: 1566 - 2006 / 5 / 30, انظر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2066148

9- **تنسيقية العروش في الجزائر**, قناة الجزيرة, انظر الرابط:http://www.aljazeera.net/specialcoverage

10- نفس المرجع .

3- قرار ترسيم الامازيغية في دستور2016: بعد جاء المصادقة في البرلمان على التعديلات الدستورية، جاءت المادة 4 من دستور 2016، كما يلي:

تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة، وتعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني، يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة، يوضع لدى رئيس الجمهورية. يستند المجمّع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد.[11]

ولاشك أن السلطات الجزائرية قد خطت خطوات متقدمة في الاستجابة لاهتمام الأقليات في الجزائر، وبذلك تكون قد حصنت نفسها من فوضى عرقية, تحت مسمى حقوق الأقليات.

مواجهة الخطاب المتطرف بشكل فعال:

1. وضع إطار قانوني ملائم من أجل ظاهرة الارهاب:لقد استطاعت الجزائر بعد مكافحة للإرهاب لعقدين من الزمن، أن تكوَن خبرة في هذا المجال، وإيمانا منها أنه لا يمكن أن تحارب هذه الظاهرة بالآلة العسكرية فقط، بل يجب اتخاذ تدابير قانونية، تعالج فيها السبل المؤدية لهذه الظاهرة، وقطع الطريق أمام الفئات التي تريد الخوض في الميدان الاجرامي، ومن بين هذه التدابير ما أورده السيد **كمال رزاق بارة**[12]في وسائل الإعلام: من ان الجزائر تزودت مبكرا بقوانين لمواجهة الارهاب، ومن بين تلك القوانين:

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,(الدستور الجزائري): معدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016, الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016:

(**المادة 4** تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة. و تعمل الدّولة لترقيّتها و تطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني. يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهورية. يستند المجمّع إلى أشغال الخبراء ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد.)

https://www.google.dz/url?sa=

12- جريدة آخر ساعة,27**الجزائر تفطنت مبكرا إلى ضرورة سن قوانين** - 02 - 2013, انظر الرابط:

http://www.djazairess.com/akhersaa/79575

- سياسات المصالحة الوطنية في مواجهة منهجية التصادم.
- تنمية برامج اقتصادية واجتماعية موجهة لفائدة الشباب.
- تطوير منظومة السجون بأنسنتها، من خلال حلقات الارشاد والتوعية، لمراجعة الأفكار المتطرفة.
- تشجيع التعليم والتكوين والتأهيل للمسجونين والمساعدة على فتح سبل إعادة الإدماج الاجتماعي.

2. انشاء مرجعية دينية وطنية في مقابل الأفكار الدخيلة: تمثل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من أكبر الركائز التي تعتمد عليها الدولة في مكافحة الأفكار المتطرفة سواء المحلية أو الدخيلة، وقد ساهمت وتساهم بآرائها في ما يحصل داخل البلاد، من أحداث سياسية أو أمنية أو تربوية أو أخلاقية، وخاصة الاقتصادية، من حيث أنها تملك صندوق الزكاة والأوقاف، وربط تلك الأحداث بما يناسب اعتقاد المواطنين وانتماءهم الحضاري، ومن أبرزت هذه المساهمات، ما جاء على لسان وزير الشؤون الدينية والأوقاف **السيد محمد عيسى**، نوجزه في ما يلي[13]:

- مشروع المرصد الوطني لمكافحة التطرف الديني على طاولة الحكومة.
- اختيار خمسين إماما للمشاركة في عضوية هيئة الإفتاء الوطني.
- التشدد على حماية المرجعية الدينية الوطنية من الأفكار الدخيلة.
- داء صلاة التراويح بقراءة ورش وبمعدل حزبين في الليلة.

وتهدف هذه الإجراءات لخلق مرجعية دينية تحافظ على الموروث الجزائري العريق، من فقه مالكي وعقيدة اشعرية ورواية ورش التي يمتاز بها سكان المغرب العربي، في مقابل مذاهب دخيلة وفقه لا يتماشى مع مكونات الشعب الجزائري، والذي خلق من قبل تصادم، تحول إلى عنف مذهبي ثم إلى تطرف وارهاب.

13-موقع كواليس الإخباري, 13-06-2015 انظر الرابط: http://www.kawalisse.com/ar/2015/06/13

3.محاربة الفكر الجهادي: استطاعت الجزائر بفضل ثلاثة آلياتمهمة. أن تسجل تراجع الفكر الجهادي, وقد ذكرت في تقرير رسمي جزائري, أوردته قناة العربية في موقعها:[14]

- لمشروع السياسي الذي تقدم به الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة منذ 10 سنوات حول المصالحة الوطنية، حيث ساهم في إقناع عدد كبير من المسلحين بترك السلاح والعودة إلى المجتمع.

- أثرت المراجعات الفكرية لزعماء التيار الجهادي في العالم الإسلامي، في تغيير قناعات قادة العمل المسلح في الجزائر.

- عودة الزوايا وأتباع التصوف إلى النشاط بقوة، في كل مناطق البلاد في ظل الدعم المادي الذي حصلوا عليه.

وقد تمكنت الجزائر عبر هذه الآليات والسياسات، أن تحافظ على الجبهة الداخلية فكريا وعقائديا، من التوجهات الداعية إلى ربيع عربي في الجزائر، وحافظت على الوحدة الوطنية وارساء الأمن المجتمعي المنشود.

14-موقع قناة العربية, تقرير: **الفكر الجهادي تراجع بالجزائر**, 22-09- 2009, انظر الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2009/09/22/85721.html

المبحث الثاني: الآلية الدبلوماسية لحل الأزمة في دول الجوار:

السياسية الخارجية الجزائرية تجاه الثورات العربية:

اتسم الموقف الجزائري مع بداية الربيع العربي بالغموض, وعدم ابداء أي توجه واضح، وقد واجهت الجزائر هذا الاتهام على لسان وزير الخارجية السابق، **مراد مدلسي** بكونها:[15]

- مناصرة القضايا العادلة و الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- احترام إرادة الشعوب في تقرير المصير والاختيارات التي تتبناها.

وحسب الوزير مدلسي، فإن السياسة الخارجية الجزائرية، اتبعت نهجا منسجما للأحداث التي تشهدها الدول العربية وذلك:

- سياسة التدرج في تبني المواقف، بما يراعي مصلحة الجزائر العليا، و مصالحها الاستراتيجية، إن على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي.
- النظر بعين واقعية وبرؤية حقيقية، للحلول التي تعمل على علاج الأزمات، بما لا يعرض مصالح الشعوب إلى الخسائر الفادحة ماديا و بشريا.
- السياسة الخارجية للجزائر، مبنية على قناعات ومبادئ أساسية، "تستهدف خدمة الشعوب و ليس الأنظمة أو الأشخاص.[16]

بعيدا عن الموقف الرسمي الجزائري، فإن السؤال يطرح لماذا اتخذت الجزائر موقف المتفرج عن الاحداث والنأي بالنفس؟ بعض الدراسات الأكاديمية[17] أرجعت مواقف الجزائر تجاه الثورات العربية إلى عدة أسباب من بينها:

15- جريدة النصر, موقف**الجزائر من الثورات العربية**, 05 - 12 - 2011 , انظر الرابط:
http://www.djazairess.com/annasr/25751

16- نفس المرجع.

– غياب التقديرات، فقد كانت الثورات العربية مفاجئة وخاصة في تونس، فالمفاجأة خلقت فراغا معلوماتيا، لذلك فالنخبة الحاكمة في الجزائر ارتأت الحذر والترقب.

– الذاكرة التاريخية، ويبدو أن الجزائر عاشت هذه الأزمة سابقا ومدركة لمدى خطورة الولوج فيها ثانية.

– تفضيل الحلول السياسية، ذلك أن الجزائر تؤمن أن مهما طالت الحروب الأهلية، فإن مصيرها الحل السياسي وطاولة المفاوضات،،لأنها، أي الجزائر، مرت بحربين، أولاهما حرب التحرير، وكان ختامها مفاوضات ايفيان، والثانية حرب أهلية دامت عشرة سنين كان نهايتها المصالحة الوطنية.

لذلك فقد اختارت الجزائر الآلة الدبلوماسية، والحلول السياسية لحل أزمات دول الربيع العربي، واستبعدت تدعيم اي طرفي النزاع على الآخر، والوقوف على نفس المسافة منهما، وعدم فرض أي تصور، وترك الشعوب تقرر مصيرها بنفسها، ورفض اي تدخل أجنبي لفرض أجندة خاصة.

الدبلوماسية الجزائرية والسعي في حل أزمتي تونس والليبية:

لقد اتسمت الفترة الأولى من سقوط نظام بن علي، بالتريث والترقب لدى الجزائر، وذلك يرجع أن الجزائر لم تتأكد من نوع الانظمة القادمة، وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر، والقضايا التي تهمها،[18] لكن بعدما استقر النظام السياسي في تونس، تعاونت الجزائر مع النظام الجديد.

وفي أزمة تونس السياسية سنة 2003، تدخلت الجزائر لدى القوى المتنافسة لحل الأزمة, ولقد كانت الرؤيا الدبلوماسية الجزائرية للأزمة التونسية كما يلي[19]:

17 –مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط, **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي**,25–03–2015, انظر الرابط:

http://www.beirutme.com/?p=10123

18– نفس المرجع السابق.

19– عباس فرحات, **مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم**, معهد الهقار,21–09–2013 انظر الرابط:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_conten

– عدم حلّ المجلس التأسيسي والحكومة، والدفع قدما بالمسار الانتقالي نحو الانتخابات، لتحقيق استقرار للمؤسّسات وللدولة عموما.

– تونس شريك استراتيجي، على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولا يمكن للجزائر أن تسمح للذين عاثوا في مصر تحريضا وابتزازا أن تصل "دفاتر شيكاتهم" إلى تونس وجعلها عرضة للاهتزازات ممّا يعرّضها بدورها لعدم الاستقرار.

– استقبال الرئيس بوتفليقة للشيخ راشد الغنوّشي والباجي قايد السبسي، رسالة موجّهة للداخل التونسي والخارج، بأنّ الخارطة السياسية لتونس يتجاذبها قطبان تصطف في نطاقهما بقيّة الأطراف الأخرى: حركة النهضة، ونداء تونس، وبالتالي فالإسلاميون قوّة سياسية، لا يمكن تجاوزها في أيّ استحقاقات مقبلة تدفعها إلى الصدارة، وما حدث في مصر لا يمكن استنساخه في تونس.

أمّا التجمعيون، فلا يمكن الحديث عن عزلهم بإطلاق، وعودتهم للحياة السياسية أهمّ ضمّامات الاستقرار السياسي في البلاد.

وهذا ما جعل تونس تحافظ على مؤسساتها الحكومية، بالرغم من الأزمة الأمنية التي تمر بها، وخاصة أن الأعمال الارهابية ركزت في ضرباتها على القطاع السياحي، مما تراجع الدخل التونسي، لأنها تعتمد على السياحة بالدرجة الأولى، والصناعات التقليدية المرتبطة مباشرة بالمجال السياحي.

وأما من ناحية الأزمة الليبية فقد اختلف الوضع عن الأزمة التونسية، لقد كان توجه الجزائر[20] في بداية الثورة الليبية هو الاعتراف بالسلطة الليبية الحاكمة على اعتبار أن الاعتراف لا يكون للجماعات وإنما للمؤسسات، لذلك فلم تعترف الجزائر بالمجلس الوطني الانتقالي، عقب سقوط القذافي، وقد اعترفت مؤخرا بمؤسسة البرلمان المنتخب، غير أنها أبقته على مسافة واحدة مع المؤتمر الوطني، ومع ذلك فقد حاولت الجزائر لم شمل الفرقاء الليبيين، كما صرحت الخارجية الجزائرية "أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة

20مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط, نفس المرجع السابق.

الليبية هو بيد الليبيين".[21] كما أضاف "فالجزائر تسعى الى التوصل لحل سياسي عبر حوار شامل يفضي الى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ويضمن وحدة ليبيا وسلامة ترابها واستقرارها".

ولقد كانت الجزائر سباقة في لم شمل الفرقاء الليبيين، وتشجيع الحوار، ومن أهم المحطات نذكر ما جاء عن راديو الإذاعة الجزائرية:[22]

- 19-01-2015، مساهل: الجزائر تشجع الأطراف الليبية، على المشاركة "بحسن نية" في الحوار الوطني.[23]

- 09-03-2015، مساهل: الجزائر تواصل جهود حثيثة، لجمع الأطراف الليبية التي تدين الإرهاب حول حوار حقيقي.[24]

- 11-03-2015، الفرقاء الليبيون يتوجون الجولة الأولى من الحوار بـ " إعلان الجزائر" ويلتزمون بالوحدة الترابية للبلاد.[25]

- 13-04-2015، استئناف الحوار الليبي هذا الاثنين بالجزائر لوضع حد للازمة السياسية الأمنية.[26]

- 31-07 2015، المبعوث الاممي يلتقي بوفد عن المؤتمر الوطني الليبي العام بالجزائر.[27]

من هذه المحطات الدبلوماسية, نقول أن الجزائر، حرصت كل الحرص على نهجها في معالجة الأزمات الإقليمية و العالمية، بأسلوب سياسي، ويشمل كل الاطراف بعيدا عن الاقصاء، وهذا ما لاحظناه في أزمة ليبيا، حيث لم تعتبر أي من الفرقاء أحق من الآخر، وما نراه اليوم من نجاح في ليبيا من اتفاق

21جريدة الجمهورية,**الحل لإنهاء الأزمة الليبية هو بيد الليبيين**, 13-04-2015, لنظر الرابط:
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/59392

22راديو الإذاعة الجزائرية, **الحوار الليبي**, انظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags

23راديو الإذاعة الجزائريةانظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150113/26351.html

24راديو الإذاعة الجزائريةانظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150309/32965.html

25راديو الإذاعة الجزائريةانظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150311/33253.html

26راديو الإذاعة الجزائريةانظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150413/36851.html

27راديو الإذاعة الجزائريةانظر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150731/48059.html,

حول حكومة الوفاق برئاسة "السراج" هي ثمرة جهود سياسية كبيرة، وكان الجزائر من أعمدة ذلك الحوار وذلك النجاح.

التعاون الأمني, واستغلال الخبرة الجزائرية في مكافحة الارهاب:

لم يظهر التعاون الامني بين الجزائر وتونس، إلا في ذكرى ساقية سيدي يوسف فيفري 2014، حيث جاء هذا الاتفاق[28] كرد على الأعمال الارهابية التي بدأت في تونس، والتي بدأت عقب اغتيال الناشط السياسي شكري بلعيد 6 فيفري 2013، وشهدت العلاقة الجزائرية التونسية تقدما ملحوظا، وخاصة في مجال مكافحة الارهاب، وحراسة الحدود، والتصدي لظاهرة التهريب، ولقد تعزز التعاون باتفاقات لتنمية المناطق الحدودية، وتعزيز التواصل الحضاري بين الجانبين، وهو ما يبني مقومات للأمن والاستقرار في مواجهة المخاطر التي تهدد البلدين.[29]

وتظهر أبرز محطة في التنسيق الكبير بين البلدين، في عملية هجوم **بنقردان** 07-03-2016،[30] وبالرغم أنه لا توجد تصريحات تؤكد الاشتراك الفعلي للقوات الجزائرية في عملية **بنقردان**، غير أن المسؤولين صرحوا بالتنسيق القوي والمتين في مواجهة الارهاب، وهذا ما يعطي انطباعا أن التعاون كان لوجستيا،[31] وأن الجزائر تمد الجهة التونسية بالخبرة الأمنية في القضاء على الإرهاب.

أما من الناحية الليبية، فقد بدأت مظاهر التعاون باكرا في مارس 2012، حيث اتفقا وزيرا الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية والليبي فوزي عبد العال، على تنظيم دوريات أمنية لمراقبة الحدود بينهما، وتكثيف التعاون الامني، وقد خلص الاتفاق على تنظيم دوريات متوازية للمراقبة الحدودية، وتفعيل نقاط

28- جريدة الحياة, **تعاون أمني جزائري تونسي**, 08-02-2012, انظر الرابط: http://www.alhayat.com/Articles/584403 /

29- وكالة الانباء الجزائرية, **الحبيب الصيد ينوه بالمستوى المميز للتعاون و التنسيق الأمني**, 26-10-2015, انظر الرابط: http://www.aps.dz/ar/algerie/21378-

30- **هجوم بنقردان**, انظر الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

31 -مجلة ن بوست, **ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر**,13-03-2016, http://www.noonpost.net

هذه المراقبة، وتكثيف التعاون في مجال تبادل المعلومات، بين الأجهزة الأمنية المختصة لضمان التعامل مع المستجدات وحل الإشكاليات الآنية وبالسرعة المطلوبة.[32]

ولقد تبعته بزيارة الوزير الليبي في ديسمبر 2012، وذلك قصد التنسيق بين البلدين، ثم تلته لقاء جانفي 2013، بما يعرف بميثاق غدامس، والتي خلصت إلى تكثيف الجهود لمكافحة المخاطر والتهديدات الأمنية، من خلال اعتماد مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة بين الدول الثلاث ضمن استراتيجية شاملة"[33]

فقد حرصت الجزائر على بناء تعاون متبادل مع الدولتين الجارتين، تونس وليبيا، في جميع المجالات التي من شأنها المساعدة في قيام مؤسسات الدولة، وخاصة الأمنية منها، ذلك أن مؤسسات الدولة هي الركيزة الكبرى في اقرار الأمن و السلام، في المنطقة ككل.

32- جريدة عربي أونلاين, **الجزائر وليبيا تتفقان على تنظيم دوريات**, 29-03-2012, انظر الرابط:
http://arabic.people.com.cn/31662/7772887.html

33 -جريدة النهار الجزائرية, **بعث التعاون الجزائري الليبي**, 29-12-2013, انظر الرابط:
http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/192030

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الجديدة العابرة للحدود:

لفمهم الآليات التي تعتمدها الجزائر في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، نحاول أن نفهم المقاربة الأمنية التي تضعها الجزائر، وخاصة بعد الأزمة الأمنية التي ظهرت في تونس وليبيا، وافرزت من خلالها تهديدات ذات طبيعة قديمة وبقدرات جديدة ومعطيات مختلفة، فهذه المقاربة الأمنية في مواجهة تهديدات الحدود متكاملة من ثلاثة أوجه؛ التشريعي, العسكري و التعاون الأمني.

التدابير القانونية و التشريعية لحماية الحدود:

1. العقيدة الأمنية الجزائرية: تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من الدستور الجزائري: حيث جاءت المواد 28,29,30,31, لترسم أهم السطور التي تبني عليها العقيدة الأمنية، مع كل الظروف الإقليمية و العالمية، والتي تطرأ على الساحة، و أهم ما جاء في الدستور في تحديد معالم العقيدة الأمنية الجزائرية مايلي[34]:

- عقيدة الجيش الوطني الشعبي، عقيدة دفاعية.
- الجيش لا يقاتل خارج الحدود، وليس له أن يتواجد في حرب على أرض لدول أجنبية.
- تسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة، وليس بالآلة العسكرية.
- مساندة قضايا الشعوب للتحرر السياسي والاقتصادي، وحق الشعوب في تقرير المصير.

34 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,(**الدستور الجزائري**):معدل بالقانون رقم 16–01 المؤرخ في 06 مارس 2016, الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016,(**المادة 28**: تنتظم الطّاقة الدّفاعيّة للأمّة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطنيّ الشّعبيّ.تتمثّل المهمّة الدّائمة للجيش الوطنيّ الشّعبيّ في المحافظة على الاستقلال الوطنيّ، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة.كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ، ومختلف مناطق أملاكها البحريّة.

المادة 29 : تمتنعالجزائرعناللّجوءإلىالحربمنأجلالمساسبالسّيادةالمشروعةللشّعوبالأخرىوحرّيّتها. وتبذلجهدهالتسويةالخلافاتالدّوليّةبالوسائلالسّلميّة.

المادة 30 : الجزائرمتضامنةمعجميعالشّعوبالّتيتكافحمنأجلالتّحرّرالسّياسيّوالاقتصاديّ،والحقّفيتقريرالمصير ،وضدّكلّتمييزعنصريّ.

المادة 31 : تعملالجزائرمنأجلدعمالتّعاونالدّوليّ،وتنميةالعلاقاتالودّيّةبينالدّول،علىأساسالمساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة. وتتبنّىمبادئميثاقالأممالمتّحدة **وأهدافه**.

http://www.joradp.dz/har/consti.htm

- تدعيم التعاون الدولي، من أجل المصلحة المتبادلة.
- عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدول.

2. التدابير القانونية و التشريعية لحماية الحدود: وضعت الجزائر لحماية حدودها قوانين تضبط المرور من خلالها، وتجريم التهريب بكل انواعه. فقدجاءت (المادة 175 مكرر1) و (المادة 303 مكر32.) من قانون العقوبات.[35] وأهم ما جاء فيهما:

- تجريم المغادرة للتراب الوطني بصفة غير شرعية، من طرف المقيمين أو الأجانب، ويترتب عند الوقوع فيه عقوبة الحبس والغرامة المالية.
- تجريم تهريب الأشخاص وخاصة القصر منهم، سواء كان المهربون أفرادا أو جماعات إجرامية.
- محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفق المادة 175 .
- وجاء قانون الجمارك الجزائري، ليضبط الاطار القانوني لمرور السلع عبر الحدود، ويحدد المخالفات واعطاء الدور القانوني لإدارة الجمارك لحماية الاقتصاد الوطني.

3. الإجراءات التنظيمية: تقوم اجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، بتكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين، الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء، وكذلك نشطت جهود

35-**قانون العقوبات الجزائري**, نسخة 2015, قانون العقوبات 2015, **(المادة 175 مكرر1:** دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول, يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين, كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية, أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية او البحرية او الجوية, وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.)

و**(المادة 303 مكرر 32:** يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من عشر(10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا ارتكب مع توافر أحد الظروف التية:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من أكثر من شخص.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.)

www.joradp.dz/trv/apenal.pdf

القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل، في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية والبحرية لإحكام السيطرة وضبط من يحاول التسلل.[36]

ولقد نظمت الهياكل العسكرية والأمنية لحراسة الحدود كما يلي:

- قيادة وحدات حرس الحدود (GGF).
- حرس الشواطئ.
- مصالح شرطة الحدود.
- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC).
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC)، وهي تابعة للأمن الوطني[37].

الأبعاد العسكرية في مواجهة التهريب و الجماعات المسلحة:

1. البعد الأمني والعسكري: اعتمدت الجزائر في حماية الحدود على البعد القانوني والتنظيمي، بالإضافة إلى الترسانة العسكرية التي تملكها، وبميزانية سنوية مقدرة بـ10,57 مليار دولار، فمع طول الحدود الشرقية كثفت وعززت القوات العسكرية من تواجدها، ليبلغ عدد الجنود المنتشرين على الحدود 512 ألف فرد[38].

والأزمة الأمنية الليبية الأخيرة، والاقتتال بين الأطراف المتنازعة، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على مدينتي سرت ودرنة الليبيتين، مما اضطر الجانب الجزائر لإعلان حالة الطوارئ، واستنفرت قواتها العسكرية.[39]

36- دخان نورالدين, و عيدون حمادي, **مسار تأمين الحدود الجزائرية**, دفاتر السياسة والقانون,العدد14, ص:173, انظر الرابط:
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2015-dafatir/2825-2016-01-26-09-12-29

37- نفس المرجع السابق.

38- جريدة, الخبر, **تصنيف للمعهد الأمريكي "غلوبال فاير باور" لسنة 2015**, انظر الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/88499/#sthash.zPEtFsHw.dpuf

39-جريدة البلاد, **الجيش الجزائري يدفع بتعزيزات ثقيلة على الحدود مع ليبيا**, 16-02-2015, انظر الرابط:
http://www.elbilad.net/article/detail?id=32076

2. البعد المجتمعي لمناطق الحدود: وهو رفع الحس الوطني لدى السكان المحاذين للحدود، وكذلك تجنيد أبناء المنطقة عسكريا لمعرفتهم بالمنطقة, والتعامل مع القبائل ذات التواجد الحدودي، والزوايا باعتبارها ذات نفوذ قوي في الجنوب، ولمحاربة الأفكار الجهادية.[40]

كما ان تنمية مناطق الحدود اصحب من أولويات الدولة، وذلك لغلق باب من الابواب الذي يستغله المنظمات الاجرامية للتهريب، مستغلة أهل المنطقة واحتياجاتهم للأوليات الحياتية.

كم نشرت مديريات الاستعلام أجهزتها على كافة الحدود، باعتبار أن المواطن جزء من منظومة الأمن، والخط الأول للدفاع على الحدود.[41]

3. البعد التكنولوجي وعصرنة حراسة الحدود: لقد استطاع الجيش الشعبي الوطني، أن يتحرر بنسبة كبيرة من التبعية في الصناعات العسكرية والحربية، وينشأ عدة مصانع عبر الوطن ومن بينها الشركة الجزائرية المشتركة لصناعة المنظومات الالكترونية بسيدي بلعباس، والتي بدأت ببناء منظومة تهدف إلى حماية الحدود بطريقة الكترونية، هذه الآليات مزودة بالمنظومات البصرية، كالكاميرات التي تسمح بالرؤية الليلية والنهارية والرادارات الأرضية ووسائل الاتصال العسكرية التكتيكية[42].

التـــــعاون و الاتفاقيات الأمنيـــــة:

يعتبر الأمن من الميادين الصعبة تحقيقها ذاتيا، وهو في حقيقته ضرورة ملحة، وخاصة في عصرنا الحديث، فبظهور الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية التي أخذت تتزايد، وتجارة الأسلحة والمخدرات، أصبحت ضرورة التعاون الامني ملحة، لنجاح التصدي لهذه الظواهر.

40-نورالدين دخان, و عيدون حمادي, مرجع سبق ذكره.

41-نفس المرجع.

42 -جريدة لمستقبل العربي, **الجيش يصنع منظومة الكترونية متطورة لحراسة الحدود**,17 - 06 - 2013, انظر الرابط"
http://www.djazairess.com/elmustakbal/18992

والجزائر كدولة تعمل على حماية أمنها وأمن أراضيها وشعبها، فإنها تتطلع لربط علاقات مع الدول الاقليمية والعالمية، قصد تطوير منظومتها الأمنية، وتعزيز التعاون لتبادل المعلومات والخبرات في المجال الأمني، ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة و غيرهما.

1.في إطار اتحاد المغرب العربي: لا شك ان الأوضاع في المغرب العربي، بعد أزمتي ليبيا وتونس، تبعث إلى القلق الشديد، من انتشار الاسلحة بعد سقوط نظام القذافي، واستقواء المنظمات المسلحة الإرهابية والاجرامية.

وبالرغم من وجود اتحاد مغرب عربي، الذي انشأ سنة 1990، وقد بدأ بالعديد من اتفاقيات التعاون بين دول المغرب العربي، غير أنه لا يوجد اتفاقيات أمنية موحدة،(انظر أكثر الاتفاقيات الموقعة بين دول الاتحاد)[43].

بيد أن أحداث الربيع العربي، دفعت الجزائر إلى تعاون ثنائي مع تونس وليبيا، بدون توقيع اتفاقيات امنية في اطار قانوني، فمع تونس استطاعت الجزائر أن تبادل المعلومات الاستخبارية، وتم إنشاء لجنة أمنية عليا بين البلدين ولجنة تنسيق لتبادل المعلومات والبلاغات العسكرية بسرعة، كما حصلت تونس على تجهيزات عسكرية.[44]

43- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي, انظر الربط: www.maghrebarabe.org

44- جريدة الخير, **الجزائر تضع شروطا لتوقيع اتفاق أمني وعسكري مع تونس**, 08-02-2015, انظر الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=215352

وأما مع الجانب الليبي، فإنه لم يظهر اي اتفاق أو تعاون بين البلدين، كما قلنا أن الجزائر تتعامل مع المؤسسات الرسمية للدولة، ولا تتعامل مع الميلشيات، وخاصة إذا كانت في حالة صراع، لذلك فقد تعاملت الجزائر مع المجلس الانتقالي، في تدريب وحدات للشرطة.[45]

2. الشراكة مع الناتو: من أجل أمن أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط، فقط باشرت منظمة شمال الأطلسي حوارا مع دول جنوب المتوسط، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب وتونس، (ناتو+7)، كما يساهم هذا الحوار في أمن واستقرار المنطقة، والتوصل إلى تفاهم متبادل بين الأطراف المتحاورة.

ومع صيغة البعد الثنائي 7+1 استطاعت الجزائر من خلال هذا الحوار، أن تجري مشاورات سياسية ثنائية (ناتو + 1) بشكل دوري على مستوى السفراء وكذلك على مستوى كبار الموظفين، حيث تشكل هذه المشاورات فرصاً لتبادل الرأي حول مواضيع متعلقة بأمن المتوسط، ومتابعة تطور البعد السياسي للحوار،[46] حيث تنظم من خلال هذا الحوار:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء أركان دول الحلف والدول الشريكة في الحوار المتوسطي، وكان أول اجتماع سنة 2004.

- عقد اجتماعات وزراء خارجية الدول المشاركة، ونظراءهم من دول الحلف، وقد كان اول لقاء سنة 2006.

- زيارات الأمين العام للحلف، والأمين العام المساعد، للدول الشريكة في الحوار في إطار البعد السياسي.

45-قدادرةعاطف, **الجزائر ستتولى تدريب عناصر الشرطة الليبي**ة,مغارب كميوم 14 - 03 - 2012
http://www.maghress.com/magharib/23744

46- منظمة حلف شمال الأطلسي, **الحوار المتوسطي**, انظر الرابط: ?http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_60021.htm

- برنامج عمل سنوي، وفيه حلقات عمل، ندوات، أنشطة دبلوماسية عامة (لقاءات مع الصحافة، تعاون علمي وبيئي)، خطط طوارئ وإدارة أزمات، مخططات عمل لضبط أمن الحدود، ومشاورات بشأن محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مشاورات حول إصلاح قطاع الدفاع.

- برنامج عسكري: حيث تدعى الدول الشريكة في الحوار المتوسطي إلى الاطلاع، بصفة مراقب أو المشاركة في بعض الأحيان، في تدريبات عسكرية للحلف، وكذلك إتباع دورات تدريبية وتأهيلية في مختلف منشآته العسكرية المنتشرة في أوروبا، والقيام بزيارات للمؤسسات العسكرية التابعة له.[47]

3. الشراكة مع الجانب الأوربي: عقدت الجزائر اتفاقيات مع الجانب الأوربي بعدة أشكال، كالاتحاد الأفريقي، ودول البحر الابيض المتوسط، وقد تنوعت مضامينها، من اقتصادية وتجارية وأمنية.

وما يلي أهم محطات توقيع الاتفاقيات مع الجانب الأوربي[48]:

- مسار برشلونة سنة 1995، حيث كانت الجزائر طرفا موقعا في اتفاق الشراكة مع الدول الأوروبية المتوسطية، حيث يعرف بالشراكة الأورومتوسطية مع دول إفريقيا البيضاء.

- الاتحاد من أجل المتوسط،2007 : ويهدف إلى تحويل المتوسط، إلى بحيرة سلام وديمقراطية وازدهار، وتعتبر الجزائر أحد أعضائه البارزين.

- اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، 2002: ودخل حيز التنفيذ في 2005، وهي اتفاقية مختلفة الجوانب، تهدف إلى ربط الشعوب بعضها ببعض سواء من الناحية الثقافية والتجارية وفي كل الجوانب، وخاصة الأمنية.

47-منظمة حلف شمال الأطلسي, **الحوار المتوسطي**, , انظر الرابط: ?http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_60021.htm

48-بطاطاش نذير, **التعاون الأوروبي الأفريقي, بين الشراكة والتبعية** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون, جامعة لبويرة, 2010, انظر الرابط: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1410/1/.pdf

خلاصـــــــة الفصل:

لقد واجهت الجزائر التهديدات بآليات مختلفة وذلك وفق عقيدة أمنية، منبثقة من مبادئ الدستور الجزائري، بحيث تنوعت الآليات كالآتي:

-آليات فكرية تهدف إلى حماية المجتمع، من الأفكار الداعية إلى الحراك العربي في الجزائر، ودعوات تقسيم البلاد.

-آليات عقائدية لمواجهة التطرف الديني، الذي بدوره يولد عنفا ارهابيا، يعصف بأمن واستقرار البلاد.

-آليات اقتصادية، وذلك بمكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار، وبعث عجلة التنمية، وزيادة وتيرة التوظيف، وتحسين الأجور.

-آليات سياسية, وذلك بتحسين الوضع السياسي الداخلي، بإطلاق الحريات والعدل في تناول القضايا، وفتح باب المشاركة السياسية والحزبية، وحرية التعبير والرأي...الخ.

-آليات دبلوماسية، حيث آمنت بالحلول السياسية في دول الجوار، حيث دعمت هذا الاتجاه في كل من ليبيا وتونس، لجمع الفرقاء وبناء الدولة ومؤسساتها.

-آليات قانونية، حيث ضبطت بالقانون الأعمال التي تمثل تهديدا على امن واستقرار الدولة، وضبطت الأجهزة التي تتعامل مع هذه التهديدات، والأطر التي تتحرك فيها.

-آليات عسكرية، تحريك قطاعات الجيش لحراسة الحدود، ومحاربة المتسللين المسلحين وتجار الأسلحة، واستعمال الأجهزة الاليكترونية، والمعدات الحربية لرصد تحركات المتسللين.

-آليات أمنية، وذلك بالتعاون الأمني مع الدول الاقليمية والدولية، لتطوير منظومة أمنية عالمية لموجهة ارهاب عالمي، ليس في مقدور دولة لوحدها مواجهته.

هذه الآليات بمجموعها ما نسميه استراتيجية الجزائر، في مواجهة الأزمة الأمنية في ليبيا وتونس، ولحد الآن فقد استطاعت هذه الاستراتيجية تجنيب الجزائر من ربيع عربي، او حتى آثاره من تهديدات صلبة أو لينة.

الخـــــاتمة

الخـــــاتمة:

إن من أثر الموضوعات التي يتناولها الباحثون بالدراسة هو موضوع الأمن، ذلك أن الأمن تغير في مفهومه واطروحاته، عبر عدة مراحل، وحسب الظروف والبيئة العالمية، التي أخذت تتغير وتتبلور بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تغير المفهوم بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي.

وفي ظل القطب الواحد وسيادة الايديولوجيا الليبرالية على معظم القوانين العالمية، أصبح الأمن يعبر عنه بالفرد والأقليات، وبدأت تسقط فكرة السيادة التي طالما كانت الأمان لكل قطر.

ومع بروز تهديدات جديدة، كالنزاعات الداخلية والارهاب، والقضايا البيئية والاجتماعية، والاقتصادية والمالية... الخ، أصبحت الدول التقليدية مجبرة على تبني سياسات جديدة، تتلاءم مع النظام العالمي الجديد، وتكييف استراتيجياتها مع الأوضاع الراهنة والمتوقع حدوثها في كل وقت.

ومع نهاية 2010 وبداية 2011، وبلا توقع المتتبعين والمحللين، تنفجر المنطقة العربية بثورات متتابعة، أطاحت بالعديد من الأنظمة، هذه الظاهرة استلهمت العديد من الكتاب والباحثين لمعرفة أسبابها، لتطرح تصورات مختلفة في أسباب هذه الثورات، فمنهم من ردها إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وكان الوقود الذي أشعل مخزن الفساد تحت هذه الأنظمة، وقد استدلوا بأرقام البطالة، وخاصة بطالة النخبوية، ذوي الشهادات الجامعية، وأرقام البورصات العالمية والعجز الاقتصادي الخطير.

بينما تذهب فئة اخرى إلى أن سبب الثورات هو استبداد الأنظمة، وغياب الديمقراطية والحريات والحقوق، ويستدلون على ذلك بأن الثورات قامت في جمهوريات حكمها انظمة دكتاتوريات، على رأس تلك الانظمة رؤساء حكموا لمدة طويلة، وينوون توريث مناصبهم لأبنائهم وذويهم.

الخـــــاتمة:

بينما تطرح مجموعة ثالثة، تصورا آخر للأسباب، فهذه الثورات هي نتاج مؤامرة من طرف الدول الامبريالية، لإسقاط النظم القومية والمعادية للغرب، ويستدل اصحاب هذا التصور، بوقائع واقوال وخرائط تورط مباشرة الغرب في الثورات العربية، مما ترك بعض الأنظمة تتستر على سياساتها بهذا التصور "المؤامراتي".

بيد أننا في دراستنا هذه، جمعنا كل تلك التصورات، باعتبارها ان لها جانبا من الصدق في التحليل، لنخرج بنتيجة مفادها، أن تلك الثورات كانت نتاج خليط من التصورات الثلاثة، فهي أزمة اقتصادية وازمة اجتماعية وأزمة سياسية، غذاها وشجعها تدخل أجنبي، قصد تطويعها وتوجيهها لخدمة المصالح الخاصة.

تلك الثورات نجحت في تونس وليبيا، بأن أسقطتا النظم السياسية فيها، فأما تونس فبقيت مؤسسات الدولة، وأما ليبيا فسقط النظام ومؤسساته وخاصة الأمنية منها، لتدخل في أزمة امنية عقب انتشار السلاح وتشكيل العديد من الميليشيات، وتدخل تونس كذلك في دوامة عنف، بإرهاب يحاول ضرب الاقتصاد بضرب السياحة، التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد التونسي، ومن جهة أخرى خيم الصراع السياسي في كل الدولتين على الجانب الاقتصادي المتردي، وقد خلصنا في هذه الدراسة ان:

- الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها ارتباط بعضهم ببعض، وأن أي تزعزع ينتج عنهما أزمة أمنية، أي أن الأزمة الأمنية تستمد قوتها من الأزمتين الأخرتين.
- القضاء على الأزمة الأمنية، يستلزم القضاء على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الخـــــاتمة:

هذه الازمات بدأت تخلق تهديدات لدول الجوار، وخاصة الجزائر التي يفصلها مع كلتا الدولتين حدود وعرة، جبلية من جهة تونس وصحراوية قاحلة شاسعة مع ليبيا، وقد تمثل خوف الجزائر من التهديدات اللينة منها والصلبة، فأما اللينة فالخوف من انتقال عدوى الربيع العربي إلى الجزائر، أو استغلال النسيج العرقي والأقليات لأضعاف الدولة، وحتى انتشار الأفكار المتطرفة التي تدفع بالشباب إلى الإرهاب.

وأما التهديدات الصلبة فهي الارهاب، الذي نشط بقوة في هذه الأزمة، وبدأ يتغذى منها، وهو يحاول أن يصل إلى الجزائر عبر جبال تونس الحدودية، أو عبر الحدود الليبية الشاسعة، وتهديد آخر وهو تهريب السلاح بكميات كبيرة، ونوعيات متطورة وخطيرة، مما تدل على نوعية الخطر المنتظر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طول الأزمة الأمنية في البلدين سيطيل من عمر تلك التهديدات.

- فامن واستقرار الجزائر لا يمكن إلا باستقرار دول الجوار.

لذلك فإن الجزائر فعلت آليات مختلفة لمواجهة كل تلك التهديدات، فالدبلوماسية لاستقرار دول الجوار، وذلك بالتوسط بين الفرقاء السياسيين والعمل على انهاء الصراع السياسي، وبناء مؤسسات الدولة، وتفعيل الاقتصاد، وتكوين مؤسسة أمنية قادرة على السيطرة على الأوضاع.

وهذه الآلية الدبلوماسية قد نجحت في لم شمل التونسيين، وتعطلت قليلا مع الليبيين ولكنها في النهاية فالمقاربة الدبلوماسية الجزائرية كانت مرجعا لكليهما.

وأما حراسة الحدود، فالآلية بين عسكرية امنية مخابراتية، وأخرى تنموية لمناطق التماس مع الحدود.

وهذا الأمر يصعب، إلا بمقاربة جديدة للأمن، لذلك فالجزائر توجهت لبناء شركات أمنية مع الدول الاقليمية، على أساس اتحاد المغرب العربي، وشراكة مع الاتحاد الأوربي على أساس أمن حوض المتوسط، وشراكة ذات أبعاد عالمية مع الناتو.

وأخيرا فإن استراتيجية الأمن الجديدة التي تتبناها الجزائر تعتمد على استراتيجية شاملة، ذات أبعاد متعددة، وتخدم الهدف الأعلى الوطني، وهو حماية الأمن القومي، ببعده الدولتي، والمجتمعي, والإنساني المتمثل في أمن الفرد.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ مصادر رسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,(الدستور الجزائري): معدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016, الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016:

(**المـــــــادة 4** : تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة.

تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني.

يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمّع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد.

تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة بموجب قانون عضوي.)

(**المـــــــادة 28**: تنـــتظم الطّاقـــة الدّفاعيّـــة للأمّـــة، ودعمهـــا، وتطويرهـــا، حـــول الجـــيش الـــوطنيّ الشّـــعبيّ. تتمثّـــل المهمّـــة الدّائمـــة للجـــيش الـــوطنيّ الشّـــعبيّ فـــي المحافظـــة علـــى الاســـتقلال الـــوطنيّ، والـــدّفاع عـــن السّـــيادة الوطنيّـــة. كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ، ومختلف مناطق أملاكها البحريّة.

المـــادة 29 : تمتنـــع الجزائـــر عـــن اللّجـــوء إلـــى الحـــرب مـــن أجـــل المســـاس بالسّـــيادة المشـــروعة للشّـــعوب الأخـــرى وحرّيّتهـــا. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة.

المادة 30 : الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب الّتي تكافح من أجل التّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصريّ.

المادة 31 : تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّوليّ، وتنمية العلاقات الودّيّة بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة. وتتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة **وأهدافه**.

2. قانون العقوبات 2015, (**المادة 175 مكرر1**: دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول, يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين, كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية, أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية او البحرية او الجوية, وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول.

وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.)

و(**المادة 303 مكرر 32**: يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من عشر(10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا ارتكب مع توافر أحد الظروف التية:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من أكثر من شخص.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.)

❖ كتـــــــب

3. (الجنزوري, عبد العظيم), **مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية و العلاقات الدولية المعاصرة** .الكتاب الأول (مبادئ القانون الدولي الاسلامي و القانون الدولي العام)، ط1، (مكتبة الآلات الحديثة :أسيوط ، مصر).

4. (الرويلي, علي بن هلهول), **إدارة الأزمات,** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الحلقة العلمية الخاص بمنسوبي وزارة الخارجية, 2011,

5. (السيد سعيد), **ادارة الأزمات و الكوارث,** دار العلوم للنشر, القاهرة, ط1, 2006.

6. شلبي محمد, **المنجية في التحليل السياسي**, كتاب من نوع pdf , طبعة 1997, ص: 87.

7. (الشهراني, سعد بن علي), **ادارة عمليات الأزمات الأمنـية,** جامـــعة نايف العربية للعلوم الامنية, 2005.

8. (خطاب, عبدالعزيز عبد المنعم), **إدارة الازمات الأمنية,** القاهرة, 2003.

9. (عبد القادر محمد فهمي), **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية,** دار مجدلاوي للنشر و التوزيع, عمان, 2010.

10. (عبد الباسط محمد حسن) . **أصول البحث الاجتماعي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1982

11. موسوعة المجالي القومية المخصصة (2001), **مواجهة الأزمة الأخلاقية و السلوكية,** عدد 27.

❖ المـــــــقالات:

12. (اوري نيرتقوم),. **الخارجية الأمريكية: "نظرية الدومينو" لا تصلح في العالم العربي**, مقالات مترجمة .مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية, 16-03- 2003, https://www.madarcenter.org

13. (باتريك هاني), **المفكرون, الثورات العربية لماذا,** موقع مركز نما للبحوث و الدراسات, http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

14. (الباهلي محمد)، **الأقليات: معاناة أم استغلال؟,** جريدة الحياة, بتاريخ 24-12-2010. http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56584<

15. (بوحنية قوي), المجلة الافريقية للعلوم السياسية, **(الجزائر– المغرب– موريتانيا) في ظل الربيع العربي:** http://maspolitiques.com/ar/index.php/component/content/article/11-publicatons/268-mag

16. (البسيكري, السنوسي), **لحقوق الاقتصادية للمواطن الليبي خلال العقود الثلاثة الماضية**, مجلة مفهوم الاليكترونية, العدد 14, تاريخ النشر 2005, .htm18E239/8http://www.mafhoum.com/press

17. (التايب عائشة), **الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس,** من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات, قطر,2012

18. (التقي, بقضان), **عوامل قيام الثوات العربية,** جريدة المستقبل, العدد 4349, صفحة 20, بتاريخ : 23آيار 2012,

19. (الجمعاوي, أنور), **المشهد السياسي التونسي,** المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات, http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f4-0a19cfcf1fcb.pdf

20. (جهان, علي محمد), **تقرير حول الأوضاع العامة في ليبيا حتى 2014,** بتاريخ 2 آذار 2015, مجلة البناء و العدالة, .html2014-532http://www.ab.ly/magazine-articles/item/

21. (حاجي فاطمة الزهراء), **في الذكرى الثانية لـ مليونية كرامة البطالين.** جريدة المحور, 15-03-2015. http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/19221.html

22. (حافي وجيدة), **غردایة والفتن**, موقع صوت الشمال
http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=38872

23. (حدوق وليد), **الثورة التونسية, قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية**, من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر, 2012,

24. (حشاد, نبيل), **الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العربي2**, المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية بالقاهرة موقع قناة الجزيرة, تاريخ النشر 13-10-2008,
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/10/13

25. (حنفي عبد العظيم محمود) . **حول ظاهرة الأقليات في الوطن العربي**, جريدة منبر الحرية الاليكترونية, ، 20 – 10 -2010.
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2516

26. (خالد حنفي علي). **القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود**, مقال منشور الهيئة العامة للاستعلامات, هيئة حكومية تتبع رئاسة الجمهورية المصرية. http://www.sis.gov.eg/Newvr/10/34.htm.

27. (خشيب, جلال), **الجزائر في مهب التحولات الدولية و الاقليمية**, ,منشور بتاريخ 16-11-2012, مجلة الحوار المتمدن الاليكترونية.
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=331338

28. (طرشونة لطفي), **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي**, من كتاب ثورة تونس, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, قطر,2012.

29. (دخان نورالدين, و حمادي عيدون), **مسار تأمين الحدود الجزائرية**, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد14, ص:173,
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2015-dafatir/2825-2016-01-26-09-12-29

30. (الرواحنة أنور عبدالله), **بداية نهاية الشرق الأوسط الجديد**. بمجلة هوفيتغتن بوست عرب مقال, منشور بتاريخ 6-1-2016.
http://www.huffpostarabi.com/anwar-rawahna/-8920620_b_3410_.html.

31. (الزاملي, ماجد احمد), **ثورات الربيع العربي الأسباب و النتائج**, مقال منشور 2013, مجلة الحوار المتمدن الاليكترونية,
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361363

32. (سالم, محمد الحاج), **عرض نقدي لكتاب جيرالد برونر, موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث**, انظر الرابط:
http://www.mominoun.com/articles

33. (السرجاني خالد), **هل هي نظرية الدومينو**. جريد البيان . بتاريخ1 مارس 2011,
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-03-01-1.1393957

34. (صخري سفيان), **الجزائر والثورات العربية ونظرية الدومينو الخرافة الإعلامية المستهلكة**, جريدة الخبر الجزائرية,29-95-2014,
http://www.djazairess.com/elkhabar/544502

35. (عادل نورالدين), **نظرية الدومينو**, جريدة مصري
http://www.egypty.com/archiv/maqal/maqal6.asp

36. (عباس فرحات), **مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم**, معهد الهقار, 21-09-2013,
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_conten

37. (العثماني سعد الدين). المفكرون, الثورات العربية لماذا, موقع مركز نما للبحوث و الدراسات, انظر الرابط,

http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

38. (عواريب لخضر), مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية, لجامعة ورقلة, **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء**, اصدار2012. رابط التنزيل:

http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6122/1/S0708.pdf

39. (علاء الدين السيد), **خريطة أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي**, جريدة ساسة بوست الاليكترونية, http://www.sasapost.com/ethnic-groups-map

40. (عمار عباس), **القانون الدستوري الجزائري**, مدونة خاصة

http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1996_6108.html

41. (العماني فاضل), **الأسباب العشرة للربيع العربي**, صحيفة الرياض اليومية, النسخة الاليكترونية, http://www.alriyadh.com/990393

42. (الغنوشي, راشد), المفكرون, **الثورات العربية لماذا**, موقع مركز نماء للبحوث و الدراسات, http://nama-center.com/PollDatials.aspx?id=4

43. (فرسخ,عوني), **مساعي استغلال اقليات الوطن العربي**, مجلة الوعي العربي,3-2-2016 http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=19528

44. (المحسن, عبدالكريم صالح) , **نظرية الدومينو: الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**, الشبكة العربية العالمية, http://www.globalarabnetwork.com/opinion/4159-2011-05-19-22-46-09

45. (قدادرة عاطف), الجزائر ستتولى تدريب عناصر الشرطة الليبية, مغارب كم يوم 14 - 03 - 2012 http://www.maghress.com/magharib/23744

46. (قلالة مها) . **العمليات الارهابية في تونس**, أفريكان ماناجر, بتاريخ 16 - 06 - 2015, https://www.turess.com/africanmanager/45243

47. (النوالي هاجر), **حصيلة الأحداث الأمنية والإرهابية سنة 2015**, مجلة الجوهرة fm, **28/12/2015**. http://www.jawharafm.net

48. (منتصر, مروة صبحي), **فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي**, مجلة السياسية الدولية الاليكترونية مقال منشور بتاريخ 28 يونيو 2015, http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5384.aspx.

49. (محمد علي حمود) و (السعيدي سعد), **تطبيقات نظرية النخبة و نظرية الدومنيو في بلدان الربيع العربي**, مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية, عدد 17, 2013, http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/Kjl/article/view/3448/2847

50. (ملحم حسن). **عندما تتساقط أحجار الدومينو في البلقان**, جريد البيان, http://www.albayan.ae/opinions/1998-03-16-1.1022009

51. (مصدق حسن), **الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات**, جريدة العرب, http://www.alarab.co.uk/?id=56059

52. (محمد الطاهر), **أوهام الربيع العربي و خريطة الشرق الاوسط الجديد**, موقع قناة RT بالعربية, منشور بتاريخ 1-1-2016, https://arabic.rt.com/news/806024

❖ التقـــــارير:

53. مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط, **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي**,25-03-2015,

http://www.beirutme.com/?p=10123

54. مركز الجزيرة للدراسات, **تقرير الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة**, 15-07- 2015, http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2015/07/201571511245466740 1.html

55. (شوايل, عاشور), **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا**, ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط 22 -23 كانون الثاني /يناير 2014. رابط تحميل الورقة, https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc

56. التقرير العربي الثالث حول **الأهداف التنموية للألفية 2010 آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها.** www.arabr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf

57. تقرير البنك الدولي, http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview

58. قرار الأمم المتحدة لسنة 2015 2238:

https://unsmil.unmissions.org/Portals/unsmil-arabic/Documents/SGReport26February2014AR.pdf

59. التقرير العالمي 2016, ليبيا

https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285661

60. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا, تقرير:, **انتشار السلاح في ليبيا، تحدٍ كبير يبدو التغلب عليه بعيد المنال,** http://www.panapress.com-630440687

❖ مذكرات وأطروحات تخرج

61. (بطاطاش نذير), **التعاون الأوروبي الأفريقي, بين الشراكة والتبعية** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون, جامعة لبويرة, 2010.

62. (بويبة نبيل), **الأمن منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**, رسالة شهادة ماجستير, جامعة الدول العربية, القاهرة, 2009.

63. (حسام حمزة), **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**, مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2006.

64. (طويل نسيمة), **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا**, اطروحة دكتورا, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2010.

65. (عماري خالد), **التنظير في الدراسات الامنية, لفترة مابعد الحرب الباردة**, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2007.

❖ مجلات وجرائد

66. جريدة آخر ساعة: **الجزائر تفطنت مبكرا إلى ضرورة سن قوانين ملائمة لمحاربة الإرهاب**, ,27-02-2013, http://www.djazairess.com/akhersaa/79575

67. جريدة الأهرام, **مأزق المرحلة الاقتصادية في تونس**, http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx.

68. جريدة الأهرام, **مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهن**,http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4887.aspx ,

69. جريدة البلاد, **الجيش الجزائري يدفع بتعزيزات ثقيلة على الحدود مع ليبيا**, 16-02-2015, http://www.elbilad.net/article/detail?id=32076

70. جريدة الجزائر الجديدة, **تفاصيل مخططات "حركة المـاك الشيطانية " لإحراج السلطة يوم زيارة هولاند**, 2012/11/27, http://www.djazairess.com/eldjadida/21526

71. جريدة الجمهورية, **الحل لإنهاء الأزمة الليبية هو بيد الليبيين**, 13-04-2015, http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/59392

72. مجلة الحوار المتمدن الاليكترونية ,**البربر, البحث عن الهوية الثقافية أولاً,** العدد: 1566 - 2006 / 5 / 30, http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2066148

73. جريدة الحياة, **تعاون أمني جزائري تونسي**, , 08-02-2012, http://www.alhayat.com/Articles/584403/

74. جريدة الحوار, **إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**, , نشر في يوم 09 - 01 - 2010, http://www.djazairess.com/elhiwar/23588

75. جريدة الخبر الجزائرية ,**أحزاب السلطة ينقلبون أنصارا للأمازيغية**, , 29-07-2014, http://www.elkhabar.com/press/article/50445/#sthash.Eq79de6A.dpbs

76. جريدة الخبر الجزائرية, **تصنيف للمعهد الأمريكي "غلوبال فاير باور" لسنة 2015**, http://www.elkhabar.com/press/article/88499/#sthash.zPEtFsHw.dpuf

77. جريدة الخبر الجزائرية, **الجزائر تضع شروطا لتوقيع اتفاق أمني وعسكري مع تونس**, 08-02-2015, http://www.raialyoum.com/?p=215352

78. جريدة رأي اليوم,**ألف متعاطف "إلكترونيا" مع "الدولة الاسلامية" في الجزائر**, , 24-08-2015 . http://www.raialyoum.com/?p=306054

79. جريدة رأي اليوم, **سلال: الجزائر كانت مستهدفة بعد سوريا لضرب استقرارها**, http://www.raialyoum.com/?p=168373

80. جريدة الشروق الجزائرية, **لوح يؤكد التصدي بحزم لمسببي الفتنة في غرداية**, http://www.echoroukonline.com/ara/articles/249814.html

81. جريدة الشروق التونسية **جهاز أمني متخصص: ألف متعاطف إلكترونيا مع «داعش» في الجزائر**, _, 26-08-2015. http://www.alchourouk.com/127147/675/1

82. جريدة صوت الأحرار **معركة 'الرعب القادم من الشرق**, , بتاريخ: 02 - 03 - 2011, http://www.djazairess.com/alahrar/21338

83. جريدة صوت الأحرار **سياسيون: "الماك" صناعة استخباراتية مغربية- فرنسية**, http://sawtalahrar.net/index.php/component/k2/316

84. جريدة عربي21, **تتخوف الجزائر من امتلاك تنظيم الدولة بليبيا أسلحة متطورة**, 14-02-2016, http://arabi21.com/story/887724

85. جريدة عربي أونلاين, **الجزائر وليبيا تتفقان على تنظيم دوريات**, 29-03-2012, http://arabic.people.com.cn/31662/7772887.html

86. جريدة الفجر الجزائرية,**الموساد تدعم تنظيمات إرهابية بالجزائر وتقف وراء حركة "الماك" وزعيمها فرحات مهني**, http://www.al-fadjr.com/ar/national/310730.html

87. جريدة الفجر الجزائرية **قوات أجنبية وطائرات دون طيار على حدود الجزائر الشرقية**,بتاريخ:05-05-2016. http://www.al-fadjr.com/ar/national/328562.html

88. جريدة الفجر الجزائرية, **انتشار "سري" لقوات أمريكية - إيطالية على حدود الجزائر الشرقية**,_, بتاريخ: 19-12-2015. https://www.djazairess.com/alfadjr/321941

89. جريدة المستقبل العربي , **الجيش يصنع منظومة الكترونية متطورة لحراسة الحدود**, 17 - 06 - 2013, http://www.djazairess.com/elmustakbal/18992

90. مجلة ن بوست, **ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر**,13-03-2016, http://www.noonpost.net ,

91. جريدة النصر, موقف **الجزائر من الثورات العربية**, 05 - 12 - 2011, http://www.djazairess.com/annasr/25751

92. جريدة النهار الجزائرية, **بعث التعاون الجزائري الليبي**, 29-12-2013, http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/192030

93. جريدة الوسط البحرينية, **تقرير: الوضع السياسي في تونس يدور في حلقة مفرغة والمجهول يتهدد البلاد**,. يوليو 2014, http://www.alwasatnews.com/news/827932.html

جريدة الوسط البحرينية, **الدول العربية مطالبة بخلق 100 مليون فرصة عمل**., العدد: 933 الأحد 27 مارس 2005م الموافق 16 صفر 1426هـ http://www.alwasatnews.com/news/print/455061.html

❖ المراجع الإليكترونية:

94.موقع أرابسك تونس **الجيش الجزائري يقتل 7 ارهابيين**, 2014.03.14

http://www.arabesque.tn/ar/actualite

95.وكالة الانباء الجزائرية, http://www.aps.dz

96.راديو الإذاعة الجزائرية: http://www.radioalgerie.dz

97.الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي, www.maghrebarabe.org

98.موقع الباحث العربي, http:www.baheth.info

99.موقع قناة BBC عربي, **من أطراف النزاع في ليبيا**,

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709_libya_key_players

100. موقع الحدث نيوز, **داعش" تعلن كسر الحدود وبدء المرحلة النهائية الاقامة الخلافة,**

http://www.alhadathnews.net/archives/127437

101. منظمة حلف شمال الأطلسي, **الحوار المتوسطي**,

http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_60021.htm ?

102. موقع قناة الجزيرة, **تنسيقية العروش في الجزائر**,

http://www.aljazeera.net/specialcoverage

103. موقع قناة الجزيرة , **تقرير: الإقتصاد التونسي في 2015 أسوء منه قبل الثورة. المصدر الأصلي** :نقلا عن وكالة الأناضول, , thttp://www.aljazeera.net

104. **موقع الجزائر 24**, تقرير بريطاني, , **01-02-2016** .http://aljazair24.com/national/27120.html

105. موقع رئاسة الجمهورية: **مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر**, 09-07-2004:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM

106. موقع قناة سكاي نيوز, **الشعانبي.. جبل "الموت" في تونس,**

http://www.skynewsarabia.com/web/article/664468

107. موقع قناة العربية, **تقرير: الفكر الجهادي تراجع بالجزائر**, 22-09- 2009:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/09/22/85721.html

108. موقع العربي, **الجزائر تتحوط للتدخل في ليبيا إجراءات استباقية على الحدود**, 5/2/2016.

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/5

109. موقع قناة فرنس 24 . **تشييع جنديين تونسيين**, http://www.france24.com/ar/2013080

110. موقع قناة المنار, **الجيش الجزائري يقتل ثلاثة مسلحين**, ,

http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=556631

111. موقع كواليس الإخباري **إنشاء مؤسسات صغيرة تمول من مداخيل الأوقاف,** , 13-06-2015,
http://www.kawalisse.com/ar/2015/06/13

112. موقع مفكرة الاسلام, **خريطة "الدولة الإسلامية" التي يخطط لها "داعش,**
http://islammemo.cc/akhbar/arab/2014/10/08/211308.html

113. مدونة اقرأ, **عودة نظرية الدومينو .** /https://ahmedadly.wordpress.com/2011/05/19/442

114. موقع ميدل ايست أونلاين, **تونس تحارب جهاديين جددا تغذّوا من ضعف الدولة والفراغ,** , 03-07-2015,
http://middle-east-online.com/?id=203246

115. موقع وزارة الدفاع الجزائرية: http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined

116. موقع ويكبيديا, **الجزائر**, معلومات عامة, https://ar.wikipedia.org/wik1

117. موقع يوتيوب, **حوار مع فرحات مهني,** https://www.youtube.com/watch?v=VSN_iUJsyTM

118. موقع يوتيوب, **داعش يتوعد الجزائرين,** ..https://www.youtube.com/watch?v=Y98Csm5lgGA

119. موقع يوتيوب, **حوار مع فخار كمال الدين** https://www.youtube.com/watch?v=W898VXyJzsA

الفــهرس

الفـــــهرس

الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص.....	**01**
مقدمة.....	**03**
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	**12**
تمهيد.....	**13**
المبحث الأول : مفهوم الأمن و التهديدات الأمنية.....	**14**
– تعريف الأمن.....	**14**
– أهم الأطر النظرية في مفهوم الأمن.....	**15**
– التهديدات الجديدة كعامل ربط في مجال الاعتماد الأمني المتبادل.....	**19**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية و العقيدة الأمنية.....	**21**
– مفهوم الاستراتيجية.....	**21**
– العقيدة الأمنية.....	**23**
– الاستراتيجية الأمنية و علاقتها بالعقيدة الأمنية.....	**24**
المبحث الثالث: الأزمات الأمنية مفهومها و أسباب نشأتها.....	**27**
– مفهوم الأزمة.....	**27**
– مفهوم الأزمة الأمنية.....	**30**
– أسباب نشأة الأزمات الأمنية و تشابكها.....	**32**
خلاصة الفصل.....	**34**
الفصل الثاني : أزمات دول الجوار، ليبيا وتونس	**35**
تمهيد.....	**36**
المبحث الأول : ظروف و أسباب اندلاع الحراك العربي.....	**37**
– التصور الاقتصادي و الاجتماعي لظروف اندلاع الحراك العربي.....	**37**
– التصور السياسية في ظروف اندلاع الحراك العرب.....	**38**
– تصور المؤامرة و افتعال الحراك العرب...../.....	**40**
المبحث الثاني: الأزمة التونسية.....	**42**
– الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية للثورة التونسية.....	**42**
– الخلفيات السياسية للثورة التونسية.....	**43**
– ظهور الأزمة الأمنية في تونس.....	**45**
المبحث الثالث: الأزمة الليبيــة.....	**47**
– الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الليبية.....	**47**
– الخلفيات السياسية للثورة الليبية.....	**49**
– ظهور الأزمة الأمنية في ليبيا.....	**50**
خلاصة الفصل.....	**53**

الفـــــهرس

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية الناجمة عن أزماتي ليبيا وتونس.	**54**
تمهيد.....	**55**
المبحث الأول : تهديدات تمس أمن المجتمع (الأمن المجتمعي).....	**56**
– عدوى الثورات العربية.....	**56**
– استغلال الأقليات في الصراعات و الحروب.....	**59**
– استغلال الفكر المتطرف (داعش نموذجا).....	**63**
المبحث الثاني: التهديدات المفضية لاستمرار الأزمة (الفشل ألدولتي).....	**65**
– استمرار الأزمة الاقتصادي.....	**65**
– استمرار الأزمة السياسية.....	**67**
– استمرار الأزمة الفوضى الأمنية.....	**70**
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية العابرة للحدود (الأمن ألدولتي).....	**73**
– نشاطات المجموعات الارهابية عبر الحدود.....	**73**
– تهريب الأسلحة الحربية عبر الحدود الشرقية.....	**75**
– تدخل قوات أجنبية في ليبيا وتونس.....	**77**
خلاصة الفصل.....	**79**
الفصل ارابع الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن أزماتي ليبيا وتونس	**80**
تمهيد.....	**81**
المبحث الأول: حفظ الأمن الاجتماعي حفظ الجبهة الداخلية من التهديدات اللينة.....	**82**
– الإصلاحات السياسية و الاقتصادية.....	**82**
– دسترة الأمازيغية و الاعتراف بالهوية.....	**84**
– مواجهة الخطاب المتطرف بشكل فعال.....	**85**
المبحث الثاني: الآلية الدبلوماسية لحل الأزمة في دول الجوار.....	**89**
– السياسية الخارجية الجزائرية تجاه الثورات العربية.....	**89**
– الدبلوماسية الجزائرية و السعي في حل أزمتي تونس و الليبية.....	**90**
– التعاون الأمني, واستغلال الخبرة الجزائرية في مكافحة الارهاب.....	**93**
المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الجديدة العابرة للحدود.....	**95**
– التدابير القانونية و التشريعية لحماية الحدود.....	**95**
– الأبعاد العسكرية في مواجهة التهريب و الجماعات المسلحة.....	**97**
– التعاون و الاتفاقيات الأمنية.....	**98**
خلاصة الفصل.....	**102**
خاتمة.....	**104**
قائمة المراجع.....	**109**
الفهرس.....	**119**